رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

منشورات عويدات سنة الثقافة العربية
2015

عبدالله محمود عياصرة

نظريّة الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيّات الحديثة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نظرية الاختصاص
في النحو العربي
في ضوء اللسانيات الحديثة

عبد الله محمود عياصرة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إهـــــداء

إلى كل متنّسمي عبير العربية، المنافحين عن كينونتها..

أهدي هذا العمل

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عبدالله محمود عياصرة ـ نظرّية الاختصاص في النّحو العربيّ في ضَوْء اللسانيّات الحديثة
التنسيق والإخراج الفني: محمد الزعبي
الناشر: وزارة الثقافة
شارع صبحي القطب المتفرّع من شارع وصفي التل، بناية رقم ٢٠
ص.ب: ٦١٤٠، عمان-الأردن
تلفون: ٥٦٩٦٢١٨ / ٥٦٩٩٠٥٤
فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨
Email: info@culture.gov.jo

الطبعة الأولى ٢٠١٥
الطباعة: مطبعة السفير ٤٦٥٧٠١٥ ـ ٠٦/٤٦٥٧٠٥٢

جميع الحقوق محفوظة للناشر: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات او نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.
All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of the publisher.

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ٢٠١٥/١/٢٢٩
رقم ردمك: ٥-١٨٩-٩٤-٩٩٥٧-٩٧٨

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المحتويات

الملخص

المقدمة

الفصل الأول: الاختصاص نشأته وتطوره

التمهيد

أولاً: مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين

في اللغة

في الاصطلاح

ثانياً: الاختصاص في كتب النحو

١- في كتب العلل والعوامل

٢- في كتب الحروف والأدوات

المرحلة الأولى: النشأة

المرحلة الثانية: النضوج

المرحلة الثالثة: الاستقرار

٣- في كتب الخلاف النحوي

الفصل الثاني: مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص

التمهيد

أولاً: مدخل إلى العامل

ثانياً: الأصل والفرع: بين العامل والاختصاص
المِثْل وما اشتق منه
ثالثاً: الاختصاص والعامل اللفظي
العامل اللفظي
أقسام العامل اللفظي
الأفعال
الأسماء
الحروف المختصة بالأسماء أو الأفعال
رابعاً: مواقف العلماء من نظرية الاختصاص
١.المؤيدون
٢.المنتقدون
٣.الرافضون

الفصل الثالث: آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي
التمهيد
أولاً: التفسير
ثانياً: التشعيب والتعقيد
ثالثاً: الترسيخ والمعيارية
رابعاً: التقديم والتأخير
نموذج للتطبيق(١)
نموذج للتطبيق(٢)
خامسا: الشكل والمضمون
شكلانية الاختصاص

أركان الاختصاص
سادساً: الخلاف النحوي
طبيعة العامل
الملحوظات الموضوعية
النموذج الأول: الخلاف في عمل "اللام"
النموذج الثاني: الخلاف في عمل "ما"
النموذج الثالث: الخلاف في إعمال "إذن" أو إهمالها
النموذج الرابع: الخلاف في العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا"

الخاتمة

المصادر والمراجع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الملخّص

بقصد الباحث في هذه الدراسة، التوسُّع في مجال ما سمّاه "نظرية الاختصاص"، فرع "نظرية العامل"؛ أي إنّ هذا البحث "تنظيري" بالدّرجة الأولى، وليس المقصود درس "النصب على الاختصاص" وإن كان هذا الدرس أحد تطبيقات الاختصاص في مجال الإعراب.

ولمّا تفرع الاختصاص عن العامل، ولأننا لا نستطيع الفصل في الحديث بين الأصل والفرع، فقد حُمِلَ على الاختصاص مواقف العلماء والباحثين من العامل.

فاجتهد الباحث في هذا العمل إلى إيضاح أنّ "الموقف الخلافي" بين النّحاة من الاختصاص كان محصوراً في عمل الحرف تبعاً لاختصاصه من عدمه، فسوغ ذلك رفضه عند بعضهم، بينما نرى أنّ موضوع (اختصاص الفعل) لم يلقَ العناية الكافية في الدّرس النحوي القديم. والحقيقة أنّ العمل حقّ أصيل وثابت للفعل في الاسم؛ لعلّة الاختصاص من خلال علاقة (التّلازم والاقتران) معه – دائماً – باتّفاق العلماء والنّحاة وترجيحهم، فكان الفعل بذلك أكبر المختصّات في العربية. ولذا بيّن الباحث أنّ رفض الاختصاص أو نظرية الاختصاص، أصبح غير مسوّغ، لأنّ الجانب الأكبر منها متفق عليه، وهذا هو هدف الدراسة.

وقد أجابت الدراسة عن الأسئلة الآتية:

أولاً: ما مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين؟ وكيف نشأ وتطور؟ وأين يمكن البحث عنه؟

ثانياً: ما مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص؟ وعلاقته بقضية الأصل والفرع؟

ثالثاً: ما آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي؟

وقد فرضت طبيعة الظّاهرة المدروسة والأسئلة الّتي ولّدتها تقسيم الدّراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

أمّا الخاتمة، فقد تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ومنها:

أولاً: أنّ الدعوة إلى رفض الاختصاص غير مقنعة؛ لأنّ القبول أو الرفض حسب قواعد القياس اللغوي أمر نسبي مبني على الأخذ بالأغلب، والشاذ لا يقاس عليه أو نحاول تفسيره.

ثانياً: الاختصاص نظرية نحوية تفسيرية ساهمت في حفظ اللغة وضبط قوانينها وأنظمتها، وترسيخ قواعدها، لا تشعيبها وتعقيدها، فكانت بذلك معياراً من معايير القياس النحوي.

أما التّوصيات، فمنها:

أولاً: عود النظر في كثير من إشكاليات نحونا العربي، وخاصة الخلافية منها (الاختصاص أنموذجاً)؛ لأنه قد تتشكل أحكام جديدة غير تلك التي كانت عليها.

ثانياً: الإفادة من المناهج اللغوية الحديثة كما في النحو الوصفي، والوظيفي، والتوليدي التحويلي، وغيرها حسب ما يتلاءم مع طبيعة لغتنا، على قاعدة (عالمية المعرفة وخصوصية الثقافة).

ويقوم منهج هذه الدراسة على المنهج " التاريخي الوصفي"، ووسائله ومعطياته المنهجية العلمية.

وختام القول؛ إنّ غاية ما يطمح إليه هذا البحث، المساهمة في بناء "نظرية نحوية عربية" تحفظ اللغة، وتجدّد في وسائل وأدوات تعاطينا معها وتطوّر فيها.

وأن يكون قد أجاب عن بعض الأسئلة، وفتح الباب أمام أسئلة أخرى، تخدم البحث العلمي، واللغة العربية.

والله ولي التوفيق

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدمة:

تعدُّ قضية العامل من القضايا المحورية والخلافية في نحونا العربي والدّرس اللسانيّ الحديث، فقد تراوح التعامل معها بين التأييد والمعارضة، فابن جنّي يقول في الخصائص: "إنّ العامل كان ولا يزال حجر الزاوية في النّحو العربي"، وبتجاوز الخلاف حول فكرة "العمل" أهي للمتكلم نفسه، أم هي من "مضامّة " اللفظ للفظ، أم باشتمال المعنى على اللفظ، فإن ذلك لا يلغي أن العامل موجود في اللغة، وهذا ما أكده كثير من القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء.

أيدّ جمهور النحاة نظرية العامل، وفكرة العمل، ورفضها عدد آخر كان من أبرزهم ابن مضاء القرطبي، الّذي ردّ على النحاة في كتابه (الرّد على النحاة)، فأنكر بعض أصولهم، ونادى بتحرير النحو مما قيدوه به. ولابن مضاء ومن انتهج خطّه ممّن جاء بعده من المتأخرين والمحدثين كشوقي ضيف وغيره أسبابهم في ذلك، فهذا التمرّد أو الخروج كان محاولة لتسهيل دراسة النّحو، بسبب ما أصابه من نزعة فلسفية جنحت به نحو الغموض والتعقيد، على عكس ما أراده النحويون الرواد.

وعن العامل تفرع أصل كبير من أصول الصناعة النحوية، وهو مسألة الاختصاص، وقياساً على العامل(الأصل)، فقد كان الاختصاص (الفرع) مجالاً خصباً للدّرس والخلاف بين النحاة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن درس "النصب على الاختصاص" ليس هو موضوع هذه الدّراسة، وإن كان أحد تطبيقات "الاختصاص" في مجال الإعراب، وإنما المقصود – هدف الدراسة– يقع في مجال "نظرية الاختصاص" فرع "نظرية العامل"، ويبحث في جانب من جوانب "النظرية النحوية العربية".

وتأتي أهمية موضوع الاختصاص من أنّ العلماء والنحاة قد أشاروا إلى وجود علاقة "تلازمية اقترانية" بين اللفظ الأول المختص في اللفظ الثاني والعامل فيه، وهي شرط وجوده أو انتفائه، كما هي العلاقة بين الفعل والاسم (الفاعل)، أو الحرف الملازم للاسم فقط كحرف الجر، أو للفعل فقط كحرف النّصب أو الجزم، فهو حرف

مختص وعامل – غالباً – وهذا هو الأصل. أما الحرف المشترك في الدّخول على الاسم والفعل، فهو حرف غير مختص ولا يعمل – غالباً – وهذا هو الأصل عندهم أيضاً.

وقد لحظ الباحث في ذلك أمرين:

الأول: أنّ الفعل أكبر المختصات في العربية بناءً على علاقة "التلازم والاقتران" التي تقوم عليها فكرة الاختصاص، ومع ذلك لم يلقَ الاهتمام الذي لقيه موضوع اختصاص الحرف وعمله، وهذا ما تتوسّع فيه هذه الدّراسة؛ لأنه قد تبنى عليه أحكام مغايرة لتلك التي اتخذها العلماء والنحاة من الاختصاص.

الثاني: رفَض بعض النحاة دعوى الاختصاص، وانتقدوها لحدوث الاضطراب فيها –حسب رأيهم– وعدم تحصنها بالأدلة والبراهين، فحرف النّداء "يا" مختص بالاسم ومع ذلك لا يجمع النحاة على عمله في المنادى، و "أل" التعريف مختصة في الدخول على الاسم أيضاً، ومع ذلك فإنها لا تعمل فيه.والسين وسوف – مثلاً– تختصان بالفعل ولا تعملان فيه، مما رجح لديهم أن اقتران الاختصاص بالعمل بعيدٌ عن واقع اللغة العربية.

وعليه، تضع هذه الدراسة "الاختصاص" في الميزان، وتناقش هذه الإشكالية الكبيرة في النحو العربي، وتقدم من ثمّ قراءة نقدية لمواقف العلماء والنحاة المختلفين فيها بمنهجية واضحة، وموضوعية وحياد، فيرجح ما هو صواب، ويفند الخطأ، ويخال اللّبس إن وجد بالدليل العلمي والعقلي، ويؤسس لما يمكن تسميته "نظرية الاختصاص" فرع "نظرية العامل"، ويكون الاختصاص بذلك مصطلحاً لنظرية نحوية تفسيرية.

والسؤال المركزي في الدراسة هو: ما مفهوم علماء اللغة القدماء والمحدثين لمصطلح الاختصاص وأشكاله المختلفة في التراكيب اللغوية المختلفة؟

ولذا، سيتناول الباحث نظرية الاختصاص من منطلقين:

الأول: ما مفهوم علماء النحو العربي القدماء للاختصاص في إطار نظرية العامل؟

ويندرج تحت ذلك، الوقوف على هذه القضية عند البصريين والكوفيين، وبيان مدى اتفاقهما أو اختلافهما مع بيان أدلة كل فريق في صحة أو تفنيد ما ذهب إليه.

الثاني: ما مفهوم المحدثين في النحو الوصفي، والوظيفي، والتوليدي التحويلي، وغيرها من المدارس اللسانيّة الحديثة للاختصاص؟ من منطلق نظرهم للعامل؛ لأنّ الاختصاص يقع في باب "العامل اللفظي"؛ ليتسنى للباحث بعد ذلك الوقوف على أهم نقاط التقاطع والافتراق بين المفهومين.

ويجدر بنا لفت النّظر إلى أنّ التّوليديّين خاصة يقررون أنّ النحو ينبغي أن يربط "البنية السطحية "، بـ "البنية العميقة"، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية "Conceptual Structures" في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا بوصفها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن بوصفها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، وعلاقة الاختصاص تقوم على تأثير الأول في الثاني، فما يتشكل في الذهن من تراكيب كالفعل وفاعله، أو إنّ واسمها وخبرها، أو اسم الشرط وفعله وجوابه، تظهر إلى السطح منطوقة أو مكتوبة ببنية لفظية تتألف من مجموعة من الألفاظ في الشكل(المبنى)؛ لتؤدي إلى (المعنى).

والتحليل النحوي عند التّوليديّين يكاد يتجه إلى تصنيف "العناصر النظمية" وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، كما هو الحال في كثير من عناصر الاختصاص العاملة، فينبغي للدّارس أن يعرفها ابتداءً. وتكاد المصطلحات التي يستعملها التّوليديون لا تختلف عن كلام علماء العربية القدماء. وبناءً على الرّبط بين البنية العميقة والبنية السطحية وفهم علاقات التأثر والتأثير في التراكيب اللغوية، فإنّ دراسة "الاختصاص" في نظرية العامل ستحدد بمحددين آخرين هما:

الأول: ما "العناصر النظمية" المختصة في اللغة العربية؟ في كل من الأفعال والأسماء والحروف؟ وهل يكون العنصر المشترك – غير المختص – عاملاً أم لا؟

الثاني: متى تكون عناصر الاختصاص في موقع "المسيطر" أو "المعطل" في الجملة؟ وعلى أثر ذلك تقودنا دراسة "نظرية الاختصاص" - أحد مداخل نظرية العامل في النحو العربي - إلى الوقوف على قواعد نظمية كلية مقررة ومؤكدة في

التحليل النحوي عند كثير من القدماء كالزّجاجي والجرجاني وغيرهما، ودي سوسير وتشومسكي وكانْت والمتوكل والملخ، وغيرهم من المحدثين الغربيّين والعرب، يمكن أن تفهم على ضَوْئها الظواهر المشتركة في اللغات عامة ومنها ظواهر الحذف، والزيادة، وتغيير الترتيب، وغيرها. ويفرد الباحث في الفصل الثالث من هذه الدراسة (آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي) محوراً للحديث عن تغيير الترتيب أو "التقديم والتأخير".. نموذجاً للتطبيق على هذه الظواهر، وهل يؤثر حذف عناصر الاختصاص أو تقديمها أو تأخيرها في "عملها وتأثيرها" أو "سيطرتها وتحكمها"، أو "تعطيلها وإلغائها" ضمن "السياق اللغوي" وهي متضامة مع بقية العناصر الأخرى؟.

كل هذه الأسئلة تتآزر فيما بينها؛ لتشكل الإجابة عن السؤال المركزي (مشكلة الدراسة) وهو: ما مفهوم "الاختصاص" ضمن نظرية العامل في النحو العربي من منظور القدماء والمحدثين؟

جاء اختيار الباحث لنظرية "الاختصاص"؛ لأنه لم يُستوفَ الحديث فيها بشكل منهجي شامل دقيق، إذ جاءت الدراسات السابقة – على أهميتها – متناثرة في الأدوات والحروف، ولم يؤلف فيها مؤلف على وجه الخصوص؛ لذا يحاول الباحث في هذه الدراسة أن يغطي ظاهرة الاختصاص بالدرس والتحليل بشكل علمي، ويلم بجميع جوانبها، وخاصة فيما يتعلق باختصاص الفعل، ما وسعه الجهد إلى ذلك.

وللإفادة من المدارس اللغوية واللسانية الحديثة في تطوير وسائل وأدوات وأساليب التعاطي والتعامل مع لغتنا العربية، وبيان نقاط الالتقاء والاختلاف بين النحو العربي القديم والدرس اللسانيّ الحديث، من خلال "نظرية الاختصاص" وتطبيقاتها. ولمحاولة قراءة، تراثنا النحوي من منظور جديد.."الاختصاص أنموذجاً"؛ فليس كل ما في كتبنا القديمة صحيحاً بالمطلق أو خطأ بالمطلق، والكلام نفسه ينطبق على ما في الاتجاهات اللسانية الحديثة، فلنسدّد ونقارب. وللمساهمة في تقديم حلقة من حلقات بناء " نظرية نحوية عربية "، جاءت هذه الأسباب مجتمعة؛ كمسوّغات للدراسة.

ولهذا تفترض هذه الدراسة أنّ نظرية الاختصاص (الفرع) من الإشكاليات القديمة/الجديدة في النحو العربي القديم، وفي الدرس النحوي الحديث، وأنّ هنالك قواسم مشتركة بينهما؛ لارتباطها العضوي والأصيل بنظرية العامل (الأصل)، وما فيهما من خلاف بين النحاة.

وتفترض الدراسة أيضاً أنّ هنالك قواعد نظمية كلية Universal يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات ومنها: ظاهرة تغيير مواقع الألفاظ أو إعادة الترتيب "التقديم والتأخير"، وملاحظتها في أنماط الاختصاص في اللغة العربية.

وأخيراً؛ تفترض وجود جوانب مهمة لم تنل حظها من الدراسة في "نظرية الاختصاص" إلى الآن؛ ولهذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولاً: ما مفهوم مصطلح الاختصاص عند القدماء في ضَوْء اللسانيّات الحديثة؟ وكيف نشأ وتطور على أيدي علمائنا القدماء كسيبويه وابن السراج وابن جنّي والجرجاني، ومن جاء بعدهم من المتأخرين كابن مالك وابن هشام والرّضي والصّبان، وغيرهم؟ وأين يمكننا أن نبحث عن مفردات نظريّة الاختصاص؟

ثانياً: ما مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص؟ وهل هنالك تداخل بينه وبين قضية (الأصل والفرع) في النحو العربي؟ وما علاقته بالعامل اللفظي؟ وما أشكاله الخاصة بكل من الفعل والاسم والحرف؟ وما هي مواقف العلماء منه؟

ثالثاً: ما آثار "نظرية الاختصاص" في النحو العربي؟

وقد فرضت طبيعة الظاهرة المدروسة والأسئلة التي ولّدتها تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تناول الفصل الأول منه وعنوانه: "نشأة الاختصاص وتطوره" مفهوم الاختصاص بين علمائنا ونحاتنا القدماء والمحدثين من حيث تعريفه في اللغة وفي الاصطلاح، والحديث عنه بشمولية في الفعل والاسم والحرف؛ ليشكل بذلك إحدى نظريّات الفروع في النظرية النحوية، وختم الباحث الفصل ببيان مظان الاختصاص في كتب النحو، ككتب العلل والعوامل، والحروف والأدوات، والخلاف النحوي.

وقد خصص الفصل الثاني لبيان مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص، والوقوف على علاقة الاختصاص بالعامل بوصفه أحد تطبيقات فكرة (الأصل والفرع) في النحو العربي، ثم بيّن الباحث أنّ الاختصاص يقع في باب العامل اللفظي.

وأنماطه تنحصر في: الأفعال وهي مختصة وعاملة دائمًا، والأسماء والحروف

وهي مختصة وعاملة أحيانًا، وغير مختصة وغير عاملة أحيانًا أخرى.

وأخيرًا، عرض الباحث لمواقف العلماء من نظرية الاختصاص، وتتلخص في: "المؤيدون، والمنتقدون، والرافضون".

أما الفصل الثالث، فقد وقف الباحث فيه على (آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي)، ومنها المحاور السّتة الآتية: التفسير، والتشعيب والتعقيد، والترسيخ والمعيارية، والتقديم والتأخير، والشكل والمضمون، والخلاف النحوي.

أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها هذا البحث.

والجدير بالذكر أن بعض المؤلفات – قديماً وحديثاً – قد عرضت لهذا الموضوع بإشارات سريعة واقتضاب، لكنّ أحدًا لم يفرد له مؤلفًا مستقلًا، ويلمّ به من كل جوانبه، ومن تلك الدراسات السابقة:

- الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي؛ إذ مهد لكتابه بحديث عن الحروف العاملة وغير العاملة مشترطًا الاختصاص للعمل، وقد التزم هذا الشرط في كتابه، وفسر ما يتعارض معه، لكنه أضاف للكتاب أشياء كثيرة لا تتعلق بالاختصاص، كما أنه لم يتعرض لآثار هذه القضية في النحو، ولا لآراء معاصريه أو سابقيهم فيها.

ومن المؤلفات التي جاءت على نهج الجنى الدّاني: حروف المعاني للزّجاجي، ومغني اللبيب لابن هشام، وغيرها من الكتب التي أشار إليها الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة.

- أصول النحو العربي، لمحمد خير الحلواني، عرض لنظرية الاختصاص في آخر كتابه، وعدها غير دقيقة، وأنّ الشذوذ يحيطها، وهو أمر أجاب عليه النحاة، ويوضّح الباحث ذلك في موضعه من الدّراسة.

- تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، لأحمد علي محمد:

حاول الباحث – في دراسته هذه – بيان أنّ نظرية العامل مبنية في الأساس على

تسلط الأشكال النحوية بعضها على بعض تسلطاً يضبط وضع الحركات على أواخر الكلمات في الجمل، والألفاظ المختصة كثيراً ما تأتي عاملة في الجملة بحسب موقعها تقديماً وتأخيراً.

- الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، لحسن خميس الملخ، تساءل الباحث فيها: هل هنالك عامل أم عوامل في الأنساق اللغوية المختلفة؟

فبين أن "العامل النحوي" -وهو مختص بجلب الأثر الإعرابي- غير "العامل المعجمي" الذي يراقب حركة الكلمات داخل الجملة وهو ما سماه بِ "المراقب" أو "المتحكم".

ثم بين أنّ العامل المؤثر في التقديم والتأخير – وهذا لب موضوعه – وجود مرجعية للكلمة الأساس في الجملة مؤكداً بقول تشومسكي: "لا يمكن أنّ تكون عوامل إلا المقولات المعجمية و اشتقاقاتها"، وهذا يفسر – كما يرى الباحث – ثبات الكلمة أو الجملة عند الاقتران بحرف يفتقر إلى جذر معجمي يكفل له معنى مستقلاً في اللغة العربية، فنظرية العامل – والاختصاص فرع عليها – تضبط العلامات الإعرابية على العناصر النحوية المعربة، لكن المعجم هو الذي يتحكم بإمكانات التقديم والتأخير بينها غالباً.

ويعتمد منهج هذه الدراسة على المنهج "التاريخي الوصفي"، ووسائله ومعطياته المنهجية العلمية.

وفي آخر البحث تم وضع ثبت بجملة من الكتب المتخصصة التي أفاد منها الباحث في هذا المجال.

فما كان في هذا العمل من خير فمن الله، وما كان فيه من هنات أو تقصير فمني ومن الشّيطان، وهذا جهد المقلّ.

ختاماً، غاية ما يطمح إليه هذا البحث أن يكون قد أجاب عن بعض الأسئلة، وفتح الباب أمام أسئلة أخرى تخدم البحث العلمي واللغة العربية.

والله من وراء القصد

المؤلّف.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول: الاختصاص نشأته وتطوره

التمهيد

أولًا: مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين

ثانياً: الاختصاص في كتب النّحو:

١- الاختصاص في كتب العلل والعوامل.

٢- الاختصاص في كتب الحروف والأدوات.

٣- الاختصاص في كتب الخلاف النحوي.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التمهيد:

يقدّم الباحث في هذا الفصل مفهومًا شاملًا لمصطلح الاختصاص عند القدماء والمحدثين، من خلال تعريفه في اللغة والاصطلاح، ثم يبين أن الاختصاص - في مفهومه النظري والتطبيقي القائم على علاقة "التلازم والاقتران" بين الألفاظ المختصة سواء أكانت أفعالًا أم أسماء أم حروفًا وما يليها من ألفاظ بتآزر وتضافر هذه الألفاظ مع بعضها بما يعرف بـ "التضام" و "النظم" وتأثيرها فيها إعرابيًا - يشكل نظرية من نظريات الفروع في النحو العربي.

ثم يتتبع الباحث ذلك بعد استقراء المظان التي يمكن أن نقع فيها على الاختصاص، فكانت أكثر ما تكون كثافة في كتب النحو وخاصة في:

- كتب العلل والعوامل.
- وكتب الحروف والأدوات.
- وكتب الخلاف النحوي.

فيعرض لها بما يخدم البحث وفكرته مع شيء من التطبيق حسب الحاجة.

أولاً: مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين:

الاختصاص في اللغة: مصدر اختصّ بالشيء: أي انفرد به. وهو مأخوذ من خَصَصَ: خصّصه بالشيء: يخصّه خصًّا وخصوصيّة وخِصيصى وخَصَصَه واختصه: أفرده دون غيره[1].

واختص فلان بالأمر و تخصص له: إذا انفرد. و فلان مخص بفلان أي خاص به وله به خصية.

وفي الاصطلاح:

إنّ أوّل ما يتبادر إلى الذّهن عند طرق مصطلح "الاختصاص" في النّحو العربي، هو "النّصب على الاختصاص"، والفرق بينه وبين النّداء، فلا يكاد كتاب في النحو قديم أو حديث يخلو من هذا الباب. ويرد مصطلح "الاختصاص" في كتب النحو للدلالة على مفاهيم متباينة لا يجمعها جامع على النحو الآتي[2]:

- هو اسم ظاهر معرفة، يؤتى به؛ ليختصّ به المعنى بعد ضمير الغائب أو المتكلم، و يعرب مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله تقديره "أعني" أو "أخصُّ" أو "أقصد"، أو "أُريد"، مثل: "نحن العرب أمَّة واحدة"، وهذا هو درس "النّصب على الاختصاص". ولكنّه ليس "الاختصاص" الذي تبحث فيه هذه الدّراسة، مع أنّه يقع في مجال التّطبيق والإعراب بالنّسبة للاختصاص الذي نقصده، فموضوع درسنا يقع في مجال "نظريّة الاختصاص" فرع "نظريّة العامل"، فدراستنا "تنظيريّة" بالدّرجة الأولى، وتبحث في جانب من جوانب "النّظرية النّحوية العربيّة"، مع وجود شيء من التطبيق بما يخدم الفكرة المطروحة.

- هو اختصاص حروف الجرّ والنّداء بدخولها على الاسم فقط، أو اختصاص أدوات العرض والتّحضيض والشّرط بدخولها على الفعل، كقوله تعالى: **"إذ قال الله يا**

---

١ ابن منظور، "أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(ت ٧١١هـ)،" لسان العرب"، ط ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤ م، ج ٧، مادة (خَصَصَ) ص (٢٤).

٢ انظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصّل في النحو العربي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، مج١، ص (٥٩،٦٠).

عيسى إنّي متوفّيك ورافعك إلي"[1]، فدخلت "يا" على الاسم، وكذلك الحرف "إلى" دخل على الضّمير وهو ياء المتكلّم. وكقوله تعالى: **"يا أيها الإنسان ما غرّك بربّك الكريم"**[2]، وكقوله تعالى: **"ومن يتوكّل على الله فهو حسبه"**[3]، حيث دخلت "مَنْ" أداة الشّرط على الفعل يتوكّل. ومثل: "هلاّ أكرمت رفيقك" هلاّ: أداة تحضيض دخلت على الفعل أكرمت. وقد اصطلح علماء النّحو على تسمية هذه الأدوات بحروف المعاني، فألّفوا فيها الكتب الكثيرة وغُطّيت بشكل كبير من خلال مصنّفاتهم في كتب العلل والعوامل، والحروف، وغيرها.

إذن؛ فالاختصاص بهذا المعنى "الاصطلاحي" يشكّل جزءًا مهمًا من موضوع هذه الدراسة، وإن كان لا يغطّي فكرتها كاملة، مع إشباع موضوع اختصاص الحروف كثيراً في مؤلفات النّحاة المتقدّمين والمتأخّرين. أمّا الجزء الثّاني المكمّل لفكرة ومفهوم "الاختصاص"، والذي لا يقّل أهميّة عن الأوّل فهو "اختصاص الفعل التّام" في الدُّخول على الاسم "الفاعل ونائبه"، و"اختصاص الفعل النّاقص" في الدّخول على الجملة الاسميّة، ويظن الباحث أنّ هذا الجانب -اختصاص الفعل- لم يناقشه نحاة العربيّة بالقدر الكافي، ولم يحظ بما حظي به "اختصاص" الحرف، ولذا يحاول أن يسلِّط الضَّوْء عليه، ويغطّي الفجوة قدر ما يستطيع.

- أن يزاد على الجار والمجرور معنى جديد يتصل بهما، مثل: "سرق من بيت مهجور"، أو أن يزاد على معنى المصدر معنى يجعله مفيدًا كاختصاصه بالوصف مثل: " احْتُفِل احتفال عظيم" أو بالإضافة، مثل: "مشيت ليلاً مشية الخائفين"، أو بيان العدد، مثل: " نُظِرَ في الأمر نظرتان"، "نظرتان" تدلّ على العدد.

- هو أن يزاد على الظرف معنى جديد بحيث يزال إبهامه، كالاختصاص بالوصف، مثل: "مضى يومٌ جميل"، أو بالإضافة، مثل: "سهرنا ليلة القدر حتى الصّباح"، أو بالعَلَمِيَّة، مثل: "صمتُ شهر رمضان".

---

١ ٥٥/ آل عمران.
٢ ٦/ الانفطار.
٣ ٣/ الطلاق.

- هو تعلّق النّعت بالمنعوت. كقوله تعالى: **"كذلك أنزلناه آيات بيّنات"**[1]، ويطلق عليه مصطلح آخر هو: "اختصاص الناعت".

- من معاني"اللّام" حرف الجرّ، فيفيد تخصيص شيءٍ لآخر، كقوله تعالى: **"لله الأمر من قبل ومن بعد"**[2] و"إلى"، كقوله تعالى: **"وألقوا إلى الله يومئذ السلم"**[3].

أما مفهوم الاختصاص في موضوع هذه الدراسة فيمكن القول فيه: إنّ فكرة الاختصاص مرتبطة بطبيعة العامل القائمة على أنّ"التّحكم الإعرابي"إنّما يكون باقتران لفظ بلفظ آخر أو أكثر، واقترانهما يكون على نحو يؤدي إلى اختلاف الإعراب، فجعل اللفظ أو ما هو في حكم اللفظ الأول عاملًا، و الألفاظ التي يلحقها الإعراب معمولة[4].

ومن أشكال الّتلازم والاقتران المنبثقة عن هذه الفكرة، ما نجده بين الفعل والفاعل دائماً؛ إذ لا يمكن أن نأتي بفعل دون أن يقترن بفاعل بشكل تلازمي، وبين الحرف وما بعده بشكل غير دائم. حتى قيل: "إن الفاعل كجزءٍ من آخر الفعل"[5]، "ويقصدون بذلك تلازمهما؛ إذْ لا بدّ لكل فعل من فاعل سواء أكان الفعل مذكورًا في صورة الظاهر مثل: جاء عليٌ، أم مذكورًا في صورة الضّمير مثل: كتب (هو)، وكتبوا، وأنتِ تكتبين أم غير مذكور فقدّر مستترًا كما في قولنا: محمدٌ حضر، أي هو، وهند حضرت، أي هي"[6].

واختصاص الفعل دائمًا يجعله يؤثر في كلّ الحالات، ولهذا فهو عامل قوي اعتبره النحاة أصلًا في العمل[7]،والعمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف بدليل أن الأفعال كلّها عاملة، وأمّا الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدل

---

١ ١٦/الحج..
٢ ٤/ الروم.
٣ ٨٧/ النحل.
٤ منى إلياس، "القياس في النحو" مع تحقيق باب العسكريّات لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ص(٢٩).
٥ العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ) "المتبع بشرح اللمع"، تحقيق: عبد الحميد حمد الزوي، ط ١، قاريونس، بنغازي، ١٩٩٤م، ج١،ص(٢٤٤).
٦ انظر: عبد الحميد طلب، "تاريخ النحو وأصوله"، تقديم: عبد السلام هارون، مكتبة الشباب، مصر، د.ت، ص (٢٨٤).
٧ الأصل: أول يبنى عليه ثاني والفرع: ثانٍ يبنى عليه أول. انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م، ص(٧٣).

ذلك على أن العمل كحق للأصالة إنما هو للفعل[1].

ويلي الحرف الفعل في العمل؛ لأنه لا يؤثر فيما يليه دائمًا، بل يكون له عمل عندما يماثل الفعل في اختصاصه، وبذلك يكون الاختصاص علة من علل العمل.

فعندما استقرأ النحاة الحروف وتأملوها وجدوا فيها ما يعمل، كما وجدوا فيها قبيلًا آخر مهملًا، ثم تأملوا العاملة، فإذا الحرف إن اختص باسم أو فعل عمل وإلا فلا[2].

فتجزم لم وأخواتها المضارع؛ لاختصاصها بالفعل[3]، وتنصب (أنْ) الفعل؛ لاختصاصها من جهة وشبهها بـِ (إنّ) وأخواتها من جهة أخرى، وحملت على (أنْ) بقية حروف الباب، وكان الأصل فيها أن تجزم، وإنما نصبت للشبه بـِ (إن)[4].

وعملت (في) وبقية حروف الجر الجر بالاسم؛ لاختصاصها به، ونصبت (إنّ) وأخواتها الاسم؛ لأنها اختصت من جهة وأشبهت الفعل من نواحٍ عدة. وكان الأصل فيها أن تجر، لكن نصبت للشبه، وقدم منصوبها على مرفوعها؛ لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عمل غير الطبيعي[5]. وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدًا إلى الفرق بينهما وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر، أو تنبيهًا بجعل عملها فرعيًا على كونها فروعًا في الفعل[6].

وأما الحروف التي تعمل بعلة الشبه دون الاختصاص كـ (ما) و (لا) فإنها تعود لأصلها من عدم العمل؛ لعدم الاختصاص عند فقدانها لشرط من شروط عملها؛ أي عند خروجها عن الحالة الخاصة التي جعلتها تعمل؛ لذا نجدها تعمل على صفة ولا

---

١ ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت ٦٦٩ هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، مطبعة مديرية الكتب بالطباعة والنشر، جامعة الموصل،١٩٨٠م، ج١٠، ص (٤٢٢).

٢ السيوطي، جلال الدين (ت٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون،وعبدالعال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، ج١، ص(٢٧).

٣ انظر: تفصيل علة عملها الجزم، في كتاب الأنباري، أبي البركات عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ)، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م، ص (٢٩٢،٢٩٣).

٤ الشبه أحد أنواع القياس، ويقصد به حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل. انظر: طاهر سليمان حمودة، القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج، الدار الجامعية، مصر،١٩٩٢م، ص(١٢٤).

٥ انظر: الرضي الأستراباذي (ت٦٨٨ هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ج٤، ص(٣٣١).

٦ المصدر السابق، ص(٣٣١).

تعمل على صفة أخرى[1]، فمن أخذ بلغة بني تميم مثلًا؛ فلأنهم لا يعتبرون الشبه في (ما) وبالتالي لا يعملونها؛ "لعدم الاختصاص"[2].

وهذه الحروف التي تعمل للشبه فقط، ينطبق عليها أصلان من أصول النحو:

الأول: عدم العمل لعدم الاختصاص.

والثاني: العمل للشبه؛ لذا وجدناها تعمل عند قبيلة ولا تعمل عند أخرى، هذا من جانب، ومن جانب آخر الشبه قائم بينها وبين غيرها في"النفي".

وهذا يقودنا إلى أن "تحديد العوامل وتعليل سبب العمل فيها لا يقتصر على مفهوم الاقتضاء الدلالي، أو التشبث المعنوي بين العامل والمعمول، فهناك أسباب أخرى اعتدَّها النحاة وجعلوها معايير مطردة في تعليل العمل، وضبط العلاقة بين العامل والمعمول منها كالتشابه اللفظي بين عامل فرعي وعامل أصيل"[3].

وحول فكرة أو علاقة التّلازم – والاقتران- يقول تمام حسان في ذلك في معرض حديثه عن "القرائن اللّفظية" الثّمانية التي ساقها في هذا الباب، وتحديدًا في القرينة السّادسة التّضام"، بعد أن لخّص الوجه الأول للتّضام الذي يُعنى- كما يرى- بدراسة الأساليب التركيبية البلاغيّة الجماليّة، وقد أطلق عليه مصطلح (التّوارد)[4]، وهذا ليس موضوعنا.

أما الوجه الثّاني الذي استفاض فيه -وهو الذي يقصده الباحث - فيهتمّ بدراسة العلاقات النّحوية والقرائن اللّفظية، وفيه يقول: "المقصود بالتّضام: أن يستلزم أحد العنصرين التحليليّين النّحويين عنصرا آخر، فيسمى التضام هنا "التلازم"، أو يتنافى معه فلا يلتقي به و يسمى هذا "التّنافي"، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر، فإن هذا الآخر قد يدل بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدلّ بمبنى عدمي على سبيل التّقدير بسبب الاستتار أو

---

١ السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص (١٩).

٢ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج١، ص(١٠٩).

٣ انظر: لطيفة إبراهيم النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥ م، حاشية ص(١٩١).

٤ يقول تمّام حسّان، "الوجه الأوّل أنّ التّضام هو الطّرق الممكنة في وصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرتقديمًا وتأخيرًا، وفصلًا وهلمّ جرّا، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التّضام اصطلاح "التّوارد"، وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التّركيبيّة البلاغيّة الجماليّة منه إلى دراسة العلاقات النّحويّة، والقرائن اللفظيّة. ومن ثمّ نتخطّاه ونتركه لمن شاء أن يوغل فيه" تمّام حسّان، "اللغة العربيّة معناها ومبناها"، طبعة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، دار الثّقافة- الدار البيضاء، ص(٢١٦،٢١٧).

الحذف"[1]، وهذا هو المعنى الذي قصد إليه تمام حسان بهذه الدراسة.

إذن؛ يتضح مما سبق أن"التلازم" و"الاقتران" هما لبّ مفهوم"الاختصاص".

ولتوضيح فكرته يقول: إن التلازم إمّا أن يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور، وإما أن يكون بالمعنى العدمي وهو لا يتحقق بعلامة، والملاحظ أن الأكثر في أمن اللّبس أن يكون نتيجة الذكر على طريق الافتقار أحيانًا كما في تلازم الموصول صلته، و تطلب كلا وكلتا مثلاً مضافا إليه مثنى، ويطلب العائد مرجعًا. والتلازم بين حرف الجر ومجروره، والنواصب والجوازم والفعل المضارع - وهذه التلازمات تدخل كجوانب مهمة في تنظير الباحث للاختصاص وتطبيقاته- والمبهم وتمييزه، وواو الحال وجملة الحال، وحرف العطف والمعطوف، الذي لا يصلح شرطاً والحرف الرابط وهلمّ جرّا... ويتّم الذّكر أحيانًا أخرى على طريق الاختيار، فتذكر الضميمة إذا لم تعن القرائن الأخرى على تقديرها، وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدّالة عليها؛ لقصد الإيجاز والانصراف عن إطناب غير مطلوب.

يقول ابن مالك:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر[2]

فالتلازم والاقتران بين الفعل وفاعله لا يكون في حال ظاهرية وجودية فقط، وإنّما قد يستتر الفاعل، وهذا لا يلغي التلازم بينهما، فهذا الاستتار لا يكون إلاّ لحاجة يفرضها السياق.

ولا يكون الاستتار العلامة التي يتحقق بها المبنى الذي يشير إليه تمام حسان في حديثه عن التضام إلاّ بقرينة، فتكون القرينة في الماضي في وضع صورة الفعل الذي استتر فيه الضمير بإزاء صور الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة، فتكون المقابلة (أي القيمة الخلافية أو المخالفة) أساساً لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فعله دون الحاجة إلى ذكر الضمير. ودلالة الفعل بصورته الإسنادية في نطاق الجدول على ضمير ما هو التفسير المضبوط لما قصده النحويون كما زعم

---

١ المرجع السّابق، ٢١٧

٢ انظر: تمام حسان واستشهاده بقول ابن مالك في معرض بيانه لمفهوم مصطلح "التّلازم"، "اللغة العربية معناها ومبناها"،ص(٢١٧).

بعضهم. على أن الاستتار في السياق لا يتكل على الصورة في الجدول حسب، وإنّما يعزّزه أيضاً وجود في الجملة (وهو العامل اللفظي) يدل على خصوص المستتر. فالفاعل يذكر اختيارًا مع بعض صيغ الماضي؛ لدلالة القرائن عند الاستتار، أما في المضارع فإن حروف المضارعة تفيد المعاني التي تؤخذ في الماضي من الضمائر المتّصلة، فإذا استتر الضّمير في المضارع، فإن حرف المضارعة يكون أحد قرائن تقديره بل أهم هذه القرائن. والاستتار في الأمر صورة واحدة هي المخاطب المفرد. فوقوفها بإزاء بقيّة الصور يدل من طريق القيمة الخلافيّة على خصوص الضّمير المستتر. وهكذا تُعِينُ القرائن كالقيمة الخلافيّة، والرّبط بالمرجع، وحروف المضارعة على تحديد معنى الضّمير المستتر. ويكون الاستتار في ضمير الفاعل ونائب الفاعل واسم كان[1].

وأما عن فكرة التّلازم في الأدوات فيرى تمام حسان أن بعضها يتطلّب الأسماء كـ (ليتما)، وإذا الفجائية، وإن وأخواتها، والنّواسخ الأخرى الدّاخلة على الجملة الاسميّة، وبعضها يتطلّب الأفعال كإن، ولو، ولولا، ولوما، وأل، وكذلك تنقسم بحسب الدّخول على المفردات، والدّخول على الجمل، ولكل أداة معناها في التّعليق النّحوي، ولكن قرينة الأداة ككل قرينة أخرى لا تقف وحدها في نظام إفادة القرائن، وإنّما تكون إفادتها في إطار مبدأ عام أطلق عليه تمام حسان مبدأ "تضافر القرائن" الذي اعتبره بديلاً عملياً على ما سمّاه بخرافة العامل[2].

ففكرة "التضام" التي تحدث عنها تمام حسان ليست مرتبطة بالعمل النحوي، بل هو يراها مع مبدأ "تضافر القرائن" بديلاً عن فكرة العامل، ولذلك فإن فكرة "التضام" عند تمام حسان لا تستلزم ضرورة العمل، ولا تقابله بالضرورة في كل حالة، فقد أبدل تمام حسان علاقة الاختصاص بـ"التضام" بين لفظين أو أكثر؛ لأنه ينكرها كما ينكر العامل، ويأخذ بتفسير العلامات النحوية على أساس ظاهر النص (أي الشكل) دون الأخذ بما هو خارج النص، كالعامل والاختصاص والتقدير والتأويل والاستتار...إلخ؛ لأنه متأثر بنهج المدرسة الوصفية في دراسة اللغة، خاصة في بداياته، فانطلق تمام حسان في تأليفه لكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" من مبادىء المدرسة الوصفية

---

١ انظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص(٢١٨)، وانظر: كلام حسّان حول فكرة "الإلصاق،" ومتى يكون "الاستتار" مطردًا (واجبًا)، ومتى يكون غير مفرد(جائزًا).

٢ انظر: المرجع السّابق، ص (٢١٩، ٢٢٠).

التي لا تلقي بالاً لما هو خارج النص من تأويل وتقدير وتعليل.

ويرى الباحث أن فكرة "التضام" في موضوع درسنا غير ما جاءت عليه عند تمام حسان، فهي من السمات التي تقوم عليها علاقة الاختصاص؛ لأنه أينما وجد عامل لفظي (مختص) وجب وجود المعمول (المخصوص) وتضامه معه (شكلاً) وتأثير اللفظ الأول في الثاني بسبب اختصاصه، ولا ينفصل هذان اللفظان عن بعضهما أو يتقدم أحدهما على الآخر إلا لحاجةٍ يقدرها السياق. فالاختصاص بذلك يستلزم التقدير والتأويل والاستتار والتعليل على عكس ما يرى تمام حسان وغيره ممن لا يؤمنون بالعامل وما هو خارج النص. ويعتقد الباحث أنه لا غنى للمشتغلين في التقعيد والتقنين النحوي عن هذه القضايا في التوجيه والتفسير اللغويين.

فإذا كانت القرائن الأخرى بحيث تغني عن ذكر الأداة فلا تكون بمفردها مناط المعنى، فإن النّص حينئذ يمكن أن يؤمن فيه اللّبس دون ذكر الأداة، فمن ذلك التّلازم الذي بين همزة التّسوية وبين"أم"، يجعل"أم" هذه قرينة على الهمزة، فيستغنى أحيانًا عن الهمزة بقرينة ذكر" أم" نحو: " سواء علي قمت أم قعدت". والأمر كذلك مع همزة التعيين نحو: " قائم زيد أم قاعد"، وبذا يكون الاستفهام قد تمّ دون الأداة. وقد تغني النغمة عن الأداة كما في قولك عند عرضك الطعام على مخاطب: "تأكل؟" والمعنى المراد "ألا تأكل؟"، وقد يستغنى عن أداة النداء بقرينة قصده ونغمته أيضاً[1].

إذن؛ فعلاقة "الاختصاص" القائمة على التضام بين لفظين أو أكثر، وعمل الأوّل في الثاني من خلال تلازمهما تكون في حالتي "الوجود" الظاهري المباشر، أو"العدم" بطريقتي الاستتار أو الحذف لأحد اللّفظين المتلازمين العامل أو المعمول. فكما كان "الاختصاص" في الحالة الأولى شرط عمل اللفظ الأول فيما بعده قائماً على التّلازم والاقتران، فإن شرط هذا العمل لا يلتقي في الحالة الثّانية (العدم)؛ لأن قرينًة ما ستدل على المستتر أو المحذوف، إمّا أن تكون قرينة لفظية أو نغمية أو غيرهما من القرائن. فمهما كان نوع القرينة نستطيع القول: إن القرينة الدالة على المستتر أو المحذوف هي"قرينة" السّياق، وبوجود هذه القرينة يصبح اللّفظ المستتر أو المحذوف بمثابة الموجود ويتمتع بفضلها بكامل حقوقه التركيبيّة نحويًّا وبلاغيًّا.

---

١ تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص (٢٢٠).

ومن باب ذكر الشيء بضده؛ ليكتمل بذلك الجزء النّاقص من الصّورة، فإن "الّتنافي" يذكر مقابلًا للّتضام عند تمام حسان، فيقول فيه "والتّنافي عكس التضام وإن أدخلناه تحته باعتباره قسيمًا للتّلازم. وهذا التنافي قرينة سلبيّة على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر. فإذا وجدنا التّنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها، وإذا وجدنا المضمر استبعدنا نعته، وإذا وجدنا "إن" المكسورة الهمزة مخفّفه من الثقيلة استبعدنا المضمر أن يكون اسماً لها، وإذا وجدنا "كلا" و"كِلتا" استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفرداً أو جمعاً أو نكرةً، وإذا وجدنا"ذو" استبعدنا فيما أضيف إليها أن يكون ضميراً، وإذا وجدنا حرف الجر استبعدنا فيما يتلوه أن يكون جملة محكيّة، وإذا وجدنا أداة النّداء لم نتوقّع بعدها الاسم المقترن بأل إلا بواسطة "أي"، وإذا وجدنا (لولا) استبعدنا أن يكون لمبتدئها خبر وهلمّ جرًا. وهكذا يكون التنافي قرينة لفظيّة سلبيّة لا إيجابيّة"[1].

ويشير الباحث هنا إلى أن الاختصاص يكون في مجالين:

الأول: مجال النظرية النّحوية، وما يحاول الباحث أن يقدّمه لمفهوم "الاختصاص" يدخل في هذا الإطار، فالاختصاص بذلك يكون فرعًا للعامل، أو نظرية فرعيّة على النّظرية الأصل/ العامل التي تعتبر أصلًا من أصول النّظرية النّحوية العربيّة وسيأتي الباحث فيما بعد على بيان علاقة "الاختصاص" القائم على "التلازم" و"الاقتران" من خلال "التضام" بالعامل وبعض القواعد النّحوية القياسيّة التّي تنظّم علاقة الأصل بالفرع، أو العكس على اعتبار أن "الاختصاص" أو"العامل" علّة من علل النّحو، وذلك بغية توسيع قاعدة مفهوم الاختصاص؛ لتصبح جليّة شاملة.

الثاني: مجال الإعراب، وهو مجال تطبيقي يعنى ببيان آثار العوامل المختصّة (كعوامل لفظيّة) على المعمولات، ومنه درس النّصب على الاختصاص والنّعت المقطوع، وقد بين الباحث الأمر آنفاً.

وبعد الذي تقدّم يؤكدّ الباحث: أنّ "الاختصاص" اصطلاحًا: تلازم أو اقتران بين كلمة و ما بعدها ينتج عنه تغيّر في الكلمة الثّانية غالبًا. فهو اقتران بين عنصرين من

---

١ تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، انظر: الشجرة التي لخص فيها فكرة "التضام" مقسمة إلى: التلازم (موضوعنا المباشر)، والتوارد، والتنافي، ص(٢٢٢).

عناصر تصنيف الكلمات في العربية، ينتج عنه تلازم بينهما في الوجود والعدم، مثل اختصاص الفعل التام بالدخول على الفاعل والمفعول، وتحكمه بهما إعرابيًا، فيرفع الأول، وينصب الثاني. واختصاص الفعل الناقص بالدخول على الجملة الاسمية فيما أصله مبتدأ وخبر، فيرفع الأول، وينصب الثاني. واختصاص حروف الجزم والنصب بالدخول على الفعل، واختصاص حروف النّداء والجرّ بالدّخول على الاسم. ولكن في حالة دخول "لام التّعليل" – وهي من حروف الجرّ - على الفعل كما في: "لتلعبَ الكرة"، فإنا نضطر هنا إلى "التّأويل" من خلال تقدير (أن المضمرة) بعدها عند نصب الفعل المضارع بها، عملاً بمبدأ "الاختصاص" في نظرية النّحو.

ومن ثم نستطيع القول إن مفهوم الاختصاص كما عرضه الباحث يشكل نظرية فرعية تضبط عمل الألفاظ المختصة بما يليها - من خلال التلازم والاقتران – وتراصها مع بعضها فيما يعرف بـ"التضام"، وبهذا تتسق مع ما توصل إليه جمهور العلماء، وتستند إلى أصل من أصول نظرية النحو، وهي نظرية العامل، وتعد فرعًا من فروعها.

ثانياً: "الاختصاص"في كتب النّحو: :

تعرض كتب النّحو للاختصاص في الحروف والأدوات بشيء من التفصيل أحياناً، وبإشارات عابرة أحياناً أخرى.

ولمّا كان "الاختصاص" علّة من علل العمل – والعوامل نوع من التّعليل- فقد كانت مظانُّ الحديث عن العامل، ونشأته وتطورّه، كتب العلل في تّراثنا النحّوي الممتدّ، وقد تناول أصحاب هذه المؤلفات عمل كلٍّ من الفعل (وهو أصل في العمل)، والاسم والحرف (وهما فرعان في العمل)، واعتبروها من العوامل اللّفظيّة في الكلام، واتّفقوا بالإجماع على عمل الفعل، واختلفوا في عمل الاسم والحرف واختصاصهما.

ولذا؛ يأتي الباحث في هذا المحور من دراسته على ذكر بعض هذه المؤلّفات على سبيل المثال لا الحصر، ثمّ يعرض لطائفةٍ من نماذج التّعليل بالاختصاص، وبعض ما أشار إليه النّحاة في موضوع"الاختصاص".

ا. الاختصاص في كتب العلل والعوامل:

من أقدم النّحاة الّذين نُسب إليهم التّعليل – وإن لم يؤلّفوا فيه -: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري (ت ١١٧ هـ) فأوّل ما وصلنا من توجيهاته النّحوية المتناثرة في كتب تراجم النّحاة والطّبقات ومعاني القرآن وغيرها، يدلُّنا على أنّ تعليله يعني مجرّد توضيح العلل الأولى؛ أي القرائن الّتي توجّه السّياق إلى توجيه معيّن يحتاج إلى مسوّغ، ومثاله ما جاء عنه أنّه قرأ: "... صادٍ" بالكسر والتّنوين على القَسَم كما تقول: اللهِ لأفعلنّ، على إعمال حرف الجّر – وهو حرف مختص بالأسماء " وهو محذوف لكثرة الحذف (علّة الحذف) في باب القسم"[1].

ثم رأينا ظهور أول كتاب في التعليل في وقت مبكر، وأول كتاب في نقد التعليل، وكلا الكتابين – وهما علل النحو، ونقض علل النحو – لأبي علي الحسن بن عبدالله الأصفهاني[2].

---

١ القيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب (٣٥٥- ٤٣٧ هـ)،" مشكل إعراب القرآن "، ط ٤، حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م، القسم الأول، ص (٦٦٢).

٢ انظر: التّاريخ لحركة التّاليف في العلل والعوامل عند خالد الكندي، التّعليل النّحويّ في الدّرس اللغوي القديم والحديث، ط ١، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧ م، ص(١٤٤).

ثمّ يأتي أبو علي محمّد بن المستنير المعتزلي البصري(ت ٢٠٦هـ) المشهور بقطرب، فيضع كتاب "العلل في النّحو"[١].

وكـان للعوامل – وهي نوعٌ من التّعليل كما أشرنا – نصيبٌ في التأليف، حين سبق الكوفيّون إليها، فألّف فيها لأوّل مرّة أبو طالب المكفوف صاحب الكسائي كتابًا في "حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها"[٢]. ثمّ أعقبه أبو عبد الله هشام بن معاوية الضّرير (ت٢٠٩هـ) صاحب الكسائي أيضاً فألّف كتاب "العوامل"[٣].

ومع أنّ الكوفيّين أسبق من البصريّين في تخصيص كتب للعامل، إلاّ أنّ فرضيّة العامل نفسها هي من أفكار البصريّين؛ إذ إننا نجد في أوّل كتاب سيبويه (١٨١ هـ) قوله في تجريد هذه النظريّة: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة، وهي تجري على ثمانية مجارٍ،على النّصب، والجّر، والرّفع، والجزم، والفتح، والضّم، والكسر، والوقف... وإنّما ذكرت لك ثمّانية مجار؛ لأُفرّق بين (ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه)، وبين (ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه) لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل الّتي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف: حرف الإعراب"[٤].

ويمر الزمن، وتتوالى مصنفات التعليل النحوي، ويتوالى الاهتمام بها، ومنها "علل النحو" للمازني، و"المقتضب" للمبرد، و"المختار في علل النحو" لابن كيسان، و"الايضاح في علل النحو" للزجّاجي،وهو أول كتاب يقسم العلل ويجردها، و"الإغراب في ضبط عوامل الإعراب" للجزري.

ومن مؤلفات التعليل في القرن الرابع الهجري غير تلك التي ذُكرت، فهذا القرن شهد حركة كثيفة في هذا المضمار، "مختصر عوامل الإعراب" لأبي علي الفارسي، و"علل النحو" لابن الورّاق، و"تقسيمات العوامل وعللها في النحو" للفارقي.

---

١ خالد الكندي، التّعليل النّحويّ في الدّرس اللغوي، ص(١٤٦).

٢ هذا ما ذكره الزبيدي في: طبقات النحويين واللغويين، ص(١٣٥)، وأمّا القفطي فذكر أن اسم كتابه هو "الحروف العوامل والأفعال واختلاف معانيها". انظر: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الهيئة العامة للكتاب،القاهرة، ج٤، ص(١٢٤).

٣ انظر: الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ)، البلغة في تراجم أئمة اللغة، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، ص(٢٣٦).

٤ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ)،" الكتاب "، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٦ م، ج١، ص(١٣).

ومن أشهر أعيان هذا القرن ابن جنّي (٣٩٢هـ)، صاحب "الخصائص" الذي تعددت مباحثه في أصول النحو والقياس والتعليل.

ثم يأتي القرن الخامس الهجري ومن مؤلفاته: كتاب "تعليل القراءات السبع" للمهدوي، وفي هذا القرن كذلك العلامة البارزة عبدالقاهر الجرجاني، الذي جمع العوامل اللفظية والمعنوية وعددها في كتابه "العوامل المئة"، ثم وضع كل من المجاشعي "العوامل والهوامل"، والصيمري "التبصرة"[1].

وفي القرن السادس الهجري يأتي الباحث على ذكر رجلين كان كل واحد منهما نقيض الآخر.

أمّا الأول: فهو أبو البركات الأنباريّ صاحب أشهر كتب أصول النحو والخلاف والتعليل وهي: "لمع الأدلة"، و"الإغراب في جدل الإعراب"، و"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، و"أسرار العربية".

والثاني: ابن مضاء القرطبي، صاحب الكتاب المشهور "الرد على النحاة"،الذي دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث وإبقاء العلل الأولى، وقد اعتنى به مجددو النحو ودعاة تيسيره.

وفي نهاية القرن السادس نجد الدينوري يضع مصنَّفا بعنوان "ثمار الصناعة في النحو"، تحدث فيه عن أنواع العلل. ثم يأتي المطرزي في كتاب "مختصر المصباح في النحو"، والعكبري صاحب "اللباب في علل البناء والإعراب"، وهو أضخم كتاب باقٍ في العلل، ويأتي ابن خروف ليرد بكتابه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"، على ابن مضاء في "الرد على النحاة"، وها هو الشريشي يكتب"شرح الإيضاح" لأبي القاسم الزجّاجي.

ولم تتوفر في القرنين السابع والثامن الهجريين مؤلفات أضافت على ما سبقها. ثم يأتي في نهاية القرن التاسع الهجري وبداية العاشر السيوطي بـ"الاقتراح في أصول النحو"، و"الأشباه والنظائر في النحو"، و"المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، يجمع ويكرر ما جاء به السلف.

---

١ انظر: خالد الكندي،التعليل النحوي، ص(١٥٣).

وفي القرن العاشر الهجري نقع على كتاب بعنوان "إظهار الأسرار" في النحو لمحمد بن بير، ويليه بقرن مصنفان: "الكليات" للكفوي، وهو متنوع الأغراض يتحدث فيه عن أصول النحو والعلة النحوية، والقياس، والأصل والفرع وغيرها.

وآخرها "ارتقاء السيادة" لحضرة شاه زادة، ليحيى الشاوي، وهو خاتم كتب أصول النحو القديم – إلى الآن – وهو مجرد ناقل للخصائص والاقتراح.

أمّا المحدثون الذين كتبوا في التعليل النحوي، فيذكر الباحث منهم حسب التسلسل الزمني:

إبراهيم مصطفى صاحب "إحياء النحو"، وشوقي ضيف في تحقيقه لكتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي، و"المدارس النحوية"، و"مقدمة تحقيق الإيضاح في علل النحو" للزجّاجي، و"تجديد النحو"، و"تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده"،و"تيسيرات لغوية". وإبراهيم أنيس في: "من أسرار اللغة"، و"الأصوات اللغوية"، ومهدي المخزومي في: "في النحو العربي نقد وتوجيه". وتمام حسان في: "مناهج البحث في اللغة"، و"اللغة العربية معناها ومبناها"، وغيرهما. وجميل علوش في: "ابن الأنباري وجهوده في النحو"، ومحمد خير الحلواني في: "أصول النحو العربي"، وخليل عمايرة في: "العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي". ومُنى إلياس في: "القياس في النحو"، ومحمود جاسم الدرويش في: تحقيق"علل النحو" لابن الورّاق، ومحمود أحمد نحلة في: "أصول النحو العربي"، وجلال الدين ثابت في: "التعليل اللغوي عند الكوفيين"، ومصطفى التوني في: "علل التغيير اللغوي"، ومفرح السيد عبد البر في: "علل النحو العربي بين التراث النحوي وعلم اللغة الحديث"، وسعيد جاسم الزبيدي في: "القياس في النحو نشأته وتطوره"... وغيرهم.

و بعد هذا المسح لطائفة كبيرة من كتب "العلل والعوامل" قديماً وحديثاً، يعرض الباحث بعضاً من نماذج التّعليل بالاختصاص عند سيبويه، ومنها:

- جاء في"الكتاب": خشنت بصدره، فالصّدر في موضع نصب، والباء- وهو

حرف اختصاص- قد عملت الجر، ومثله قوله تعالى: **"قل كفى بالله شهيدًا بيني وبينكم"**[1]، إنّما هو كفى الله، ولكنّك لمّا أدخلت الباء- وهو حرف جرّ مختص بالاسم - عملت والموضع موضع نصب والمعنى معنى النّصب، وهذا قول الخليل رحمه الله[2].

- وفي نموذج آخر لسيبويه يقول: وسألته "– أي الخليل-: عن (أيّهم) لِمَ لم يقولوا أيّهم مررت به؟" فقال: لأنّ أيّهم هو حرف الاستفهام لا يدخل عليه الألف. وإنّما تُرِكت الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء. ألا ترَى أنّ حدّ الكلام أن تؤخّر الفعل، فهي نفسها بمنزلة الابتداء، فإن قلت: أيهم زيداً ضرب؟ قبح كما قبح في متى ونحوها. وصار أن يليها الفعل هو الأصل؛ لأنّها من حروف الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف، فصارت كمتى وأين. وكذلك مَنْ، وما؛ لأنهّما تجريان معها ولا تفارقها. تقول: مَنْ أمَةُ الله ضربها؟ وما أُمَّةُ أتاها؟ نصب في كلّ ذا؛ لأنّه أن يلي هذه الحروف الفعل أوْلى"[3].

ويستطيع الباحث أن يعلّق على ما جاء به سيبويه بقوله: إنّ موالاة الفعل لحرف الاستفهام كانت من قبيل الأولى؛ لإيجاد تراكيب لغويّة قويّة غير مستقبحة. فأن يأتي بين أداة الاستفهام والفعل اسم ليس هو الأصل، وهذا لا ينفي فكرة الاختصاص والعمل تماماً، فقد اشترط النحاة في عمل الحرف "الاختصاص"، وهنا نلحظ خروجاً على هذه القاعدة؛ بسبب خاصية (الاشتراك) في دخول الحرف على الاسم والفعل معاً، كما قالوا في (إنْ) الشرطية التي يفترض أن يليها الفعل فيجزم إذا كان مضارعاً، ومع ذلك قد يلي (إنْ) الاسم كما في قوله تعالى: **"وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره"**[4] هذا لم ينفِ عن (إنْ) أن يأتيَ المضارع بعدها ويحمل علامة جزم.

- ومن نماذج التّعليل عند العكبري (في القرنين السادس والسابع الهجريين) في "اللّباب" بعلّة "الاختصاص". قوله: "...وإنّما عملت هذه الحروف؛ لاختصاصها بضرب من الكلام، واختصاص الشيء بالشيء دليلٌ على قوّة تأثيره فيه، فإذا أثّر

---

١ ٩٦/الإسراء، ٤٣/الرعد.

٢ سيبويه، الكتاب، ج١،ص(٨٥،٨٧). وانظر: تعليق مازن المبارك على ذلك في: "النّحو العربي، العلّة النّحوية: نشأتها وتطورها"، دار الفكر، بيروت / القاهرة، ط٣، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م، ص (٥٤-٥٥).

٣ المصدر السابق، ج١، ص (٦٤). وقد أورد مازن المبارك ذلك في: "النحو العربي"، ص (٥٤،٥٥).

٤ ٦/التّوبة.

في المعنى أثّر في اللّفظ؛ ليكون اللّفظ حسب المعنى؛ فأمّا "الام التّعريف "فلا تعمل مع اختصاصها، ولأنّها صارت كجزء من الاسم، ولأنّها تعين المسمّى كما تعينه الأوصاف، وهذان شرطان يمنعان الحرف من العمل ولو كان مختصاً، وأمّا "السّين "و "سوف" فلم يعملا – وهما مختصّان بالفعل المضارع -؛ لأنهّما كجزء من الفعل – وهنا أيضاً سبب المنع هو نفسه – إذا كان الفعل دالاً على الزّمان، وهما يخصّصانه حتىّ يدلّ على ما وضع له. وهما من الفعل بمنزلة فعل موضوع دالٌ على الزّمان، وهما من غير إشراك، وأمّا "قد "فتدخل على الماضي والمستقبل، ثمّ إنّها تقرّب الماضي من الحال، وهذا تأثير في زمان الفعل، فصارت كالسين"[1].

ومع أن العُكبري أعطى هنا توضيحًا للاختصاص، وبيّن أنّ اللفظ المختص قد يأتي عاملًا أو غير عامل، حسب ما يقتضيه السّياق والمعنى، فإنه لم يلمّ بجوانبه كلّها وكان كلامه على أهميته على سبيل الإشارة للاختصاص؛ إذ إنه لم يقدم له مفهوماً شاملًا.

ومن خلال استقراء الباحث لكتب العلل والعوامل خرجنا بالملحوظة الآتية:

- إنّ التّعليلات عند معظم النّحاة الأوائل والّذين جاؤوا بعدهم وتأثّروا بالنزعة الفلسفية، وبخاصة في القرن الرّابع الهجري وما بعده، قد التزمت موافقة الإعراب للمعنى، وهذا جليٌّ في حروف أو "أدوات الاختصاص"، فهي حروف معانٍ في الأصل، فلم يكن للنّحوي أن يجيز وجوهًا متعددة من الإعراب دون مراعاة اختلاف المعنى بَلْهَ الخروج عنه، وهذا الاستهداف للمعنى والحرص على سلامته هو الّذي دفع الخليل إلى القول: "والموضع موضع نصب – كما أشار الباحث في نموذج التّعليل الأول عند سيبويه –؛ لأنّ المعنى معنى النّصب". وهو الّذي دفعه إلى ملاحظة اختلاف وجهة الكلام في الآية الكريمة: **"ألم ترَ أنّ الله أنزلَ من السّماء ماءً فتصبح الأرض مخضرّة"**[2].

فقال: هذا واجبٌ، وهو تنبيه. كأنّك قلت: أتسمع؟ أنزل اللهُ من السّماء ماءً، فكان كذا وكذا"[3]. كما دفع الأخفش إلى تعليل نصب "سبحانَ الله" قياسًا على "براءةَ الله"،

---

١ انظر: أبو البقاء العُكبريّ (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١،ص(٢٠٨).

٢ ٦٣/ الحج.

٣ انظر: الكتاب لسيبويه، ج١، ص(٢٢٤).

و"الحمدَ لله"[1]، حسب ما اقتضاه المعنى، فراح يفسر معناها، ويستدلُّ عليه، بل ينظر إلى الجو الّذي نزلت فيه في مكةَ الّتي استعملت فيها، فـ "البيئة والمجتمع" - كما يسّميها علماء اللسانيّات الحديثة في "نظريّة السّياق" و"علم اللّغة الاجتماعي" – هما اللذان يفرضان أفكاراً محدّدة في سياق محدّدة، ضمن لغة يفهمها الوسط الاجتماعي لأصحاب تلك اللّغة.

يقول الباحث: إنّ "الاختصاص" ينقسم إلى قسمين، الأوّل والأكبر فيهما هو الفعل المختصُّ، وهو أكبر عوامل اللّغة العربيّة وأوسعها. والثّاني هو الحرف المختصُّ، وهو ما تعارف النّحاه على تسميته بـ" حروف المعاني"، أو الأدوات المختصّة أو"أدوات وحروف الاختصاص" وهي عوامل أقلّ رتبة من الفعل؛ لأن العمل في الفعل أصل وفي الحرف فرع، وفي العاملين "الفعل والحرف".

ويقول الباحث: إنهّما حجزا لنفسيهما مكانًاً مهماً في التّركيب اللّغوي؛ إذ إنهّما يمثلانّ ما اصطلح القدماء على تسميته بـ "العامل اللّفظي"، أو "البؤرة"و "المركز" و"المتحكّم" و"المسيطر" "المتسلّط" في "اللّسانيّات الحديثة". وهذا الجزء الرّئيسي في الجملة – الفعل أو الحرف – لا قيمة له منفرداً؛ لأنّه لا يؤديّ معنى مفيداً إلا إذا تضامّ مع غيره من الألفاظ داخل السّياق، والتّراكيب اللّغوية المختلفة، وهذا النّظر هو لبُّ ما قدّمه لنا عبدالقاهر الجرجاني في "نظرية النظم"، وحديثه عن "شبكة العلاقات والعلامات".

وكما هو معروف فقد تقاطعت نظرية الجرجاني هذه مع ما جاء به علماء اللغة واللسانيات الحديثة – كدي سوسير وكانْت وتشومسكي وغيرهم – من مصطلحات كـ "سياق الحال"، و"التضام والموقعية"، وغيرهما من المصطلحات التي لسنا في وارد سردها وتحليلها في هذا المقام.

---

١ الكتاب،ج١، ص(١٦٣). وانظر: تفصيل ذلك في المخصص، لابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: الشنقيطي، بولاق، ١٣٢١ هـ، ج١٦، ص(١٦٣-١٦٥).

٢. كتب الحروف والأدوات:

تهتم كتب الحروف بهذا القسم من الكلام، فكان من الطبيعي أن يكون عمل الحروف واختصاصها أكثف ما يكون عرضاً في هذه الكتب. مثل كتاب "الأزهية"، و" الجنى الداني"، و"رصف المباني"، و "مغني اللبيب"، وغيرها.

ولذا؛ يأتي الباحث على ذكر أشهر كتب الحروف والأدوات، وبعض النّماذج على "الاختصاص" فيها، مع إبداء بعض الملحوظات الموضوعية والمنهجيّة عليها.

فلو استعرضنا أسماء الكتب المطبوعة أو المخطوطة الّتي انفردت بموضوع حروف المعاني والأدوات المختصة[١]، لوجدنا أنّ بعض كتب النّحويين واللّغويّين المتّقدمة تناولت مثل هذه الموضوعات، لكنَّ مصنّفيها لم يخصّصوا لها كتباً خاصة مستقلة فيهما، بل جاء الكلام عليها متناثراً ضمن كتب جامعة، كما في كتاب إمام النّحويّين سيبويه، و"معاني القرآن" للأخفش، و"المقتضب" للمبّرد، و"المجالس" لأبي العبّاس ثعلب، و"الأصول في النّحو" لابن السّراج، و"اللّمع "لابن جنيّ، و"المفصّل" للزمخشري وشروحه، وغيرها الكثير.

ولعل أبا القاسم الزّجّاجي أوّل من أفرد مصنّفًا خاصًّا بحروف المعاني والأدوات، إحساسًا منه بأهميّة هذا الاتجاه؛ لتعميق البحث فيها، واستشعارًا بأهميّة سهولة الرجوع إليها عند الحاجة بلاعناء. فسبق بذلك غيره في هذا المضمار، فخلف لنا كتاب "حروف المعاني"، ومصنّفًا آخر هو كتاب "اللامات"، وهو كتاب خصصه مصنفه لبحث اللامات ومواقعها في كلام العرب، وكتاب الله عز وجل، ومعانيها، وتصرفها، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف[٢].

خلاصة القول بعد تتبّع حركة التّأليف الكثيفة في كتب الحروف والأدوات

---

١ انظر ما يقوله علي الحمد في مقدمة تحقيقه لكتاب" حروف المعاني" للزجاجي،أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق (ت ٣٤٠ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - دوار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، ص (١٧- ١٩)، بتصرف: "أعني بالأدوات: المفردات، وهي الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، موافقة لما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في كتابه "مغني اللبيب" (١٣)، وموافقة السيوطي - الذي ذكر-: " وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف". (الإتقان في علوم القرآن ١: ١٩) للسّيوطي. فقولنا - والكلام لعلي الحمد-: " أدوات "أشمل في الدلالة من قولنا "حروف"، وهو مصطلح كوفي.انظر: "معاني القرآن للفرّاء "، _ت ٢٠٧هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ ج١، ص(٥٨)، وكذلك: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٣، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦ م، ص(٣١١).

٢ انظر: حروف المعاني للزجاجي، ص (١٩).

ومناهجها، يتضح لنا أنّها قد مرّت بثّلاث مراحل يلخصها الباحث في:

المرحلة الأولى: النّشأة:

وتمثلت في كتاب "حروف المعاني" للزجّاجي – السَّباق في هذا الموضوع - فقد اتصف نهجه بالعفويّة وعدم ترتيب تلك الأدوات على أساس بنيتها، أو هجائها، أو موضوعها، وأُخِذَ عليه أيضًا التكرير والخلط في كتابه، فهو قد يكرّر بعض الأدوات غير مرّة، إذا كان يذكرها أوّل مرّة، ويتحدث عنها حديثًا موجزًا، ثمّ يعود فيعرضها بتفصيل أكثر في موضع لاحق.

وربّما يعود السّبب في ذلك؛ إلى أن كتابه في تعليم الأدوات لا في نظريات الأدوات، وهذا يتضح من تصريحه في خطبة كتابه عندما سُئل عن سبب تأليفه الكتاب. إلا أن فوضى النظام والترتيب لا تلغي أهميّة هذا الكتاب وريادة صاحبه، فقد اتسم- كغيره - بوفرة شواهده، ودقته، ووضوح عباراته، وسلامتها وسهولتها، وطريقته في بحث الأداة، فهو يورد الأمثلة التوضيحية، ثمّ يعزز رأيه بالشّواهد من القرآن الكريم والشّعر العربي الفصيح، ويورد آراء العلماء، وينقل عنهم، كلّ ذلك بطريقة سهلة مستساغة محبّبة إلى القارئ، وتلك ميزة من ميزات كتب الزّجاجي بشكل عام[1].

المرحلة الثّانية: النضوج:

وتمثلت فيما جاء بعد الزّجاجي من كتب كـ: "معاني الحروف" للرّماني، و"رصف المباني في شرح حروف المعاني" للمالقي و"الجني الدّاني في حروف المعاني" للمُرادي من الكتب المتخصّصة في هذا الموضوع، وقد تبين لنا أن مناهجها – ما عدا كتاب الأزهيّة –منظمة ناضجة متسلسلة.

ومن الكتب غير المتخصّصة "سرّ صناعة الإعراب" لابن جنّي، والصّاحبي في فقه اللغة" لابن فارس، و"فقه اللغة وسر العربيّة" للثعالبي – رغم إيجازه الشديد- وآخرها العلامة الفارقة في هذا الموضوع "مغني اللّبيب" لابن هشام، وهو الكتاب الأوسع والأشهر، في كتب الحروف والأدوات وعملها واختصاصها،وقد مثّل القمة فيها نضجًا وتنظيمًا.

---

١ انظر المصدر السابق، ص (٢٠،٢١).

ومن نماذج التّعليل بالاختصاص أو العمل بالاختصاص في بعض كتب الحروف:

أولاً: يقول المُرادي: "فأمّا المختصّ بالاسم فلا يخلو من أن يتنزّل منه منزلة الجزء لم يعمل كلام التّعريف. وإن لم يتنزّل منه منزلة الجزء فحقّه أن يعمل؛ لأنّ ما لازم شيئاً ولم يكن كالجزء منه أثر فيه غالباً. وإذا عمل فأصله أن يعمل الجرّ؛ لأنّه العمل المخصوص بالاسم، ولا يعمل الرَّفع ولا النّصب إلاّ لشبهه بما يعملهما... وأمّا المختصّ بالفعل إن لم يتنزّل منه منزلة الجزء فحقّه أن يعمل، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم ولا يعمل النّصب إلاّ لشبهه بما يعمله كـ "أنْ" المصدريّة وأخواتها، فإنّها لمّا شابهت نواصب الاسم نصبت"[1].

وهذا الفهم الدقيق للاختصاص والانتباه له عند المرادي يدل على اهتمامه الشديد فيه، فلا عجب بعد ذلك أن نجده قد أقام كتابه في الحروف مستندا إلى هذه النظرة.

ثانياً: ترد في "المغني" إشارات حول هذا الموضوع كقول ابن هشام في "ليت": "وتقترن بها" ما "الحرفيّة فلا تزيلها عن "الاختصاص" بالأسماء، فلا يقال ليتما قام زيد... ويجوز حينئذ إعمالها؛ لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملاً على أخواتها "[2].

وفي "لعلّ" يقول: "وتتّصل بلعلّ "ما" الحرفيّة فتكفّها عن العمل؛ لزوال "اختصاصها" حينئذ "[3].

المرحلة الثّالثة: الاستقرار:

ومثّلها "مغني اللّبيب" فقد كان قمّة النّضوج في التأليف في حروف المعاني والأدوات؛ إذ لم يأت بعده مصنف في موضوعه بشهرته واتّساعه، ومنهجيته المنظّمة - كما هو الحال في معظم مؤلّفات ابن هشام -، وعقليّة صاحبه الفذة، وبعده لم يضف المتأخرون ولا المحدثون من النّحاة واللّغويّين، شيئًا حقيقيًا يذكر في حروف المعاني والأدوات المختصَّة، فساد التّكرار، وكثرت كتب الشّروح والحواشي، فصار "مغني اللّبيب" يمثل مرحلة الاستقرار والثبات في هذا الموضوع، وأصبح مع غيره من

---

١ انظر: المُرادي الحسن بن القاسم (ت ٧٤٩ هـ)، الجنى الدّاني "في حروف المعاني "تحقيق: فخر الدّين قباوة، دار الكتب العلّمية، بيروت، ١٩٩٢م،،ص (٢٥-٢٧).

٢ انظر: ابن هشام، جمال الدين (ت ٧٦١ هـ)، "مغني اللّبيب من كتب الأعاريب، تحقيق: محمدّ محيي الدّين، مطبعة المدني، القاهرة، د. ت "، ج١، ص(٢٨٦).

٣ المصدر السابق، ج١، ص(٢٨٧).

المصّنفات القديمة - الّتي ذكرها الباحث - مراجع لمن جاء بعده من المصنِّفين.

٣. كتب الخلاف النحوي:

لمّا كان "الاختصاص" جزءاً من العامل، وكان العلماء قد اختلفوا في جوانب منه كان من الطّبيعي أن يكون "الاختصاص" خلافيّاً أيضاً، وبشكل خاص عند التّطبيق.

فالمواءمة بين فكرة قارّة في الذّهن تؤمن بها، وبين واقع مسموع تؤمن بصحّته وسلامة منبعه ليست أمرًا سهلًا، وهي في حاجةٍ لمهارة كبيرة قد يرى بعضهم فيها ضرورة لحفظ اللّغة واستمرار سيرها في خطّ مستقيم بمنأى عن الشذوذ، وقد يرى فيها آخرون تعقيداً لا داعي للجوء إليه إلا في الضرورة القصوى طالما أنّ المسموع موثوق به، وأن الفكرة أصلًا استخلصت من المسموع. وعندما نطالع مسائل الخلاف في كتبها ومظانّها ككتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباري؛ لأنه الأشهر في موضوعه، نجد أنّ مسائل عديدة يعود سبب الخلاف فيها إلى عمل الحرف واختصاصه، أو عدم اختصاصه. كالخلاف في عمل "واو ربّ"، "ولام كي"، و"لام الجحد"، و"ما"،وغير ذلك ممّا تجده مفصّلًا في مواضعه.

ويأتي الباحث على موضوع "الخلاف النّحوي" بشيء من التفصيل وذكر نماذج عليه في الفصل الثالث من هذه الدّراسة بوصفه أثرًا من آثار الاختصاص في النّحو العربي.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني: مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص

التمهيد

أولاً: مدخل إلى العامل

ثانياً: الأصل والفرع:

بين العامل والاختصاص

ثالثاً: الاختصاص والعامل اللفظي:

أقسام العامل اللفظي (المختص) في:

الأفعال

الأسماء

الحروف

رابعاً: مواقف العلماء من نظرية الاختصاص:

المؤيدون

المنتقدون

الرافضون

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التمهيد:

يُقدّم الباحث في هذا الفصل بمدخل إلى العامل؛ للحديث عن قضية رئيسة في"نظرية النحو العربي"، ألا وهي قضية "الأصل والفرع"، ويبيّن فيها أن العامل من نظريات الأصول في نحونا العربي، وتتفرع عليها قضية أو"نظرية الاختصاص"على مبدأ الأخذ بالنظريات الجزئية.

ثم يعرض الباحث للعامل اللفظي، إذ إن الاختصاص يقع في دائرته، ولا علاقة له بالعامل المعنوي. ثم يبيَّن أشكال العوامل اللفظية (المختصة) في:

- الأفعال.
- والأسماء.
- والحروف.

كما يبيّن أن العمل حق أصيل للفعل في الاسم دائمًا، بينما هو فرع في الأسماء والحروف.

وفي المحور الأخير من هذا الفصل يناقش الباحث مواقف العلماء (القدماء والمحدثين) من الاختصاص، والتي تتلخص في المواقف الثلاثة الآتية:

- المؤيدون.
- المنتقدون.
- الرافضون.

ويؤكدّ أن أصحاب هذه الاتجاهات الثلاثة على الترتيب هم أنفسهم الذين اتخذوا هذه المواقف من العامل غالباً.

أولاً: مدخل إلى العامل:

بدأ الاهتمام بالنّحو في عصور مبكّرة؛ لعدّة دوافع أهمّها خدمة القرآن الكريم، وحماية لغته العربيّة من اللّحن والخطأ اللّذين بدآ ينتشران فيها بعد اتّساع رقعة الدّولة المسلمة، ودخول عناصر غير عربيّة في نطاقها احتكّت بالعنصر العربي احتكاكاً مباشرًا ويوميًّا.

وقد سلك النّحاة مسالك عديدة للوصول إلى ذلك الهدف الجليل للمساهمة في وضع أسس النّحو العربي، كالاقتصار على عدد معيّن من القبائل الّتي رأوا فيها صفاء اللّغة وفصاحتها، وتبعًا لذلك توسّع بعضهم في القياس، وضيّق فيه آخرون حتّى ضمَّ النّحوُ مباحثَ عديدة اتُّفِقَ على غالبها واختُلِفَ في بعضها.

ومن أهمّ قضايا النّحو الخلافيّة نظريّةُ العامل – فرعُ نظريّةِ النّحو – الّتي يَسْتَصْوِبُ فيها الباحث قولة الزّبيدي: "إنّ الخلاف كان في نواحٍ فرعيّة منها. فهم اختلَفوا في العامل في شواهد أو تراكيب بعينها مثل اختلافهم في عامل النّصب في الفعل المضارع بعد لام التّعليل، هل هو (أنْ) المضمرة أم اللّام نفسها؟".[1]

واختلفوا في مدى اتّساعهم في تطبيق هذه الفكرة، هل العامل دائم مطّرد؟ أو أنّ هنالك تراكيب تخضع له وأخرى لا تخضَع؟.

ولا يمكننا القول إن ذلك كان خلافًا جذريًّا وأصيلًا في فكرة العامل، فلا ينكر نحْويّ العامل إنكارًا مطلقًا باستثناء ابن مضاء[2]، وبعض المحدثين[3].

ولعلَّ هذا الخلاف حول العامل مبالغ فيه إلى حدٍّ بعيد، حتّى بدا متّسعًا عميقًا وأصيلًا، وما هو كذلك.

ويلحظ أنّ الحديث عن العامل بدأ أشتاتًا في كتب النّحو الأولى ككتاب سيبويه، وما

---

١ انظر: الزّبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر (ت٨٠٢ هـ)، "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة "، تحقيق: طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧، ص (١٥١).

٢ انظر: ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن القرطبي (ت٥٩٢ هـ)، "الردّ على النحاة "، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

٣ انظر: مقدمة المصدر السابق، ص٧، وتمام حسان، "اللغة بين المعيارية والوصفية "، دار الثقافة، المغرب، ١٩٨٠،ص(٥٣). ومهدي المخزومي، "في النحو العربي نقد وتوجيه "، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص (٧٧).

تضمّنه من آراء للخليل، ثمّ جاء نحاة جمعوا شتاته، وضمّوا متفرّقه، وألّفوا كتبهم اعتمادًا عليه، كالعوامل المئة للجرجاني، والمصباح للمطرّزي، وغيرهما كثير من كتب العلل والعوامل الّتي أشار إليها الباحث في الفصل الأوّل من هذه الدّراسة.

ولعلّ تزايد اهتمام كثير من العلماء والنّحاة بـ "العامل" قد نبع من إدراكهم لأهميّته المتمثلة في أنّه يعطي تفسيرًا سائغًا ومقنعًا إلى حدٍّ كبير؛ لاختلاف علامات الإعراب من جهة، وينهض بعبء مهم في في تصحيح ما دخل على الكلام العربي مما ليس فيه، وضبط علامات الإعراب فيه من جهة أخرى[١]. أي إنّه نظريّة تفسيريّة للظّاهرة الإعرابيّة، وإن كانت غير شاملة وجامعة.

من هنا أخذ النّحو البصريُّ والكوفيُّ بفكرة العامل، فكلاهما أسند للعامل النّحويّ الآثار الإعرابيّة الّتي تظهر في أواخر الكلمات في مواقعها المختلفة[٢]، وعدم لجوء الكوفيّين الدّائم للعامل لا يعني إنكاره. لكنّ البصريّين التزموه تنظيرًا وتطبيقًا جاعلين منه خيطًا ينتظم الأشكال النّحويّة جميعها بالضّرورة، واستعانوا بالتّقدير والتأويل والإضمار؛ ليتطابق مع ما يحويه النّص من عناصر تركيبيّة، وما تفرضه القواعد من أصول[٣]، وهذه المطابقة تستدعي ردّ ما خالف أصله إلى أصل العمل النّظري[٤]، وهذا يفضي إلى أنّ تقديرهم وتأويلهم ليس زيادة في عناصر التّركيب إنّما هو عمليّة ذهنيّة يراد بها توجيه النّصوص... وتلبية لحاجة التّركيب وواقع اللّغة[٥]. بينما أخذ الكوفيّون بالعامل بشكل أقلّ من البصريّين متخفّفين ما استطاعوا من التّقدير والتّأويل رغبة منهم عمّا يرون فيه تعقيداً فلا يؤولون إلاّ من أقرب الطرّق وأيسرها معتبرين ما نطق به العرب وما روي عنهم موثوقًا صحيحًا يُستدلّ به ويُعتدُّ به دون حاجة إلى تأويل وتقدير[٦].

---

١ انظر: وليد عاطف الأنصاري، "نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٨٨، ص(١٣٩-١٤١).

٢ انظر: عبدالحميد السيد طلب،" تاريخ النحو وأصوله"، ص (٣١٦).

٣ انظر: الصادق خليفة راشد، "دور الحرف في أداء معنى الجملة "، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٦٦، ص(٩٨).

٤ انظر: حسن خميس الملخ،" نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين "، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠، ص(١٥٢).

٥ انظر: منال محمد هاشم النجار،" الإعراب التقديري بين مقتضى النظرية والتطبيق "، رسالة غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٠، ص (٦٢).

٦ انظر: عبدالحميد طلب،" تاريخ النحو وأصوله، ص (٣٤٣).

ويرجع ذلك إلى أنّ أكثرهم من القرّاء، وعلم القراءة يعتمد الرّواية فلا يقوم على منطق أو اجتهاد أو تأويل... فطبعت الكوفيّين بطابعها[1].

ومع ازدياد رسوخ العامل في الأذهان وازدياد الاهتمام به صار أكثر إثارة للنّقاش بين العلماء، حتىّ شعر قسم منهم أنّ العامل مصدر من مصادر تشعيب النّحو وتضخيمه وتعقيده، فيجب أن يُعالج هذا الأمر – كما يرى بعضهم – بتقديم نظريّات بديلة أو على الأقل إعادة النّظر في العامل؛ بغية تعديل ما علق به من غبار الزّمن أو ظهر فيه من عيب.

وكيف دار الأمر فإنّ العامل يبقى نظريّة رئيسة من نظريّات الأُصول في النحو العربي لها إيجابيّاتها وسلبيّاتها، وفيها خلاف حميد، وعلى هديها وحدها يمكن أن نجد التّفسير الشّامل والتّحديد الدّقيق لمواقع عناصر العبارة بعضها من بعض، ولكثير ممّا يجوز وما لا يجوز... على حين أنّ الّذين هاجموا هذه النّظريّة، ودعَوا إلى نبذها لم يستطع واحد منهم أنّ يقدّم لنا البديل الّذي يقوى على تفسير هذه الظّواهر وصياغتها في مبادئ وقوانين محدّدة يطّرد بناء الكلام عليها[2].

ولذا؛ تبقى نظرية "العمل النحوي" الأكثر إقناعاً – على الرّغم من عدم اكتمالها – إلى أنّ تُقدّم لنا نظريّة أخرى توازيها أو تفوقها، وتعالج من ثمّ إشكالات نحونا العربي وتضبط تراكيبه وإيقاعاته.

وعلى العامل تفرّع "الاختصاص" الّذي يتناول عمل الكلمة فيما بعدها ممّا ترتبط به ارتباطًا تلازميًّا كتلازم الفعل والفاعل، واختصاص الفعل بالاسم، وقِسمْة الحروف إلى ثلاثة أقسام: مختصّ بالأسماء كحروف الجرّ، ومختصّ بالأفعال كالنّواصب والجوازم، ومشترك بينهما كهل وبل[3]، وحقُّ المختصّ بقبيل أن يعمل العمل الخاصّ بذلك القبيل[4].

وقد عملت الحروف المختصّة أنواع الإعراب الأربعة، بينما عمل الفعل الرّفع

---

١ انظر: سعيد جاسم الزبيدي،" القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره "، ط١، دار الشروق، عمان، ١٩٩٧، ص(٥٥).

٢ منى إلياس،"القياس في النحو مع تحقيق باب العسكريات لأبي علي الفارسي "، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥، ص(٣٠).

٣ الأبّذي، شهاب الدين، "حدود النحو "، مصوّر في الجامعة الأردنية، رقم الفلم ١٤٠٧، ورقة ٢٥٧، (مخطوط).

٤ الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠ هـ)، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "،تقديم: حسن محمد، إشراف: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م، ج١٢، ص (٣٨).

والنصّب فقط، لكنّ عمل الحرف الجرّ والجزم بطريق الأصالة،وعمله الرّفع والنصّب لشبهه بما يعملهما[1].

إن علاقة "التّرابط والتّلازم" الّتي يقوم عليها "الاختصاص"، هي إحدى العلاقات والآليّات الّتي بنيت عليها "نّظريّة العامل". فمنطق هذه العلاقة في العامل (الأصل) والاختصاص (الفرع) وفلسفتها يقوم على فكرة السّبب والمسّبب، فقد جاء العامل وهو ما أوجبَ كون آخر الكلمة على وجه مخصوص[2]، نتيجة تفكير يربط بين السّبب والمسّبب؛ إذ يضبط العامل سلوك العناصر في تركيب ما، ويبعد عنها صفة الاعتباطيّة في حركات الإعراب، ويجعلها تلتزم بمنطق السّببيّة[3]، وهذا مطلب للعقل البشري الباحث عن الأسباب والمسبّبات. وبالطّبع فإنّ تسمية العامل بلفظ "العامل" جائزة، ولا يُراد بها أنّه المحُدثُ حركات الإعراب بنفسه إنّما هو عامل اقتراني، أي لمّا اقترن هذا اللّفظ أو ما في حكمه أعطى اللّفظ المقترن به حكماً إعرابيّاً،وهذه مسألة بدهيّة[4]، فنحن نقول: انتصرنا على الأعداء. ونحن نعلم أنّ الله عزّ وجل هو النّاصر والفاعل الحقيقي للنّصر، وإنّما نقول ذلك تجوّزاً، وتلك كهذه، وفي هذا الرّدُّ العقليُّ - الّذي استدلّ به كثير من العلماء - على من أنكروا فكرة العامل كابن مضاء القرطبي في قوله: بأن لا فاعل إلاّ الله؛ لهذا قال الرَّضي الأستراباذيّ: "العوامل علامات"[5].

ولمّا تفرّع "الاختصاص" على العامل فإنّه أصبح من المحال الفصل في الحديث بينهما، فقد حُمِلت مواقف العلماء والباحثين وآراؤهم من العامل ما بين مؤيدٍ ومعارض، ومتشدّد ومتساهل، على "الاختصاص"، وهذا ما يجتهد الباحث في تقديمه في هذا الفصل.

---

١ المرادي، الحسن بن القاسم (ت ٧٤٩هـ)، "الجنى الداني في حروف المعاني "، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص (٢٨).

٢ المُطرّزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي (ت٦١٠ هـ)، "المصباح في علم النحو "، تحقيق: عبدالحميد السيد طلب، ط١، مكتبة الشباب، مصر، د.ت، ص(٦١).

٣ منال النجار، "الإعراب التقديري "، مرجع سابق، ص (٦١).

٤ منى إلياس، "القياس في النحو "، مرجع سابق، ص (٣٠).

٥ الرَّضي الأستراباذيّ (ت ٦٨٨ هـ)، "شرح الرضي على الكافية "، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦، ج١، ص(٦٦،٥٧).

ثانياً: الأصل والفرع:

بين العامل والاختصاص:

يعرّف الرّماني "الأصل" تعريفاً مقتضباً فيقول: "الأصل: أول يبنى عليه ثان"[١].

و يعرّفه الشّريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، بما لا يكاد يختلف عن الرّماني، فيقول: "الأصل وهو ما يبنى عليه غيره"[٢].

والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سمّيت قواعد، ومن حيث إنّها مسالك واضحة إليها سمّيت مناهج، ومن حيث إنها علامات لها سميت "أعلامًا"[٣].

ويورد الدنوشري (ت ١٠٢٥هـ) مفهومًا آخر للأصل في سياق تفسيره قول الأزهري: "والفعل أيضاً ضربان مبني وهو الأصل"[٤]، فيقول: "المراد بالأصل هنا الغالب أو ما ينبغي أن يكون الشّيء عليه"[٥].

أما الفرع: "ثان يبنى على أول"[٦].

ويقول الجرجاني: "الفرع خلاف الأصل، وهو اسم الشيء يبنى على غيره"[٧].

والمدقق في قضية الأصل والفرع في مظانها يلاحظ أن مفهومي الأصل والفرع لم يتناولهما النحاة بالتحديد فجاءت تعريفاتهم على قلتها مبهمة يكتنفها الغموض، مقتضبة تجري على نمط الحدود المنطقية، كما يظهر هذا في تعريف الرماني والجرجاني السابقين لهما[٨].

كما أن النحاة لم يحددوا مفهومها الاستعمالي مع شمول فكرة الأصل والفرع

---

١ الرّمانيّ، الحدود في النحو (ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة)، تحقيق: مصطفى جواد، ١٩٨٩، ص(٤٢).
٢ على الجرجاني، كتاب التعريفات، (ت٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥،ص(٢٨).
٣ أبو البقاء الكفوي، الكليات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢، ج١، ص (١٨٩).
٤ انظر قول الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، القاهرة، (د.ت)، ج١، ص(٥٤).
٥ انظر قول الدنوشري في: التصريح على التوضيح، ج١، ص(٥٤).
٦ انظر: الرّمانيّ، الحدود في النحو، ص(٤٢).
٧ انظر: على الجرجاني، كتاب التعريفات، ص(١٧٢).
٨ انظر: عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ط١، دار الفكر، عمان،١٩٩٨، ص (٣٦٥).

لأبواب النحو المختلفة[1]، وعدِّهم إياها من أقسام القياس الرئيسة[2]، بل هي عماد القياس الذي لا يتضح إلا بمعرفة الأصول والفروع والمطرد والشاذ[3].

وينسحب على الاختصاص ما جاء في الملحوظتين السّابقتين بوصفه من أبرز قضايا الأصول والفروع، فالعامل "أصل"، والاختصاص "فرع" عليه، والمتأمل في طبيعة هذه العلاقة بين الاختصاص والعامل، ولمفهوم الاختصاص واتّساع ما يغطيه من الألفاظ على اعتبار أنه علّة من علل العمل - كما بيّن الباحث آنفاً في حديثه عن العامل اللّفظي - يجد أن النّحاة لم يضعوا للاختصاص مفهومًا واضحًا وشاملًا، فجاءت تعريفاتهم له على قلّتها مبهمة مقتضبة، تشير معظمها لاختصاص الحرف وعمله، أو عدم عمله، ولم يتطرّقوا إلى اختصاص الفعل في اللّغة، علمًا بأنّه أكبر المختصّات في العربية.

ولعلّ السّبب في عدم تحديد كثير من المصطلحات النّظرية في النّحو كالأصل والفرع والاختصاص، ومن ثمّ انعكاس ذلك على المفهوم الاستعمالي لها؛ ناجم من أن فكرة هذه المصطلحات نابعة من تصورهم لها في أذهانهم، وكثرة شيوعها في زمنهم، واعتمادهم على القارئ لها[4].

تجري فكرة الأصل في النّحو جريان الدّم من الإنسان؛ إذ نظر النّحاة في العربيّة، فبنوا القواعد على الأكثر، ثمّ جرّدوا أصولاً نظرية شدّوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل باب نحوي أصلًا عامًّا ينظم ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلًا تتفرع عليه سائر أدوات الباب، وكانوا ربما أتوا بملامح تاريخيّة يكون السابق فيها أصلًا للاحق أو غير المُعْلم أصلًا للمُعْلم[5].

وكانت فكرة الأصل عماد القياس وأصله الذي هو عماد النّحو ودعامته، وقد أضحى الأصل في النّحو القاعدة والعلّة والدّليل والحكم، وجعل النّحاة أدلّتهم فيما جاؤوا به من أحكام أصولًا ارتضوها، فكانت لأحكامهم أساسًا كالقياس ونحوه وأضافوا لهذه

---

١ عبد الفتاح البجة، ظاهرة قياس الحمل، ص(٣٦٥).

٢ انظر: قول السيوطي في أقسام القياس في: الاقتراح، تحقيق: أحمد محمد قاسم، القاهرة، ١٩٧٦، ص(١٠١).

٣ انظر: تمام حسان، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨١، ص(١١٤). وانظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص(٣٢).

٤ الأصول، تمام حسان، ص(١١٤)، والقياس في النحو، منى إلياس، ص(٣٢).

٥ حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط ١ دار الشروق، عمان، ٢٠٠١، ص(٢٥).

الأدلّة أصولًا كلية تسمى بالقواعد الكلية، كوجوب انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتًا من حقّ الأصل[1].

وتأتي أهميّة موضوع "الاختصاص" فرع الأصل/ العامل في أن معظم العلماء قد أشاروا إلى علاقة تلازميّة اقترانية بين اللفظ الأول المختص باللفظ الثاني والعامل فيه كما في الحرف وما بعده، فالحرف الملازم للاسم فقط، حرف مختصّ وعامل بالضرورة، والذي يصاحب الاسم والفعل بصفة مشتركة غير مختصّ ولا يمكن أن يعمل. وهذا هو الأصل في الحالتين، ولكن هذه القاعدة مضطربة ولها استثناءات، ودار حول عمل الحرف من عدمه خلاف كبير بين النّحاة يسوّغ له بقواعد كثيرة منها: انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتًا من حق الأصل[2]؛ لأن العمل في الأسماء والحروف فرع، في حين أنّه أصل في الأفعال؛ ولذلك فالأفعال مختصّة عاملة - دائما- بتلازمها واقترانها فيما يليها تامّة كانت أو ناقصة، فلا خلاف على عملها بين النّحاة؛ لأنّها أصل في العمل. ولعلّ هذا السبب يضاف إلى الأسباب التي ذكرناها سابقا؛ في إغفال العلماء لموضوع اختصاص الفعل إلاّ ما ندر. فما كان أصلاً فهو المثاليّ المتفق عليه وما يقاس عليه أيضاً، ومن هنا نلحظ أن "الاختصاص" أصلٌ في الأفعال، وفرع ينحطّ عن الأصل في الأسماء والحروف.

تقول منى إلياس: "وعلى تشعّب فكرة الأصل، فإنه يكاد يكون المعنى الأوّل الذي تؤول إليه كل صورة، هو الحكم الذي يستحق الشيء بذاته"[3].

وأما الفرع فهو جزء من الأصل، متفرّع عليه كضمائر الغائبين(هي وهما وهم)، فروع الضّمير الغائب(هو)؛ لأنه الأصل، وكذلك (أنت) أصل، وفروعه(أنتِ وأنتما وانتنّ وأنتم)[4].

والاختصاص من هذا المنطلق يمكن اعتباره أصلاً وفرعاً في آن، فالنّظرة للأمر

---

١ حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط ١ دار الشروق، عمان، ٢٠٠١، ص (٢٥، ٢٦).

٢ انظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص(٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧)، في حديثه عن عدم إطلاق العمل في الأسماء والظروف؛ لأن العمل ليس أصلا فيها، وإنما هو فرع، والفرع يستلزم علة لعمله، والعلة هي (الشبه) مع الفعل، فهي ليست أفعالا خالصة مختصة عاملة قوية بالأصالـــة (دائما)، وإنما هي نائبة عن الأفعال. ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد؛ لأنه فرع من الفعل في العمل، والقاعدة حط الفروع عن رتب الأصول. وانظر في العلة نفسها كلام ابن يعيش، شرح المفصل،ج١، ص(١١٧).

٣ انظر: منى الياس، القياس في النحو، ص(٣٢).

٤ محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت- دار الفرقان، عمان، ١٩٨٥، ص(١٧٠).

بهذا الشكل نسبيّة، فالأصل له أصل أكبر منه، والفرع يمكن أن يتفرّع عليه فروع أخرى، فالنظريّة النّحويّة مثلا أصل والعامل فرع عليها، والعامل أصل والاختصاص فرع عليه، والاختصاص في الفعل أصل وفي الأسماء والحروف فرع عليه، والاختصاص في الحرف العامل – المختصّ- كحروف الجرّ العاملة في الأسماء، والنّواصب والجوازم العاملة في الأفعال أصل، وفي الحرف غير العامل - لعدم الاختصاص- فرع عليه.

ومع عدم الشمولية والارتباك الذي يكتنف نظريّة الأصل والفرع في مجال التّطبيق خاصّة، إلا أنه يبدو من تصنيف النّحاة لما أطلقوا عليه" الأصول"، و"الفروع" أنهم لم يهتدوا إلى هذا التّصنيف عرضًا(بل المؤكد أن النّحاة قد أسّسوا فكرة الأصول والفروع بعد استقراء شامل، ودقيق للمادّة اللّغوية، وإلا لما تأتّى لهم أن يحكموا على هذا بالأصل، وذاك بالفرع؛ إذ إن معرفة الأصل توجب عليهم أن يلمّوا بالمسألة، ونظائرها المطردة، وبالتّالي أن يحيطوا بكل التفرعات، والأجزاء التي تنطلق من المسألة الأم"[1].

ومن ذلك قولهم: إن الأصل في (إلا) الاستثناء، وفي (غير) أن تكون صفة، إلا أن (إلا) استعملت صفة حملًا على (غير)، فأصبحت فرعًا، ثم حملت (غير) في الاستثناء عليها فصارت هي الأخرى فرعًا لـ (إلا)[2].

ويستخدم النّحاة فكرة الأصل والفرع في كل مجالات الدرس النّحوي وبخاصّة في أقسام الكلام الثلاثة(الفعل والاسم والحرف) فيما يتعلق بالإعراب والبناء[3]، ونلحظ وجودها فيما يتّصل بموضوع هذه الدراسة الاختصاص وعلاقته بالعامل.

وأما فيما يتعلّق بالعوامل، فإن استقراءهم للمادّة اللّغوية قد هداهم إلى أن منها ما هو أصل في العمل، ومنها ما هو فرع فيه، وهنا تتداخل علاقة الاختصاص بالعامل، ما بين أصل في العمل أحيانًا، وفرع فيه في أحيان أخرى، فقرروا أنّ الأصل في

---

١ انظر: عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل،ص(٣٦٦).

٢ انظر: للكفويّ، الكليات، ج١، ص(١٩٤،١٩٥).

٣ كان الخليل وسيبويه ينهجون في مسألة الإعراب والبناء هذا المنهج ويعللون لسبب الإعراب والبناء، ولقد أبان الزجاجي عن موقفهما هذا في حديثه نقلا عنهما في المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل. وانظر في ذلك: "الإيضاح في علل النحو"، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣، ص(٧٧).

العمل أن يكون للأفعال والحروف، وأمّا الأسماء فالأصل فيها ألاّ تعمل، بل أن تكون معمولة، وإن عملت فقد علّلوا ذلك بعلة المشابهة مع الفعل، وأما الحروف فقدّروا فيها نوعين: الأول يعمل وهو المختصّ بالدخول على الأسماء أو على الأفعال، والثّاني لا يعمل وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال (المشترك)، فمن النّوع الأول: حروف الجرّ الدّاخلة على الأسماء، وحروف الجزم والنّصب الدّاخلة على الأفعال المضارعة، وإنّ وأخواتها الدّاخلة على الجملة الاسميّة[1].

يقول المبرد: "فهذه الحروف المشبّهة بالأفعال، وإنما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي والتمني، والتشبيه التي عبارتها الأفعال، وهي في القوّة دون الأفعال[2].

ومن الثاني(ما) وهي حرف غير مختص؛ لأنه يدخل على الاسم والفعل معًا، نحو: "ما يقوم زيدٌ"؛ لذا فالأصل أن تكون مهملة غير أن الحجازيين قد أعملوها لما وجدوها تشبه (ليس) في المعنى عند دخولها على الجملة الاسمية، نحو: "ما زيدٌ قائمًا"، ومع ذلك فإن التميميين قد أجروها على الأصل، فلم يعملوها، يقول سيبويه: "هذا باب ما أُجري مجرى ليس في المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله" وذلك الحرف (ما)... "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى ما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار...، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس؛ إذ كان معناها كمعناها"[3].

مما تقدم يمكن أن ندرك أن النحاة قد فطنوا منذ البداية إلى أن "الظواهر اللغوية تنتظمها خطوط خفية، وهذه الخطوط الكبرى التي تتشعب منها الخطوط التي دونها هي التي جعلوها أصولًا (كالعامل)، وجعلوا الباقي فروعًا (كالاختصاص)"[4]. غير أن قول النحاة إن هذا هو الأصل، لا يعني عندهم أن هذا الأصل هو الأسبق في الاستعمال، وإنما يعنون ما كان أَثبت في الذهن وأولى في الإحساس من غيره[5].

---

١ انظر: منى الياس، ظاهرة قياس الحمل، ص(٣٦٨).

٢ انظر: أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، ط٢، القاهرة-عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٩، ج٤، ص(١٠٨).

٣ سيبويه، الكتاب، ج١، ص(٥٧).

٤ انظر: منى الياس، القياس في النحو، ص(٣٢-٣٦).

٥ المرجع السابق، ص(٣٥).

والممعن النّظر في قضيّة الأصل والفرع في مؤلفات العلماء والنّحاة يجد كثيرًا من التفصيلات والملحوظات التي تستحق الوقوف عندها والدراسة والمراجعة بتوسع أكبر، ومنها مثلًا حمل الفرع على الأصل، وحمل الأصل على الفرع.

ومن الأفكار التي تدور بوجه عام في فلك ثنائيّة "الأصل والفرع"، فكرة (الحمل على الشبه)، ويمكن ملاحظة أن باب الإعراب والبناء[1]، قد شغل الحيز الأكبر من التعليل بالشبه عند كثيرٍ من النّحاة منذ النشأة الأولى للدّرس النحوي. وقد شاع عند النّحاة القدماء استخدام ألفاظ لا تخرج في مدلولها عن مدلول الشّبه[2]، فلن نتوسّع في ذكرها ودراستها، ولكن نقف على واحد منها، وهو:

المِثْل وما اشتق منه:

ومن هذا الباب ما رواه خالد الأزهري، من أنّ سيبويه حكى عن بعض العرب في سبب إلغاء (إذن) على الرغم من استيفائها العمل مع أنها: "غير مختصّة، وإنّما أعملها الكثيرون حملًا على ظن؛ لأنّها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسّطها بين جزأيها. كما حملت (ما) على (ليس)؛ لأنّها مثلها في نفي الحال، والمرجع في ذلك كلّه إلى السماع"[3].

وهنا؛ يمكن للباحث القول: إن الاختصاص والعمل في الأفعال أصيل وثابت، ومتّفق عليه على الرغم من عدم أخذه حقه من الدّراسة، ولكن عند حديثنا عن الاختصاص في الحروف، فإنا نجده شرط العمل من عدمه(على الأغلب) في الأدوات والحروف، وإنْ حدثت خروقات على هذه القاعدة، كعمل غير المختصّ، أو عدم عمل المختصّ، فإن ذلك في الحالتين لا يُعدُّ مسوّغًا لإلغاء قاعدة "الاختصاص" التي غدت ظاهرة أو نظريّة أو قاعدة من قواعد الكليّات في النّحو العربيّ، اتّفقنا معها أم اختلفنا.

---

١ انظر هذا في: الكتاب،ج١، ص(٢٥٩)، ج٢، ص (٣٧٧)، وج٣، ص (٣٠٢، ٣٥٣)، وكذلك في الكافية، ج١،ص(٣٦)، وكذلك: أوضح المسالك، ج١، ص(٢٢-٢٤)، وكذلك في: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص٢٩، وفي: شرح التصريح، ج١، ص (٤٧-٤٩)، وفي: شرح الأشموني، ج١، ص(٢٧-٢٠٩)، وفي حاشية الصبان، ج١، ص (٥٣-٥٦)... وغيرها.

١٢ انظر: في الحديث عن قياس الشبه بين الاسم والفعل مثلاً: ابن الطراوة، سليمان بن محمد (ت ٥٢٨ هـ)، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦ م، ط ٢، ص (٤٩).

٣ انظر: شرح التصريح، ج٢، ص(٢٣٥).

ثالثاً: الاختصاص والعامل اللفظي:

بعد أن وقف الباحث على علاقة الاختصاص بالعامل المتمثلة بعلاقة "الفرع بالأصل" يبيّن تبعًا لذلك أقسام العامل، وفي دائرة أي نوع من العوامل ينضوي الاختصاص.

وينقسم العامل إلى أقسام مختلفة بحسب اعتبارات مختلفة هي:

- باعتبار الأصالة: هناك ثلاثة أقسام: العامل الأصليّ، والعامل الزائد، والعامل الشبيه بالزائد.
- باعتبار القوة: هناك قسمان: العامل القوي، والعامل الضعيف.
- باعتبار طبيعة العامل: هناك قسمان: العامل اللّفظي، والعامل المعنوي.
- باعتبار النهج: هناك ثلاثة أقسام: العامل اللغوي، والعامل الفلسفي، والعامل التوفيقي[1].

وقد تعارف النّحاة على قسمة العامل إلى قسمين: لفظي ومعنوي. فموضوع "الاختصاص" يدخل في باب العامل اللّفظي، وهو العامل الأصلي والقوي بنفسه، أمّا العامل المعنوي فليس هذا المكان محلًا لدراسته.

يكاد يكون عنوان "العامل اللّفظي"، أهم المنطلقات لدراسة "الاختصاص" فالعوامل المختصة كلها عوامل لفظية، ويفصّل الباحث ذلك فيما يأتي:

العامل اللفظي: هو الكلمة التي يظهر أثرها "نحوياً" في ضبط آخر الكلمة المجاورة لها على وجه مخصوص من الإعراب، كحروف الجر- المختصة بالاسم- التي يظهر أثرها النحوي في الكلمة المجرورة، مثل: "الكتاب على الطّاولة". "على" حرف جرّ،"الطّاولة" اسم مجرور به وعلامة جره الكسرة، وهي أثر العمل الإعرابي، أي أثر الاختصاص بمعنى آخر، وليس من الضروري أن تكون الكلمة المتأثرة مجاورةً مباشرةً للكلمة المؤثرة، وهذا يقدر حسب مقتضيات السياق.

وكذلك "الفعل" فإنه عامل لفظي، وهو أكبر المختصات في العربية – كما بيّن

---

١ انظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص(٦٢٤-٦٢٩).

الباحث فهو يؤثر نحويًّا في ما بعده بشكلٍ ثابت ودائم؛ لأن العمل حقٌّ له بالأصالة، فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به، أو غير ذلك مما هو فضلة في الجمل كالحال والنّعت... مثل: "قدم الولد باكياً" و"شرب الطفل الدواء".

ويعتقد الباحث أن هذه الميزة في التأثير (أي العمل) بعلة الاختصاص – دائماً- لم تتوافر إلاّ في الفعل، بحيث كان له القدرة على العمل في مساحات كبيرة من تراكيب الكلام في العربية وسياقاته.

ومن العامل اللفظي نَعُدُّ المصدر والمشتقات التي تعمل عمل الفعل، فكيف ذلك وهي أسماء وليست أفعالا أصيلة؟

وقد أجاب النحاة عن ذلك "بعلة الشبه مع الفعل".

ومن العامل اللفظي أيضًا المضاف ونواصب المضارع وجوازمه، والنواسخ".

وفي تعداد العوامل اللفظية المختصة أورد السّيوطي ما يأتي:

"العوامل اللفظية مطلقة على كان وأخواتها، وعلى ظننت وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وما الحجازية، وحروف الجرّ، وإن كانت لفظية أيضًا إلا أنها لما كانت تقتضي شيئًا واحدًا لم تعد مع تيك بخلاف ما ذكر أولًا"[1].

أقسام العامل اللفظي: وهي مختصة في معظمها:

ا.الأفعال وتشمل: الأفعال التّامّة (مختصّة بالاسم)، الأفعال النّاقصة(مختصّة بالجملة الاسمية)، أفعال المقاربة(مختصّة بالجمل الاسميّة)، أفعال القلوب(مختصّة بالاسم)، أفعال المدح والذم (جامدة مختصة بالاسم).

وفي ضَوْء قولنا إن الفعل أكبر العوامل اللفظية والمختصّات في العربية، يقودنا ذلك إلى أن نتوجّه بالسؤال: لِمَ كان الفعل عاملاً أصلاً؟ ولِمَ كان اختصاصه وعمله- دائماً- بالاسم تحديداً؟ فرفع الفاعل أو نائبه، ونصب المفعول (على خلاف). والجواب عن ذلك بالرجوع قليلًا إلى قضية الأصل والفرع، حيث عَدَّ نحاة العربية الاسم أصلًا،

---

١ انظر في: الأشباه والنظائر -نقلاً عن ابن الحاجب في (أماليه)- ج ١، ص (٢٦٠).

والفعل والحرف فرعين عليه، ومنهم الأنباري بأن حمل (كيف) على الاسم الذي هو الأصل، ورأى بأنه أَوْلى من حمله على ما هو فرع، فيقول في مناقشته لـِ (كيف): "والذي يدل على أنّه ليس بفعل أنه يدخل في نحو قولك: كيف تفعل كذا؟ ولو كان فعلًا لما دخل على الفعل؛ لأنّ الفعل لا يدخل على الفعل..."[1].

والشّاهد في كلامه هو أنّ الفعل لا يدخل على الفعل فهو مختص بالدخول على الاسم؛ لأنّه يستلزم وجوبًا فاعلًا وهو اسم، أو فاعلًا ومفعولًا وهما اسمان، أي:

- فعل + اسم
- أو فعل + اسم + اسم

ليتمّ الكلام ومعناه، وهذان الوجهان من أوجه تأليف الكلام التي أشار إليها النّحاة في حديثهم عن الكلمة وقسمتها، والكلام وأوجه تأليفه[2].

وهذا يقود الباحث إلى نتيجة مؤدّاها أن الفعل، قسمان تامّ وناقصٌ، فالتام تم؛ لتضمنّه الحدث المقترن بزمن، والنّاقص نقص؛ لتضمنه الزمن دون الحدث. والحقيقة أنّ الفعل عموما ناقص من حيث البناء التركيبي النحوي للكلام، ولا يكتمل النّقص ويتم التركيب إلا بعمل الفعل بما بعده؛ لأن الفعل حدث لا بد له من مُحدِث، وهنا تبرز فكرة"الاختصاص القائمة على (التلازم والاقتران) التي قدم لها الباحث سابقاً؛ فالفعل الّتام يقترن باسم ويختصّ بالدخول عليه دائمًا، ويعمل به، والفعل النّاقص يقترن بجملة اسميّة (اسمين)، ويختصّ بالدخول عليهما، ويعمل بهما، أيضًا.

فعدم اكتمال البنية التركيبية للجملة قدّم الاسم على الفعل؛ لأنّه الأصل، ويستغني بنفسه عن الفعل نحو قولك: زيدٌ قائم، وأخّر الفعل عن الاسم؛ لأنّه فرع عليه، ولا يستغني عنه. فلمّا كان الاسم هو الأصل ويستغني عن الفعل، والفعل فرع عليه ومفتقر إليه، كان الاسم مقدمًا عليه. وإنما قدم الفعل على الحرف؛ لأن الفعل يفيد مع اسم واحد،

---

١ انظر: الأنباري، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، ص(٣٨).

٢ انظر على سبيل المثال ابن هشام، شرح قطر النّدى، تحقيق: محمد محيي الدّين، المكتبة العصرّية، صيدا- بيروت طبعة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م؛ إذ يقول: وصور تأليف الكلام ستّ، وذلك لأنه يتألف من اسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، ص(٦٣).

نحو: قام زيد، وأُخِّر الحرف عن الفعل؛ لأنه لا يفيد مع اسم واحد، فإنك لو قلت: بزيد، أو لزيد، من غير أن يعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدًا، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد، والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدمًا عليه[1].

إذن؛ لأن الفعل يفيد مع اسم واحد كان أصلًا؛ ولأنّ الحرف لا يفيد معه اسم واحد كان فرعًا عليه، وفي الحالتين فالإفادة واكتمال الفكرة وتمام المعنى - كما يرى الباحث – لا يكون إلا باكتمال البناء الشكلي للتركيب النَّحوي.

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الأنباري في أنّ أقسام الكلام الثلاثة لها ثلاث مراتب، فمنها[2]:

- ما يخبر به ويخبر عنه، وهو الاسم، نحو: زيدٌ قائم.
- وما يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الفعل، نحو: قام زيدٌ.
- وما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو: هل وبل وما أشبه ذلك؛ ولذا فقد سما الاسم على الفعل والحرف، أي: ارتفع.

فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، كان دخول اسم آخر عليه(اسم+اسم) ليكتمل التركيب أو السياق النحوي، وتحصل الفائدة ولا يحتاج بذلك للعمل، وهذا هو الأصل، إلا للضرورة أو إذا وجد مسوغ لذلك كعمل المضاف في المضاف إليه، ولما كان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، فلم يكتمل التركيب أو السياق النحوي؛ ولذا لو أتبعنا الفعل بفعل(فعل+ فعل) فلن يكتمل التركيب أو السياق إلا بإتباعه باسم أي (فعل+اسم)؛ لذلك فقد احتاج الفعل"العمل"في الاسم بعده فاختص بالدخول عليه وأسند الاسم إلى الفعل؛ ليخبر عنه ويكتمل التركيب وتحصل الفائدة للملاحظ بالعاملين، اللفظي بالاختصاص، والمعنوي بالإسناد.

ولما كان الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه كان عاملًا ضعيفًا قياسًا بالفعل- عامل قوي وأصيل- لأن الفعل تضمن واحدًا من الإثنين (الإخبار به ولم يتضمن الإخبار عنه)، بينما الحرف لم يتضمن الاثنين؛ ولذلك كان الفعل فرعًا على الاسم، والحرف فرعًا على الفعل.

---

١ انظر: الأنباري،"اسرار العربية "، ص (٣٩).
٢ انظر: المصدر السّابق، ص (٢٩).

تقود المناقشة السابقة الباحث إلى السؤال الآتي: ما طبيعة العلاقة التي تربط الفعل بالفاعل والمفعول (وهما اسمان)؟ ومن ثمّ، لِمَ رفع الأول ونصب الثاني؟.

يقول الباحث: إن علاقة الفعل بالاسم الذي يليه وهو الفاعل، مركبة وتلازمية، ولها عدة أشكال، فهي علاقة الفاعلية (غالبًا)، فوظيفة الفاعل النحوي تشير إلى فاعل الفعل أو من قام بالفعل. ومعنى الفاعلية عامل معنوي؛ لدلالة الفاعل على من قام بالفعل، نحو: جاء الرجل. والإسناد(دائمًا) فالعلاقة بين الفعل والاسم المسند إليه هي علاقة الإسناد أساسًا فاعلًا حقيقيًا كان المسند أو غير حقيقي، نحو: مات الرجل، ولم يحضر علي الدرس. والاختصاص (دائمًا)، بـ (التلازم والاقتران) بين الفعل والفاعل تقدم أو تأخر، فكان بذلك عمله الرفع- أصيلًا ومطلقًا- في الفاعل، فإن قيل: فلم كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقًا بينه وبين المفعول، وهذه العلة جدلية، لقول القائل :فإن قيل: فهلا عكسوا، وكان الفرق واقعًا؟ قيل لخمسة أوجه[1].

أمّا علاقة الفعل بالمفعول، وهو كل اسم تعدى إليه فعل[2] فهي المفعولية[3]، والاختصاص[4] (دائمًا)، إذا كان الفعل متعديًا؛ لأن المتحكم بلزوم الفعل وتعديه هو السياق، فإن قيل: فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثر النحويين إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط، وهذا مذهب البصريين، وذهب بعض النحويين إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معًا... وهذا القول ليس بصحيح، والقول الصحيح هو الأول– أي الفعل فقط - وهذا القول ليس بصحيح؛ وذلك لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل (من خلال اختصاصه بالاسم)، فإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير، لا تأثير له، فدل على أن العامل هو الفعل فقط[5].

---

١ انظر: الأوجه الخمسة التي يعلل فيها الأنباري رفع الفاعل ونصب المفعول في: "أسرار العربية "، ص(٨٧).
٢ المصدر السابق، ص(٩٣).
٣ وانظر: الكلام في أن الفاعلية والمفعولية عاملان معنويان في: "الأشباه والنظائر "، ج١، ص (٢٥٩)، وشرح المفصل، ج١، ص(٧٤)،وشرح الرضي على الكافية، ج١، ص(١٢).
٤ والاختصاص عامل لفظي.
٥ انظر: الأنباريّ، أسرار العربية، ص (٩٣).

وذلك يؤكد ما ذهبنا إليه في أصالة العمل في الفعل– واختصاصه - وفرعيته في الاسم والحرف.

٢.الأسماء وتشمل: أسماء الشرط، وأسماء العدد، وأسماء الكناية، وهي"كم"، و"كأين"، وأسماء الأفعال، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة(كمشتقات من الفعل؛ ولذا فالعمل فيها فرع وليس أصلًا، وعلة عملها الشبه مع الفعل)، والمصدر، والمضاف، والاسم التام الجامد الذي يدل على شيء من المقادير، وينصب ما بعده على التمييز، نحو: "حصدت محصول فدان قمحًا. فكلمة "فدان" تدل على مساحة ونصبت"قمحًا" على التمييز.

٣.الحروف المختصة بالأسماء أو الأفعال، وتشمل: حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل(إنّ وأخواتها)،ولا النافية للجنس و"ما" وأخواتها، وحروف النصب، وحروف الجزم، وحروف النداء، وواو المعية، وحروف الاستثناء كـ (إلا، وحاشا) عند من يرى أنها هي العامل في الاستثناء، وفي نصب المضارع، وفي نصب المستثنى[١].

والتقسيمات السابقة للعامل اللفظي الذي يدور الاختصاص في فلكه، تقود الباحث إلى الحديث عن قضية بالغة الأهمية في العربية، وهي على تماس مباشر بموضوع "الاختصاص" في هذه الدّراسة، إنها قضية"الإعراب والبناء"، ومن نماذج التمثيل عليها:

أولاً: دخول الرفع والنصب على الأسماء والأفعال، وهما وجهان من الإعراب، ولم يعرض فيهما ما يوجب اختصاصهما أو أحدهما بالفعل والاسم، فوجب أن يدخلا عليهما[٢]. قال سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر، والرفع والجزم، والفتح والضم، والكسر والوقف، ويروى عن المازني أنه غلط سيبويه في قوله هذا وقال: "كان ينبغي أن يقول: على أربعة مجار: على الرفع والنصب والجر والجزم، ويدع ما سواهن[٣]، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه سيبويه صحيح؛ لأنه

---

١ انظر: عزيزة بابتي، "المعجم المفصل "، ص(٦٢٧).

٢ انظر: ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢، ص (٢٠٥)،بتصرف.

٣ الكتاب، ج١، ص(١٣)، وينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م، ص (١٨٥، ١٨٦). وكذلك: الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (ت٤٧٦ هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٨٥م، ج١، ص(١٣).

يقصد علامات الإعراب والبناء في أواخر الكلم: النصب والجر والرفع والجزم للإعراب، والفتح والضم والكسر والوقف (أي السكون) للبناء. حيث يقول سيبويه تحت هذا العنوان[1]: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة"، ويورد بعض هذه الأسماء، مثل: حيث وكيف وأين وحذار ومَنْ وكمْ وإذ. واختصاص الجر بالأسماء وامتناعه من الفعل؛ لأن الجر إنما يكون بالإضافة[2]، والفضل بالإضافة تخصيص المضاف، والفعل لو أضفت إليه لم تخص ما قبله ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلام، لكان مبهمًا، فإذا قلت: غلام زيد، اختص بملك زيد، فلو قلت: جاءني غلام يقوم، لم يختص الغلام بإضافته إلى "يقوم"؛ لأن القيام يكون من زيد، ومن عمرو، وسائر الناس؛ فلهذا أُسقط الجر من الفعل.

ثانياً: إن المجرور يقوم مقام التنوين، والفعل لا يخلو من فاعل، فكان يؤدي إلى أن يقوم مقام التنوين- وهو وجه واحد ضعيف- شيئان قويان، وهما الفعل والفاعل، فسقط الجر من الفعل وجعل في الاسم، إذا كان محلًا للإعراب[3].

ولِمَ صارت حروف الجر تعمل الجر دون النصب والرفع[4]؟ فذلك لأن حروف الجر تكون موصلة للأفعال إلى ما بعدها[5]، فتدخل مرة على الفاعل، ومرة على المفعول به، كقولك في الفاعل ما جاءني من أحدٍ والأصل: ما جاءني أحدٌ، وتدخل على المفعول كقولك: ما رأيت من أحدٍ، ومعناه: ما رأيت أحدًا، فلما كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول، جعل حركتها بين حركة الفاعل والمفعول متوسطاً، وهو الكسر؛ لأنه وسط اللّسان، والضمّ من الشفة، والفتح من أقصى الحلق[6]؛ لهذا خصّ بالجرّ[7].

---

١ الكتاب، ص (٥).

٢ يقول سيبويه في الكتاب، ج١، ص(١٤)، باب: مجاري أواخر الكلم من العربية ليس في الأفعال المضارعة جر ،كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب لتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال.

٣ الأعلم: النكت، ص (١٦).

٤ انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، باب: حروف الخفض، ج١، ص(٦٨).

٥ قال ابن السّراج: حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم، و لا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء. انظر: ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج١، ص(٤٠٨).

- وقال سيبويه: هذا كتاب الجر: والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم و لا ظرف، و لا بشيء يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا. انظر: الكتاب، ج١، ص ٢٠٩.

- وقال المبرد: هذا باب الإضافة، وأما حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها.... ثم ذكر حروف الجر. انظر: المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٣٦.

٦ الأنباري، أسرار العربية، ص (١٠)، وانظر: الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو، ص(٩٣).

٧ ابن الورّاق، علل النحو، ص(٢٩١).

- واختصاص الجزم بالأفعال وامتناعه من الأسماء، فإن قال قائل: لِمَ صارت (لَمْ)[1] وأخواتها وحروف الجزاء وحروف الشّرط تختصّ بالجزم دون غيرها من الإعراب؟

قيل له: إن الجزم لا بدَّ من دخوله على الفعل؛ ليكون بإزاء الجرّ في الاسم، ووجب أن تكون هذه العوامل عاملة؛ لأنّها لزمت الفعل واقترنت به، وأحدثت فيه معنى، وهذا هو لبّ فكرة الاختصاص القائمة على"التلازم والاقتران".

وإنّما خصّت هذه الحروف بالجزم؛ لأنّ الشّرط والجزاء يقتضي جملتين، كقولك[2]: إن تضرب أضرب[3]، فلطول ما يقتضيه الشّرط والجزاء اختير له الجزم؛ لأنّه حذف وتخفيف[4].

وأمّا لِمَ اختير الجزم بها وليس بغيرها؟ فلأنّها ضارعت حروف الجزاء من أجل أنّ الفعل المضارع يقع بعدها بمعنى الماضي[5]، كما يقع الماضي بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال، فلمّا تشابها من هذا الوجه جعل عملها الجزم[6].

واتكاءً على ما تقدّم من الحديث عن اختصاص الجرّ بالأسماء، واختصاص الجزم بالأفعال، وهما يقعان في باب العامل اللّفظي الذي يرتبط بعلاقة مباشرة بالاختصاص، يُقسَّم الحرف في العربيّة بحسب الاختصاص أو عدمه، ثلاثة وهي[7]:

- قسم يختصّ بالاسم.
- وقسم يختصّ بالفعل.
- وقسم مشترك (غير مختصّ) يدخل عليهما.

---

١ انظر الكلام في "لم" المصادر الآتية: الكتاب، ج١، ص(٦٨)،ج٢، ص(٣٠٥،٤٦٠)، والمقتضب،ج١، ص(٤٦،٤٧)، وابن السّراج، الأصول،ج٢، ص (١٥٦-١٥٧)، وابن الورّاق، علل النحو، ص(٢٧٩)، ولأنباري، أسرار العربيّة ص(٣٣٣). وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، بغداد، ١٩٨٢م، ج٢، ص (١٠٩١)، وابن يعيش، شرح المفصّل ج٧، ص(٤١)، ج٨،ص(١٠٩). وشرح الكافية ج٤،ص(٨١)، واللّباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص(٤٧)، باب: الجوازم. وشرح جمل الزّجاجي، ج٢، ص(١٩٥)، وابن هشام، مغني اللّبيب، ج١، ص (٣٦٥).

٢ انظر: أسرار العربيّة، ص(١٣٢)، وشرح جمل الزجاجي، ج٢، ص(١٩٧).

٣ عبد القاهر الجرجاني، المقتصد، ج٢، ص (١٠٩٥).

٤ أسرار العربيّة، ص(١٣٢، ١٣٣).

٥ ابن السّراج، الأصول، ج٢،ص(١٥٧)،وأسرار العربيّة، ص(١٣١). والمقتصد، ج٢، ص (١٠٩١).

٦ ابن الوراق، علل النحو، ص(٢٧٩).

٧ انظر: المقتصد، ج١، ص(٨٦، ٨٧)، وعبد الله المصري، (ت ٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، مطبعة السّعادة، بمصر، ١٩٦٤م، ص (٩٠)، والأصول ج١، ص(٤٢)، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٨، ص(٥)، وابن الورّاق، علل النّحو، ص(٣٠٥، ٣٠٦).

وينقسم الحرف بحسب العمل أو عدمه إلى قسمين: مُعمل ومُهمل، والعمل أو الإهمال مقترن بالاختصاص، فما كان مختصًّا كان عاملًا، وما كان غير مختصّ كان غير عامل (مهمل)، وهذا هو الأصل.

فأما ما يختصّ بالاسم و لا يكون كجزء منه، ولا بدّ أيضاً من عمله أن يعمل فيه، فنحو: إنّ وأخواتها، وحروف الجرّ[1]، وما أشبه ذلك.

وأمّا ما يختصّ بالفعل، ولا يكون كجزء منه، ولا بدّ أيضًا من عمله فيه، نحو: (أنْ ولنْ)[2]، وما أشبه ذلك.

وأمّا ما يدخل عليهما ولا يعمل شيئًا، فنحو[3]: حروف الاستفهام، وحروف العطف، وما أشبهها.

وتأكيداً على ما تقدم، يقول الأنباري في ذلك: "ينقسم الحرف إلى قسمين: مُعمل ومهمل. فالمعمل هو الحرف المختص، كحرف الجرّ، وحروف الجزم، والمهمل غير المختصّ، كحرف الاستفهام، وحرف العطف. ثمّ الحروف المعملة والمهملة كلّها تنقسم إلى ستّة أقسام. فمنها: ما يغيّر اللّفظ والمعنى، نحو: (ليت)، ومنها ما يغيّر اللّفظ دون المعنى، نحو: (إنّ)[4]، ومنها ما يغيّر المعنى دون اللّفظ، نحو: (هل)، ومنها ما يغيّر اللّفظ والمعنى ولا يغيّر الحكم ولا يغيّر لفظاً ولا معنى، نحو(اللام)، في قوله تعالى: **"إذ جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون"**[5]، ومنها ما لا يغيّر لا لفظًا ولا معنى ولا حكماً، نحو[6]: (ما)، في قوله تعالى: **"فبما رحمة من الله لنت لهم"**[7].

وبعد، يطرح الباحث الآن قضيّة غاية في الأهميّة، وهي الاتّساق مع فكرة الاختصاص

---

١ انظر: همع الهوامع، ج١، ص(٢٧). والمقتصد، ج١، ص (٨٦)، والجنى الدّاني، ص (٩٠).

٢ انظر: الجنى الدّاني، ص (٩٠،٩١)، والمقتصد، ج١، ص(٨٧).

٣ شرح المفصّل، ج٢، ص (٥)، الاستفهام، نحو: هل زيد خارج؟ وهل خرج زيد؟ والعطف، نحو: ضربت وقعدت، كما تقول: ضربت زيدًا وعمرًا.و انظر: المقتصد، ج١، ص(٨٧).

٤ نحو: إن زيدًا قائم، فـ "إن" قد غيرت اللفظ لأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، ولم تغيّر المعنى؛ لأن معناها التاكيد والتحقيق، وتأكيد الشيء لا يغيّر معناه. انظر في ذلك: الأنباري، أسرار العربية، ص (٣٦).

٥ ١/ المنافقون.

٦ انظر: أسرار العربية، ص(٣٦، ٣٧).

٧ ١٥٩/ آل عمران.

القائمة على (التّلازم و الاقتران)، أو خرقها والانحراف عنها، في العوامل المختصة. فيقول: إن الاختصاص له وجهان أحدهما متّفق عليه، والآخر مختلف فيه، فالأول كما في الفعل(التّام والناقص)، وهو أكبر العوامل والمختصّات على الإطلاق؛ لأنه استحقّ العمل بالأصالة، وكان ذلك بصفة ثابتة، وقد عرض الباحث لعلة ذلك سابقًا. والثّاني في الأسماء والحروف، كما في المشتقّات العاملة بقيد بعلّة الشّبه مع الفعل. وفي الحروف كان العمل حسب اختصاصها من عدمه، وهو رأي الجمهور المؤيّد للعامل والاختصاص. ولكنّ الباحث يلحظ خروجًا على قاعدة (التلازم والاقتران) التي قدّم لها في المفهوم، ممّا كان مسوّغًا عند بعضهم في رفض الاختصاص أو الاختلاف فيه أو انتقاده كقولهم: "فالألف واللّام يختصّ بالاسم ولا يعمل فيه، وكذلك (السّين وسوف) قد يختصّ بالفعل ولا يعمل فيه"[1].

والجواب على ذلك من ناحيتين:

الأولى: أنّ من رفض الاختصاص أو انتقده رأى في عمل الحرف واختصاصه اضطرابًا سوّغ له ذلك، ولكنّ الباحث يرى ضيقًا في هذه النظرة؛ لأنّهم حصروا الاختصاص في العربية في الحرف فقط، وهذا غير صحيح؛ إذ إنّ الفعل (التّام والنّاقص) أكبر العوامل والمختصّات في العربيّة لأنّ العمل حقٌ أصيلٌ فيه؛ وأما ما عمل من الأسماء كالمشتقات فقد عمل لعلّة الشّبه مع الفعل؛ ولذلك يعتقد الباحث باختصاص الفعل وعمله بناءً عليه دون اضطراب كما في الحرف.

والثانية: أنّ الانحراف عن فكرة الاختصاص في عمل غير المختصّ أو عدم عمل المختصّ من الحروف، قد يوجد له ما يفسّره أو يسوغه، وقد نتّفق في ذلك أو نختلف. فممّا يقال في (السّين وسوف) مثلاً: "قد أخبرنا - والكلام لابن يعيش- في الأصل بأن قلنا: إنّ العامل من الحروف ما لزم الاسم، والفعل، ولم يكن كجزء منه، ألا ترى أنّها تحدث في الاسم النّكرة تعريفاً- أي الألف واللام- والتّعريف قد يصحّ في النّكرات لمواطآت المخاطبين، فدلّ أنّه ليس لها زيادة حكم الاسم؛ لأنّها إنّما تدخل لتعيينه وكذلك (السّين وسوف)"[2] إذ تعين الأفعال التي كان منها تحتمل الحال والاستقبال، وإنّما عيّنت بهما ذات الفعل الذي كان يصحّ أن يفهم تخصيصه بغيرهما[3]. وكذلك (قد) إنّما

---

١ انظر: ابن الورّاق، علل النّحو، ص (٣٠٦).
٢ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٨، ص(٥)، وشرح جمل الزجاجي، ج١، ص (٤٢٢).
٣ ابن الورّاق، علل النّحو، ص ٣٠٦.

هي لتوقع ذات الفعل، فلم تدلّ على أكثر ما تحتمله نفس الفعل، فجرت مجرى بعض حروفه؛ فلهذا لم تعمل شيئاً وفارقت سائر العوامل[1].

وإنما وجب أن يكون ما دخل على الاسم مرّة، وعلى الفعل مرّة لا يعمل شيئاً؛ لأنّ الأفعال نوع مخالف لنوع الأسماء، فيجب أن يكون عاملها مختلفاً، فإذا اتفق دخول الحرف عليها، ولم يختصّ أحدهما دون الآخر لم يجز أن يعمل فيها؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى أن يصير ما يعمل فيها شيئًا واحدًا، وقد بيّنا – والكلام لابن الوّراق- أنّ اختلاف نوعيهما يوجب اختلاف عواملهما؛ فلهذا لم يعمل هذا النّوع من الحروف[2].

وإذا ما انتقلنا إلى الحروف التي تنصب الأسماء والنّعوت وترفع الأخبار[3]،وسألنا السؤالين الآتيين:

هلاّ رفعت الاسم ونصبت الخبر[4]؟ وبالجملة لِمَ وجبَ أن تعمل؟ ففي الأول لن يطيل الباحث الكلام فيه؛ لأنه سؤال جدلي فلو رفعت ونصبت لسأل السّائل بالضّد، أو لقيل لِمَ لم تنصب في الاثنين المبتدأ والخبر، أو لم ترفع الاثنين. وهكذا. وهو في النّهاية ليس له علاقة مباشرة في موضوع الاختصاص.

أمّا في الثّاني(فالجواب في وجوب عملها: أنّها حروف تختصّ بالاسم، و لا تدخل على الفعل، وبعضها يحدث معنى في الاسم، وأواخرها كأواخر الفعل الماضي[5]، فلمّا

---

١ يقول البغدادي: قد مع الفعل المضارع تكون للتّكثير في مقام التمدّح والافتخار، انظر: البغدادي، عبدالقادر بن عمر،(ت ١٠٩٣هـ)،خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السّلام هارون، طبع الهيئة العامة للكتاب، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٦-٨٣، ج١١، ص (٢٥٣)، الشّاهد رقم (٩٢٢).

- وقال سيبويه: وتكون بمنزلة(ربّما) وأنشد:

قد أترك القِرنَ مصفراً أنامله كأن أثوابه مُجّتْ بفرصاد

انظر: الكتاب، ج٤، ص(٢٢٤)، وشرح أبيات الكتاب لأبي سعيد السّيرافي، ج٢، ص (٣٦٨)... وغيرها.

٢ ابن الورّاق، علل النّحو، ص (٣٠٧).

٣ انظر: المصدر السابق، ص (٣٣٢).

٤ يقول ابن عصفور: "لما وجب رفع أحدهما تشبيهًا بالعمدة ونصب أحدهما تشبيهًا بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبر؛ لأنّ هذه الحروف إنّما دخلت؛ لتوكيد الخبر أو ترجيه أو التّشبيه به، فصارت الأسماء كأنّها غير مقصورة، فلمّا رفع الخبر تشبيهًا بالعمدة نصب الاسم تشبيهًا بالفضلات. انظر: شرح جمل الزجاجي، ج١، ص (٤٢٤).

- وعلّل ابن السّراج ذلك: بأن فرّق بين عمل كان وأخواتها وهي أفعال، وإنّ وأخواتها وهي حروف. انظر: الأصول، ج١،ص(٢٣٠).

٥ يقول ابن السّراج: جميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب، ألا ترى أنّ الفعل الماضي كلّه مبني على الفتح.انظر: الأصول، ج١، ص (٢٣٠).

شاركت الفعل في لفظها ولزومها الاسم[1]، وجب أن تعمل عمله، والذي أوجب لها أن تعمل عملين: الرّفع والنّصب، أنّها عبارة عن الجمل[2]، وليس لها معنى في العبارة عن الاسم المفرد، فلمّا اقتضت اسمين وجب أن تعمل فيهما[3].

وأخيراً؛ فإن الحديث في هذه الحروف يقود بالضرورة إلى الكلام في الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[4]، فهي أيضًا مختصّة بالدّخول على الجملة الاسمية – أي على اسمين- فرفعت الأوّل ونصبت الثّاني. والسؤال هنا (لِمَ وجبَ لهذه الأفعال أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي ليست بأفعال مؤثّرة - فهي ناقصة وليست تامّة- وإنّما يخبر عنه بها عمّا مضى، ويخبر عمّا يستقبل، ولا يخبر أنّه قد وقع فعل على مفعول، نحو قولك: كان زيدٌ قائمًا[5]؟

فالجواب في ذلك: أنّ هذه الأفعال لمّا كانت عبارة عن الجمل، وجب من حيث كانت أفعالًا أن يجري حكم ما بعدها كحكمه ما بعد الأفعال، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقيّة - التامة- فوجب أن ترفع أحد الاسمين؛ ليكون المرفوع كالفاعل، وتنصب الثّاني؛ ليكون كالمفعول؛ فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[6].

---

١ وهنا نحظ أنّ لزومها الاسم كان علّة عملها، وهو شرط الاختصاص الذي أفاض الباحث في الحديث عنه سابقا، ولشبهها مع الفعل عملت عمله، وهذا يؤكد أصالة العمل في الفعل واعتباره أكبر المختصات.

٢ انظر: الأنباري، أسرار العربيّة، ص(٦١)، باب: جمع التّأنيث.

٣ والكلام لابن الورّاق في: علل النّحو، ص(٣٣٢).

٤ انظر هذا الباب في المصادر الآتية: الكتاب، ج١، ص(٤٥- ٥٦)، و: خزانة الأدب، ج١٢، ص(٥٩٣).والمقتضب، ج٣، ص(٩٧- ١٠١). والأصول، ج١، ص(٨١- ٩٢). وأسرار العربيّة، ص(٥٥- ٥٩). وعلل النّحو،ص (٣٤٥- ٣٥٩). واللّمع في العربيّة، لابن جنّي، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ص(٩٥- ١٠٢). وكذلك شرح اللّمع، لابن برهان، العكبريّ، عبد الواحد بن علي الأسدي، (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، مطبعة الكويت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ص(٤٨- ٦١). وكذلك: النّحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ج١، ص(٥٤٣)... وغيرها.

٥ انظر: ابن الورّاق، علل النّحو، ص(٣٤٥).

٦ انظر: المصدر السّابق، ص (٣٤٥).

رابعاً: مواقف العلماء من نظرية الاختصاص:

يقف العلماء من نظرية الاختصاص مواقف متعددة ما بين تأييد وإثبات وهجوم ونفي، ويكتفى بعضهم بالنقد أو إبداء الملحوظات.

يؤيّد الاختصاص بشدة أولئك الذين تحمسوا للعامل وتأثروا به وهم غالبًا بصريون ويؤيّده الكوفيون أيضًا من غير تشدد. وأما الذين يعارضون الاختصاص فهم أولئك الذين دعَوا إلى إلغاء العامل وتجديد النحو بالبحث عن بديل أيسر، والذين اكتفوا بالنقد؛ فلأنهم لم ينظروا إلى الاختصاص بشمولية ويقصد بذلك الغفلة عن الاختصاص في الفعل، والغريب كما يرى الباحث تسويغ اختصاص كثير من الحروف وعملها؛ لشبهها بالفعل كإنّ وأخواتها، فالنظرة الجزئية للاختصاص واقتصاره على الحرف فقط سبّب هذا النقد، فكان إقرارهم عمل الحرف عند كثير منهم تبعًا لاختصاصه بقلق وتحرّز.

وهذه المواقف تدرك من تصريحاتهم المبثوثة في كتبهم أو من طرائقهم ومناهجهم في الشرح والإعراب.

أولاً المؤيدون:

تَمثَّل جمهور العلماء[1] الاختصاص في مؤلفاتهم واعتمدوه أساسًا في إعرابهم. صحيح أن بعضهم كان ينحرف أحيانًا في التطبيق، وأنهم تفاوتوا في الدقة إلا أنهم اعتمدوا عليه واعتبروه أساسًا وأصلًا، ولا سيما بعدما استقر النحو استقرارًا نسبيًا في العصور المتأخرة. على نحو ما نجد في نحو ابن مالك الذي صاغه في ألفيته صياغة منقادة لزمام العامل والاختصاص فأوّل وقدّر، ثم جاء الشرّاح بعده يشرحون تقديره ويوضحون تأويله جيلًا بعد جيل إلى عصرنا الحاضر.

فلو استعرضنا باب اللّام أو الفاء أو الواو مثلاً، لرأيتهم يضمرون (أنْ) في إعرابهم فيقولون عند لام الجحد أو التعليل مثلاً: هي حرف جرّ والمصدر من (أنْ) والفعل

---

١ انظر على سبيل المثال:
- ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ص(٥٦)
- والأنباري، أسرار العربيّة، ص (١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ٢٩٣).

بعدها اسم مجرور بها[1]، وهكذا.

ومع أنّه برز من يؤيد فكرة الاختصاص، ومن يخالفها إلاّ أنّ الجمهور على تأييدها، وجلّ كتب النحّو التّطبيقي تأخذ بها؛ ولذلك فلن يقوم الباحث بحصر المؤيدين؛ لأنهم يمثّلون - الأغلب- والجمهور، يتوسّع أكثر في حديثه عن المنتقدين والرّافضين لفكرة الاختصاص، وذكر نماذج على ما جاؤوا به؛ لنتمثّل آراءهم وأنظارهم.

٣. المنتقدون:

يذكر الباحث أربعة منهم على سبيل المثال لا الحصر؛ واحداً من القدماء والثّلاثة الآخرين من المحدثين، وهم:

- عبد اللطيف الزّبيدي(ت ٨٠٢هـ):

سراج الدين أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الزّبيدي، صاحب كتاب "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة". يقول فيه محقق كتابه: "منحاه مع البصريين، وكثيرًا ما يردُّ الكوفيين بعبارات فيها شيء من الغلظة"[2].

يقف الزّبيدي موقف الناقد برفضه الاختصاص في مسألة "لولا" فيما نصه: ذهب الكوفيون إلى أن لولا يرتفع الاسم بعدها كما كان ذلك مع "لو" لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم إذ إنّ التقدير في قولك: لولا زيد لفعلت: لو لم يمنعني زيد من الفعل لفعلت. إلا أنه حذف الفعل تخفيفًا.

ويذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء والخبر محذوف؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا ولولا لا تختصّ باسمٍ دون فعل بل تدخل تارةً على الاسم وتارةً على الفعل. والأصح مذهب الكوفيين واختاره الزمخشري وابن الأنباري وجماعة. ولا نسلم للبصريين أن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا أصلًا، والله أعلم[3]. ولأنه يذكر في غير موضع اتكاء هذا الرأي أو ذاك على الاختصاص في إعرابه، دون أن يعلق بمثل هذا التعليق عُدّ ناقدًا للنظرية في مسألة "لولا" فقط، وليس رافضاً لها.

---

١ انظر: أحمد قبش، الكامل في النّحو والصّرف والإعراب، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٤م، ص(٢٣).
٢ الزّبيدي، ائتلاف النصرة،ص(١٢).
٣ المصدر السّابق، ص(١٦٥).

- الصادق خليفة راشد:

يقسّم الباحث – خليفة راشد – الحروف الى عاملة وغير عاملة، ويربط العمل بالاختصاص[1]، ويعالج في كتابه: "دور الحرف في أداء معنى الجملة" موضوع التقدير والتأويل، وهما مما تستدعيه نظرية الاختصاص. ويرى أن التقدير مقبول عندما لا يؤثر في معنى الجملة بل هو حتمي أحيانًا مثل إضمار أن بعد حتى وأو. يقول: "وإضمارها هنا وظيفة حتّمها السياق، وتجانس مفردات التركيب، ولا يصح التركيب بانعدامها"[2].

وفي حالة عدم انسجام التقدير مع معنى الجملة يصبح التقدير تكلفًا وتعسفًا كما في رُبَّ المقدرة بعد الواو، فيراهم قد وجدوا- إن سلمت الروايات- أسماء مجرورةً فبحثوا لها عن عامل يقف وراء هذا الجرّ مراعين في ذلك الجانب اللفظي بالدرجة الأولى، ومتغاضين عن جانب المعنى فلا معنى لرب ولا قيمة لها في تأدية المعنى التام للجملة[3].

وبذلك يكون ممن انتقدوا الاختصاص جزئيًّا؛ لكونه يتطلب- في بعض الحالات- تقديراً قد لا يحتاجه المعنى حدّ رأيه.

وهذا المأخذ - إن صح- فإنه يمكن تجاوزه بالنظّر إلى إيجابيّات الاختصاص كنظريّة متفرّعة على نظريّة العامل، التي ما زالت متفوّقة على غيرها من النظريّات النحويّة، على الرّغم من جمع النّقد المتعاظم لها، وخصوصًا في أدبيّات الدّرس اللسانيّ الحديث.

- عباس حسن:

يطبق نظرية الاختصاص في كتابه "النّحو الوافي" آخذاً برأي الجمهور في ذلك؛ لأن الأخذ بالعامل إنما هو أخذ بالأيسر عملًا وتطبيقًا وإفادةً[4].فكأنه وازن بين البدائل المطروحة فلم يجد أيسر من العامل،وهذا لا يعني قبوله التام للعامل؛ إذ يبدي انزعاجًا من بعض التأويلات الناتجة عنه عمومًا، لكنه يجد أنه لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا. ما دامت الفائدة محققة[5].

---

١ انظر: الصادق خليفة، دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص (١١٤).
٢ انظر: المرجع السابق، ص(٣٨٥).
٣ انظر: المرجع السابق، ص(١٠٣).
٤ عباس حسن، اللغة والنّحو بين القديم والحديث، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ص(٢٠٠).
٥ المرجع السابق، ص(٢٠١).

- محمد خير الحلواني:

يوضح الاختصاص كمفهوم ثم ينتقده ويفصل الكلام فيه معتبرًا أنّ القدماء قد أوجزوا فيه حتى أخلُّوا ببعض ظواهره، ومعتبرًا أن الشذوذ (يحيط بجانبي القاعدة كليهما)[1].

ويقصد بشذوذ الجانبين أن بعض الحروف غير مختصة لكنها عاملة، ويضرب مثالًا لذلك (ما) و(لا) و(إن). وأن بعض الحروف المختصة لم تعمل كالسين وسوف وأل وقد.

وهذا قصور في فهم النظرية أو فهم جزئي لها؛ لأن النظرية تقول إن الحرف المختص يعمل ما لم يكن جزءًا من الكلمة. والحروف غير العاملة لعدم اختصاصها وضعًا قد تعمل بعلة الاختصاص شبهًا.

كما أنّ النّحاة أجابوا عن هذا الأمر، ومن ذلك ما يقوله الأشموني في"إن": "وخففت إن المكسورة فقلَّ العمل وكثر الإهمال؛ لزوال اختصاصها حينئذ... وجاز استصحابًا للأصل، وتلزم اللّام إذ ما تهمل؛ لتفرق بينها وبين إن النافية"[2].

ويقول الأشموني في موضع آخر: "وإنما أعملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص؛ لعارض الحمل على ليس، على أن من العرب من يهملهنّ على الأصل"[3].

ومع ذلك فإن الباحث – محمدًا الحلواني - يرى في إجابات النحاة تمحلًا وتكلفًا، ويصرّ على أنّ الظواهر التي قدمها تدل على هوان هذا الأصل الذي تمسك به النحاة، وتشير بوضوح إلى أن مسألة الاختصاص كانت غالبة في التراكيب العربية، ولا يمكن أن نصفها بالاطراد؛ لكثرة ما يخرج عليها من الشواذ[4].

ويحسب الباحث أن الذي وصفه – الحلواني - بأنه تراكيب شاذة ليس شاذًا في الحقيقة؛ لأنه خرج تخريجًا ينسجم مع النظرية من جهة ومع قواعد النحو العربي من

---

١ محمد خير الحلواني، أصول النّحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م، ص (١٥٤).
٢ شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج١، ص(٣١٦).
٣ المصدر السابق، ج١، ص(٣٨).
٤ انظر: محمد الحلواني، أصول النحو، ص(١٥٨).

جهة أخرى. كل ما في الأمر أن هذه التراكيب احتاجت إلى نظرة عميقة في تركيبها الداخلي؛ لنتبيّن انسجامها مع النظرية على حين ظهر هذا الانسجام في تراكيب أخرى منذ النظرة الأولى.

ويجدر بالذكر أن الباحث مع رأيه هذا بالاختصاص، فإنه يقف من العامل موقفًا موافقًا إيجابيًا إلى حد ما، فقد بدت له نظرية القدماء في العامل أقرب إلى الصواب وأكثر دنواً من المنهج الوصفي، وأشمل تفسيرًا لظواهر اللغة الإعرابية على أن تخلص من الشوائب، وتنقى مما علق بها من آثار المنطق وسوء التأويل[1].

٣. الرافضـــــون:

ومن الأمثلة عليهم عند القدماء:

- ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ):

اهتم المحدثون ممن تلَوا ابن مضاء بكتابه "الرد على النحاة" وتناولوا آراءه الجريئة بالدراسة والنقد.

ووجد غير واحد منهم في ثورة ابن مضاء على العامل متنفسًا لهم مما يشعرون به من صعوبة القواعد، والجهد الذهني الذي يعانى بسبب نظرية العامل وكثرة العلل والتأويلات والتقديرات، ويتضح هذا التأثر في المحدثين في آراء شوقي ضيف على سبيل المثال، إذ يبدو في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء في غاية الإعجاب بآراء ابن مضاء، ويصف نظرية العامل بأنها أحالت كثيراً من جوانب كتب النحو العربي إلى عقد صعبة عسيرة الفهم...، وإن كل ما تصوره النحاة في عواملهم النحوية تصور باطل[2]. ويرى أن ابن مضاء "يفتح أمامنا الأبواب؛ لكي ندرك ما ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله"[3].

فقد نزع ابن مضاء في موقفه من العامل نزعة ظاهرية في نظره إليه من خلال المنهج الكلامي الذي يقوم على الجدل والقياس، كأحكام العامل وتأثيره في الأسماء المبنية والمعربة، وهذا المنهج مقتبس من كلام المتكلمين من أهل البصرة حتى إنهم

---

١ محمد الحلواني، أصول النحو، ص(٢١٩).
٢ ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ص (٧).
٣ انظر: المصدر نفسه، ص(٩).

لقّبوا بأهل المنطق.

يرفض ابن مضاء رأي سيبويه القائل إنّ للعامل قوّة في إحداث الإعراب- وهذا النظر ينطبق على العوامل اللفظية المختصة- ورأى أنّ العامل هو الله وحده. وتدعو آراء ابن مضاء إلى إسقاط العامل معتبراً أنه مما يستغنى عنه، ويستند في ادعائه على أن ابن جني رفض العامل واعتبر العمل للمتكلم. والحقيقة أنه ليس في كلام ابن جني ما يشعر برفضه العامل، وإنما قوله يشبه قول من قال إن العمل لله تعالى، وإنما تسمى الكلمات عوامل تجوزا أو أن العوامل أمارات. وهذا ما يفهم من قول ابن جني: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به... وإنما قالوا لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[1].

وقد يبدو ابن مضاء غير مؤمن تماماً بالزوبعة التي أثارها، وذلك عندما يقول: "فإن قيل إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها. قيل: لو لم يستقم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك"[2].

فها هو يقرُّ أن فكرة العامل مقبولة لو خلت من التأويلات والتقديرات التي تحط من رتبة كلام العرب وتجعله ناقصا، فإذا وصل الأمر معه إلى ذلك أمكن أن نناقش موضوع التقدير والتأويل. فنقول إن التأويل لا يحط كلام العرب عن بلاغته وليس فيه انتقاص من كلامهم، إنما هو منسجم مع سنن الكلام العربي وكما قيل: "الإضمار من سنن العرب في كلامهم"[3].

---

١ ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ج١،ص(١١٠، ١١١).

٢ ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي(ت ٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، ص(٧٠، ٧١).

٣ أحمد بن فارس(ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامه، تحقيق: عمر

ويضم كتاب ابن مضاء العديد من النصوص التي تهاجم العامل وتدعو إلى هدمه، بل يظن الباحث أن الكتاب كله أُلف لهذه الغاية، وبالتالي فإن رفضه للاختصاص رفض أكيد لا شك فيه، لأنه مما يتطلب التأويل والتقدير؛ وهذا ما لا يسامح فيه أبدًا.

وأما المحدثون: فمنهم:

- إبراهيم مصطفى:

لا تتفق آراء إبراهيم مصطفى مع نظرية الاختصاص، فقد حاول أن يقدم تفسيرًا جديدًا للإعراب الذي لا يجلبه العامل في رأيه بل هو ناجم عن المعنى، وجاءت فكرته البديلة لتقول: "إن الضمّة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة لا تدخل على شيء إنما هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب"[1].

فالضمة والكسرة إعراب؛ لأن لها دلالة، والفتحة ليست إعراباً؛ لأنها تخلو من الدلالة، وعليه فإن كل كلمة ليست مسندًا أو مسندًا إليه، وليست مضافًا أو مجرورةً تكون مفتوحة.

وهذا يتناقض مع بعض الظواهر الإعرابية كاسم إن الذي يفترض نظريًا أن يكون مرفوعًا.

وهذه المخالفة بين نظريته والصورة العملية تحتاج إلى تأويل، والتأويل كان أحد الأسباب في مهاجمة فكرة العامل من قبله.

- جلال شمس الدين:

يذهب جلال شمس الدين إلى أن رفض العامل لكونه مسألة فلسفية نظرية، ولكونه أشاع التفكير النظري والتناقض بين النّحاة رفض مردود؛ لأن المنهج العلمي يقبل الفروض العقلية بشروط؛ ولأن التناقض والاختلاف قد يكونان نتيجة اختلاف الأفهام أو سوء استخدام العامل في التطبيق[2].

فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ص(٢٣٢).

١ انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د.م، ١٩٧٣م، ص(٤٨) وما بعدها.

٢ انظر: جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة أبستمولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م،ص(١١١،١١٢).

وسبب الرفض المعتبر- في رأيه- أن نظرية العامل اقتضت انفصال الكلام إلى عناصر بعضها في بعض على عكس الواقع، حيث نرى الكلام يأتي على هيئة أنماط متوارثة عن طريق الاكتساب، وأن هذه الفكرة لم تستطع أن تفسر لنا العديد من التراكيب العربية، مما يدعونا إلى رفض هذه النظرية[1].

وما الأنماط المتوارثة إلا عناصر متشابكة في داخلها بعلاقات تضبطها قواعد اللغة وتفسّرها نظرية العامل.

ولا تعارض بين كون اللغة مكتسبة، وبين كونها يعمل بعضها في بعض؛ لأن نظرية العامل وما تفرّع عليها كالاختصاص اجتهاد في تفسير التلازم الشكلي بين الكلمات، والتفسير نوع من الحماية للقاعدة النّحويّة.

- مـــــهدي المـــــخزومي:

للمخزومي رأي واضح في اختصاص الحروف؛ إذ يعدُّ الحركات التي تطرأ على الأفعال نصبًا وجزمًا ليست بتأثير الأحرف المختصة وإنمّا لتمييز زمان الفعل، وأن فكرة الاختصاص خادعة توهَّمها النّحاة جراء تمسكهم بالعامل. وهذا الرأي مخالف لعامة الكوفيين الذين عللوا بالاختصاص في مواطن عدة.

يقول: "وأكبر الظّن أن رفع الفعل المضارع ليس لكينونته في موضع الاسم كما زعم سيبويه... ولا لتجرده من الناصب والجازم كما زعم الفراء، وأن نصبه ليس بتأثير أنْ، ولن، وإذن، أو كي؛ لأنها اختصت به فعملت فيه كما زعم النّحاة، وأن جزمه ليس بتأثير لم ولمّا،أو غيرهما؛ لاختصاصها به كما زعموا أيضًا، وإنما ذلك كله من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه. فبناؤه مجردًا من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل... وإذا أريد أن يخلص للمستقبل سبقته أن، ولن، وإذن... أو لحقته لواحق أخرى كالسين وسوف"[2].

- حـــسن خمـــيس المـــلخ:

يرى الملخ أنّ الاضطراب الذي يعتري الاختصاص في الحروف، رغم اعتباره أصلًا كبيرًا من أُصول الصّناعة النّحويّة، وعدم تحصن دعوى الاختصاص - كما

---

١ انظر: المرجع السابق،ص(١١٢).
٢ انظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي، ص(١٣٣، ١٣٤).

يقول- بالأدلّة والبراهين سببان مؤهّلان لرفض الاختصاص.

ويستشهد الملخ على ذلك بقول المرادي: "أمّا نيابة "حتى" عن حرف النصب (أنْ) في المضارع المنصوب فلا نقصدها لذاته، بل نرنو إلى مناقشة أصل كبير من أصول الصّناعة النّحويّة، وهو مسألة الاختصاص؛ إذ درج النّحاة إلى تقسيم الحروف قسمين: مختصّة، وغير مختصّة، ويعنون بالحروف المختصّة، الحروف الّتي تنفكّ عن نوعٍ واحد من العمل في الكلمة كحروف الجرّ الّتي لا تنفكّ عن جرّ الاسم، وغير المختصّة الحروف التي تدخل على الاسم والفعل، فالأصل فيها الإهمال لا العمل. ويقولون إنّ الأصل في الحرف المختصّ الجرّ؛ إذ اختصّ بالاسم، وإذ اختصّ بالفعل فعمله الأصيل الجزم تحقيقاً للمناظرة بينهما في القياس"[1].

ثم يقول: "إنّ دعوى الاختصاص غير محصّنة بالأدلّة والبراهين فحرف النّداء "يا" مختصّ بالاسم، ومع ذلك لا يجمع النّحاة على عمله في المنادى، وإنّ وأخواتها تنصب بدل أن تجرّ وهي مختصّة بالاسم. و"ما" حرف غير مختصّ يدخل على الاسم والفعل على السّواء، ويعمل في الاسم عمل ليس أحياناً، وقد يهمل وهو القياس، ويعمل في الفعل المضارع الجزم أحيانًا وقد يهمل... وأجد حروفًا تختصّ بالفعل، ولا تعمل نحو السّين وسوف ممّا يرجّح في ظني أن مسألة الاختصاص بعيدة نسبيًّا عن واقع اللّغة العربيّة، والله أعلم"[2].

إذن؛ حسن الملخ نظر للاختصاص نظرةً جزئيةً، قد يكون جانبها الصواب نسبيًا كغيرة ممن يتوقفون عند عمل الحرف تبعًا لاختصاصه، أو من يرفضونه أصلًا، ولكن إذا ما توسع النظر إلى الاختصاص باعتبار اختصاص الفعل وعمله بناءً عليه هو القسم الأكبر من الاختصاص القائم على علاقة (التلازم والاقتران)، فإن الباحث يظن أن كثيرًا من أحكام هؤلاء المنتقدين و الرافضين قد تتغير، والله أعلم.

---

١ المرادي، الجنى الدّاني، ص(٢٥- ٢٧)، وانظر: حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص (١٩٢،١٩٣).
٢ حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص(١٩٣).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث: آثار نظريّة الاختصاص في النحو العربي

التمهيد

أوّلًا: التّفسير.

ثانيًا: التّشعيب والتّعقيد.

ثالثًا: التّرسيخ والمعياريّة.

رابعًا: التّقديم والتأخير.

خامسًا: الشكل والمضمون.

سادسًا: الخلاف النّحوي.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التمهيـــد

يتّضح - مما سبق - أنّ الاختصاص أحد الأصول الكبيرة التي تتشكل منها الأنساق اللغوية المختلفة في اللّغة العربية، ويقوم الباحث في هذا الفصل بالتطرق إلى الآثار المترتبة – إن جاز للباحث ذلك – لِـ "نظرية الاختصاص" في النحو العربي بطرحه لستّة محاور تتداخل مع فكرة الاختصاص بشكل مباشر أو غير مباشر، وتؤطر لها كنظرية من منطلقين نظريّ وعمليّ، وهي:

- التفسير.
- والتشعيب والتعقيد.
- والترسيخ والمعيارية.
- والتقديم والتأخير.
- والشكل والمضمون.
- والخلاف النحوي.

أوّلاً: التّفسير:

التّفسير فرع الإدراك، فإذا كان الإدراك نقليًّا فسيكون متكئًا على المنقول ومشتقًّا من نتائج تحليله، وإذا كان الإدراك عقليًّا متولّدًا بالاستنتاج العقلي القائم على تجاوز الوصف النّقلي للّظواهر الّتي يستقصيها، فإنّه سيكون عقليًّا نظريًّا[1].

ولا تعني البنية الهرميّة للتّفكير العلمي أنّ التّفسير لا يبدأ بالضّرورة إلا عقب الانتهاء من الاستقراء والتّحليل؛ لأنّ التّفكير بالتّفسير يصاحب استقراء الظّاهرة وتحليلها؛ إذ يتّم التّفكير بتفسيرات أوّليّة تأخذ صورتها الأولى شبه المتكاملة عند تنظيم نتائج التّحليل، فتكون افتراضًا مفتقرًا إلى النّفي أو الإثبات أو التّعديل، ذلك أنّ التّفسير تعويض عن جميع نتائج التّعميم، كما أنّه تعويض عن نتيجة نقص القدرة التّحليليّة أحيانًا عن الضّبط التّام[2].

"الاختصاص" ظاهرة تفسيريّة: فالتّفسير كان حاضرًا في ظاهرة "الاختصاص" منذ اللّحظة الأولى في هذه الدّراسة، باعتباره علّة من علل العمل. وذلك بملاحظة أنّ عمل الفعل التّام – المختصّ بالاسم – وتأثيره في الفاعل أو نائبه، والفعل الناقص – المختصّ – بالجملة الاسميّة، قد انمازا بصفة الدّيمومة والثبات، وهذا يفسّره "الاختصاص"، فالفعل عامل قويّ مختصّ دائمًا.

فهل يمكن أن يكون الفعل مختصًّا وغير عامل؟ وبالتّالي من باب المقابلة، لِمَ كان الفعل مختصّاً وعاملًا أصلًا؟

بينما يلحظ أنّ "الاختصاص" في الحرف جاء متذبذبًا مضطربًا؛ وذلك بوجود حروف مختصة غير عاملة، غير مختصّة أو عاملة، فإذا أردنا أن نقارن بين الحالتين (الثّبوت في الفعل والتّذبذب في الحرف)، ونعلّل اختصاص الفعل وعمله – دائمًا – واضطرابه في الحرف نقول: إنّ صفة "التّلازم والاقتران" في الفعل جعلته يؤثّر بما بعده، فقد عَدَّ النّحاة الفاعل جزءًا من آخر الفعل.

ولعلَّ عمل الفعل لعلّة الاختصاص (التّلازم والاقتران) له ما يسوّغه، وهو مقدّم

---

١ انظر: حسن خميس الملخ، "التّفكير العلمي في النّحو العربيّ"، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣ م، ص (٢٦).
٢ المرجع السابق، ص (٢٦).

على الاسم والحرف في (العمل)، فالعمل أصل في الفعل، فرع في الأسماء والحروف، وقد عرض الباحث لعلة ذلك.

أمّا الحروف فهي في جزء كبير منها لا تتصف بالتلازم والاقتران – دائمًا – لذلك لا تعمل إلاّ عند توفّر هذين الشّرطين.

إذن؛ "فالاختصاص" تفسير وعلّة للعمل في الفعل، والحرف المختصّ، والتّفسير جاء محكمًا في اختصاص الفعل، مضطربًا في اختصاص الحرف؛ لعمله تارةً وتعطّله تارةً أُخرى؛ ولذا فنحن مطالبون بتفسير التّفسير. كإيجاد تفسير نظري للحرف المختص غير العامل، أو غير المختصّ العامل؛ فما يخرج على القاعدة، لا يخرج إلاّ بقاعدة؛ لتكون أحكامنا أكثر ضبطًا ودقّةً. وإن كانت القواعد والضّوابط توضع للأعمّ الأغلب، فالاستثناء (وهو ما اصطلح النحاة على تسميته بالشّاذ على القاعدة) أيضًا بحاجة إلى ضبط، وإن لم تصل نسبة استخدامه إلى العام؛ وذلك لتكون النّظريّة محكمة ولا يعتريها خلل أو نقص. ويعتقد الباحث أنّه من المستحيل أن تكون القواعد والضّوابط بحجم اللّغة نفسها. فالإحكام التّام قد يتوفّر لنظريّات وقواعد وضوابط معّينة في اللّغة، وخاصّة في الأصول كاختصاص الأفعال، وقد تقلّ نسبته في الفروع كما في اختصاص الأسماء والحروف.

ويأخذ التّفسير صورة تتّسع شيئًا فشيئًا، تبدأ بالجزئيات ثمّ يُبنى من هذه الجزئيات بعد تعميمها واختبارها والتّوثق من قدرتها التّفسيريّة نموذج عامّ يسمّى "النّظريّة"، ويمكن أن تسمّى الجزئيات التّفسيريّة نظريّات، على مقصد القول بالنّظريّة الصّغرى الجزئية، والنّظريّة الكبرى الكليّة[1]. وهذا ما حاول الباحث تقديمه في هذه الدّراسة ما وسعه الجهد إلى ذلك، فقام بجمع جزئيات وشتات "الاختصاص" عند القدماء والمحدثين؛ ليخرج – إن جاز له ذلك – بما يمكن أن نسمّيه "نظريّة الاختصاص "كنظريّة جزئية صغرى، وفرع للنّظريّة الكبرى الكليّة نظريّة العامل.

ولا يعني الأخذ بالنّظريّة إتقان تطبيقها، كما لا يعني الاختلاف فيها، أو في بعض جوانبها اختلافًا في مادّة الاستقراء، أو نتائج التّحليل، فلو نظرنا إلى تناول نحاة العربيّة تطبيق نظريّة العامل – وهي جزء من نظريّة النحّو العربي – لوجدنا اختلافًا في

---

١ انظر: حسن الملخ، "التفكير العلمي في النحو العربي"، ص (٢٦).

التّطبيق. فاتّساقًا مع ما يقدّمه الباحث في "نظريّة الاختصاص"، فإنه يرى أنّ الفعل بحكم اختصاصه هو عامل الرّفع في الفاعل، والنصب في المفعول به، ولكن هذا الرَّأي يقابله آراء عند نحاة آخرين، فقد ذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّ عامل النصب في المفعول هو الفعل والفاعل جميعًا، نحو: "ضَرَبَ زيدٌ عمرًا". وفي رأي ثان ذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل، وفي رأي ثالث ذهب خلف الأحمر من الكوفيّين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعوليّة[1].

إنّ هذا الاختلاف شكلي؛ إذ يصدر عن اتّفاق على الأخذ بنظريّة العامل، أو أحد فروعها كالاختصاص، وإن حدث اختلاف فهو في التّطبيق، ومردّ هذه السّمة في التّفسير إلى عدم الاتّفاق على البناء النّظري للنّظريّة، أو الخطأ في التّطبيق، أو عدّ كلّ تعليل جزءًا من التّفسير النّظري، مع أنّ التّعليل قد يكون جزئيًا لمسألة أو كلمة، وقد يكون كليّاً لظاهرة بكاملها، فهو في الأولى اجتهاد من الباحث، لكنّه في الثّانية جزء من التّفسير، وعلى هَدْي هذا التّوضيح نفهم قول أبي منصور الأزهريّ: "وكان أبو عثمان المازنيّ، وأبو عمر الجَرْميّ يحتذيان حذو سيبويه في النحو، وربّما خالفوه في العلل"[2]. فسيبويه والمازني – وهما بصريّان – تجمع بينهما نظريّة في دراسة النحّو.

ويشترط الباحثون في فلسفة العلوم ثلاثة شروط للنّظريّة الملائمة للظّاهرة المراد تفسيرها، وهي[3]:

أ. يتعيّن أن تكون النّظريّة في مقولاتها كلها نتيجة منطقيّة لتحليل الظّاهرة المراد تفسيرها، فيجب أن تكون مشتقّة من المعلومة المتضمَّنة في الظّاهرة كاشتقاق "نـظريّة" من العامل من ملاحظة ظاهرة "التّلازم والاقتران" بين لفظين وتأثير الأوّل في الثّاني إعرابيًّا.

ب. ينبغي أن تشتمل النّظريّة على قوانين عامّة مشتقّة مـن الظّاهرة المراد تفسيرها،

---

١ أبو البركات الأنباريّ، (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٨٧م، ج١، ص (٧٨-٧٩).

٢ الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللّغة، تحقيق: علي حسين الهلالي، الدّار المصريّة للتّاليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م-٦٧، ج١، ص (١٩).

٣ انظر في هذه الشّروط ما كتبه مؤلّفو كتاب: قراءات في فلسفة العلوم، تحرير، باردخ برودي، ترجمة: نجيب الحصادي، ط١، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٩٢م، ص (٣٧-٣٨).

يناط بها إخضاع الظّاهرة كلّها للضبّط من جهة، والتّفسير من جهة أخرى، كقول جمهور النحّاة: "إنّ الأصل في الأفعال البناء"؛ إذ ينتج عن الأخذ به إخضاع الفعل المضارع المعرب غير المبنيّ إلى تفسير يثبت انضباطه في القانون النّظري العام للفعل، وتفسير تغيّر أحواله المختلفة عند دخول حرف ناصب مختصّ عامل عليه، فيجلب أثرًا إعرابيًّا هو (النّصب)، أو دخول حرف جازم مختصّ عامل عليه، فيجلب أثرًا إعرابيًّا هو (الجزم)، أو رفعه إذا تجرّد منهما.

ج. على النّظريّة بكلّ مقولاتها أن تكون قابلةً من حيث المبدأ للاختبار التّجريبي الملاحظ، فقول جمهور النحاة: إنّ الفعل المتعدّي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر أو ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، يمكن اختباره تجريبيًا، إذا حذف الفعل المختصُّ وقرينه المرفوعُ، فيظهر المبتدأ والخبر، أو لا يظهران، نحو: علمتُ الجدَّ سبيلَ النجاح، فلو حذفنا الفعل علم وفاعله (التاء) لصارت الجملة: الجدُّ سبيلُ النجاح، مبتدأ وخبرًا.

وقد غدا التّفكير العلمي في النّحو العربي – كما في أي علم- بطبقاته الثّلاث: الاستقراء، والتحليل، والتّفسير، أدوات الباحث للوقوف على مفاصل هذه الدّراسة؛ وتشكيل "نظريّة الاختصاص "والتّأصيل لها، حسب ما توفّر له من جهد ومصادر.

فنّظريّة "الاختصاص" جاءت بعد استقراء الباحث وتحليله لما جاء في كتب العوامل والعلل والخلاف وحروف المعاني من خلال استعراض النّصوص ودراستها؛ فخرج بأن الفعل مختص بالاسم بشكل ثابت، مما كان سببًا للعمل فيه دائمًا، ولعلّ ذلك كان أحد أسباب عدم الالتفات إليه بشكل أكبر ممّا جاء عليه في مؤلفاتهم فقد كانت مجرّد إشارات هنا وهناك، ولم يوضع له باب أو يؤلف فيه كعنوانٍ منفرد وواضح. أمّا في حروف المعاني فكان الحال عند نحاتنا مغايرًا؛ إذ كانت من أكبر المواضيع الّتي توسّع فيها النّحاة على مدى تاريخ التّأليف في النّحو العربي قديمًا وحديثًا، ولعلّ (الاختلاف) في اختصاص الحرف وعمله، كان هو السّبب في ذلك التّوسّع.

فإذا بـ (في) و(على) تّجران الاسم دائمًا، وإذا بـ (لم) و(لمّا) تجزمان الفعل دائمًا،

وإذا بـ (قد) و(أل) لا تعملان... وهكذا.

وكان لا بُد للنّحاة من أن يقدّموا (تفسيرًا) للأجيال الّتي يضعون علم النّحو لها؛ كي تستمر جذوة العربية السّليمة الفصيحة مشتعلة، وكان لا بُدّ لهم من اكتشاف تفسير لعمل بعض الحروف، وعدم عمل بعضها الآخر؛ لتحدث الثّقة والطمأنينة لما يضعونه من قوانين ونظريّات. فالحرف قد يعمل تارة ولا يعمل تارة أخرى، وهذه ظاهرة تستحق التّفسير بحقّ.

ولعلّنا نجد في الاختاص تفسيرًا يعلل هذا التّذبذب في عمل الحروف؛ لذا وجدنا المالقي يقول في (ما): "ومذهب بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس، ولا يراعون تشبيهًا، وإنّما ذلك؛ لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لا يختصّ بل يدخل على النّوعين ولا عمل له بحكم الأصل"[1].

وكذلك فسّر المُرادي الجرّ بِـ (لعلّ) في لغة عقيل بقوله: "لأنّ أصل كلّ حرف اختصّ بالاسم، ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجرّ"[2].

ثانيًا: التّشعيب والتّعقيد:

أضافت نظريّة الاختصاص آراء متعدّدة إلى النّحو فبدت هذه النّظريّة مصدر تشعيب وتعقيد يقاومه جُلُّ من يسعى إلى تبسيط النّحو وتيسيره.

فعندما نعرب (لأستريحَ) مثلًا على أنّ اللّام حرف جرّ وأستريح فعل منصوب بأن المضمرة والمصدر المؤوّل في محلّ جرّ. فإنّ هذا أكثر تعقيدًا من قولنا إنّ أستريح منصوب بلام التّعليل. فظاهر الأمر أنّ الطريقة الأولى توعّرت مسالكها[3] كما قيل.

---

١ المالقي، أحمد بن عبد النّور، (ت ٧٠٢هـ)، "رصف المباني في شرح حروف المعاني "، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

٢ المُرادي، "الجنى الدّاني "، ص (٥٨٣).

٣ ابن مضاء، "الرّدّ على النّحاة "، تحقيق: شوقي ضيف، ص (٧٢).

يلجأ الاختصاص إلى تأويلات وتقديرات قد لا تكون مستساغة تمامًا في المعنى كتقدير (رُبَّ) بعد (الواو)، كما أشار إلى ذلك الصّادق خليفة راشد في كتابة "دور الحرف في أداء معنى الجملة"[1].

والأمر بغير الاختصاص قد يبدو سهلًا وأكثر قبولًا؛ لأنّه يتعامل مع الجملة دون تكلّف، ويقرّ هنا أنّ القواعد كلّما قلّت سهلت، وكلّما كثرت عسرت وأتعبت، ليس في علوم اللّغة وحدها بل وفي غيرها.

إلاّ أنّ هناك أمرين تجدر الإشارة إليهما:

الأوّل: أنّه لا يجوز أن نلغي نظريّة اعتمدت عند النّحاة فيما يشبه الإجماع وأقصد بذلك

"نظريّة العامل" وما يتفرّع عليها كالاختصاص، ولا يجوز أن نخسر فوائدها من تفسير وضبط لمجرّد أن نتخفّف.

الثّاني: لا يجوز أن ندع جزءًا – ليس بسيطًا – من النّحو خلوًا من قيد يضبطه أو تفسير يعلّله من أجل أن نريح عقولنا من بذل الجهد خاصّة عند غيبة السّماع الصّحيح والحسّ السّليم[2].

والقول بالتّيسيرلا بُدّ أن يكون دون إسراف؛ لأنّ التّمادى في هذا التّفسير... والإغراق فيه أمر لا يخفى تأثيره وخطورته على المدى البعيد[3]. كما أنّ التّيسير لا يكون في القاعدة إنّما في صياغة القاعدة[4].

ويحسب الباحث أنّ التّعقيد الذي تُشْعِر به نظريّة الاختصاص، والتّشعيب الّذي قد يُلْمَحُ منها لا يرجع إلى النّظريّة نفسها بقدر ما يرجع إلى سوء التّقدير، لما ينبغي أن يلقّن منه حسب المستوى[5] الذي نتعامل معه أثناء شرح قضيّة من قضاياها.

---

١ انظر: الصّادق خليفة راشد، "دور الحرف في أداء معنى الجملة "، ص (٩٨).

٢ محمّد إبراهيم الطّاووسي، "قضيّة التّيسير اللّغوي وأبعادها "، (محاضرة أُلقيت في ندوة النّحو العربي – مشكلات وحلول)، الّتي أقامتها كليّة المعلّمين بحائل في ١٤١٥/٧/٨هـ.

٣ المُرادي، الجنى الدّاني، ص (١٣٨).

٤ انظر: يوسف الصّيداوي، "الكفاف "، كتاب يعيد صوغ قواعد العربيّة، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م، ص (١٨-٢١).

٥ عبد القادر المهيري، "نظرات في التّراث اللّغوي العربي "، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ص (١٤٥).

ثالثًا: الترسيخ والمعياريّة:

تقوم المعياريّة على ما يجب أن يكون ومنع ما لا يجب أن يكون[1]، وهذا ما ينبغي من النّحو، وما يطلبه النّحاة. فهم معنّيون بتوجيه النّاس نحو الصحيح وغير الصّحيح من قواعد اللّغة ومهتمّون بتخليص اللّغة من الشّوائب والشّواذّ قصدًا إلى المحافظة عليها وصيانتها من التّحريف واللّحن[2].

وبناءً على ذلك فإنّ نظريّة الاختصاص تشكلّ واحدًا من المعايير الّتي ينقاس بها الصّواب والخطأ كما يحدث عندما نحكم على الجملة الاسميّة الّتي دخلت عليها (إنمّا) بأنّ الصّواب فيها إلغاء عمل (إنّ)؛ لزوال اختصاصها، وأنّ من الخطأ أن نعرب الفعل بعد (فاء السّببيّة) بأنّه منصوب بها، وهكذا.

والمعيار صمام الأمان الّذي ينقي إنتاجنا من الكلام، فيسمح بالصّواب ويلغي الخطأ، ومن ثمّ لن تضيع اللّغة أو تفسد ما دام لدينا مثال ننسج على منواله، ونضبط ونهذّب قياسًا عليه؛ حتى لا نحيد عنه، ولا تعمّ الفوضى أو التّشويش في اللّغة.

فالمعيار ببساطة يقدّم لنا وظيفة مزدوجة: إنتاج ألفاظ وجمل جديدة، وفهم ألفاظ وجمل قديمة. ممّا يوجد تواصلًا مع التّراث وبخاصة أنّ تراثنا غير قابل للتّحويل من لغة عربيّة إلى لغة عربيّة حديثة، ففيه القرآن الكريم الّذي هو النّص الثّابت الّذي لا يجوز تحويله[3].

رابعًا: التّقديم والتّأخير:

يصف عبدالقاهر الجرجاني ظاهرة "التّقديم والتّأخير" في اللّغة العربيّة من باب التّطبيق على نظريّته، نظريّة النّظم؛ إذ جاءت ناضجة مكتملة على يديه، بعد مرورها بمراحل نموّ طبيعي على أيدي من سبقوه كالجاحظ خاصّة، وقد وافق نظر الجرجاني وتقاطع معه، ما جاء به علماء الدّرس اللّغوي الحديث كـ (دي سوسير)، (تشومسكي)،

---

١ انظر: حسن الملخ، "نظريّة التّعليل "، ص (١٩٥).

٢ انظر: كمال بشر،"التّفكير اللّغوي بين القديم والحديث "، مكتبة الشباب،الإسكندرية، د.ت، ص (١٧٦).

٣ انظر: حسن الملخ، "نظريّة التّعليل"، ص (١٩٥).

و (أولمان)، وغيرهم...

فقد قرّر علماء اليوم ما قرّره عبدالقاهر من "رمزيّة اللّغة"، ومن أنّ اللّغة ليست مجموعة من الألفاظ حسب، بل هي مجموعة من "العلامات"، وعلى هذا الأساس العام بنى عبدالقاهر كلّ تفكيره اللّغوي، فالألفاظ في ارتباطها هي الّتي تكوّن في القصيدة مثلًا مجموعة الصّور الّتي تنقل إلينا الشّعور أو الفكرة[1].

ويقدّم الباحث في عجالة أهم ملامح نظريّة "النظم" عند عبدالقاهر؛ لعلاقتها المباشرة بموضوع "الاختصاص" والتّقديم والتأخير؛ ولكونها أسّاً من الأسس الّتي يبنى عليها ما يأتي من كلام.

يعرّف عبدالقاهر "النظم" في مقدّمة كتابه (دلائل الإعجاز)، ويسهب في الشّرح والتّفصيل[2]، وخلاصة ما يقرّره هو:

١. أنّه لا فصل بين الألفاظ ومعناها، ولا بين الصّورة والمحتوى ولا بين الشّكل والمضمون في الشكل النّحوي.

٢. أنّ البلاغة في النّظم، لا في الكلمات المفردة، ولا في مجرّد المعاني، والباحث عن الإعجاز عليه أن يتبعه في النّظم وحده.

٣. أنّ النّظم في مراعاة معاني النّحو وأحكامه وفروعه، ووجوهه فيما بين معاني الكلم.

ولذلك أخذ عبدالقاهر في كتابه "دلائل الإعجاز" يعرض لوجوه تركيب الكلام وَفْقَ

---

١ يقول عبدالقاهر الجرجاني: "واعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشّيء وتأخيره على قسمين، فيجعل مفيدًا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلّل تارةً بالعناية وأخرى بأنّه توسعة على الشاعر والكاتب حتّى تطرّد لهذا قوافيه ولذلك سجعه. ذاك من البعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدّل تارة ولا يدلّ أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلًا على الفعل في كثير من الكلام أنّه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك القضيّة في كلّ شيء وكلّ حال، ومن سبيل من يجعل التّقديم وترك التّقديم سواء أن يدّعي أنّه كذلك في عموم الأحوال، فإما أن يجعله بين بين فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصّرف في اللّفظ من غير معنى في بعض، فما ينبغي أن يرغب عن القول به ". (الجرجاني: عبد القاهر (ت٤٧١ هـ) دلائل الإعجاز، القاهرة، د. ت، ص٨٣).

٢ انظر عزّ الدّين إسماعيل، الأدب وفنونه، دار الفكر العربي، ١٩٦٧م، ص (١١٥)، وانظر: عبدالقاهر الجرجانيّ، مدخل إلى كتاب أسرار البلاغة، تحقيق: محمّد عبد المنعم خفاجي، ط٢، مكتبة القاهرة، بمصر، ١٩٧٦م، ص٢٨٢، ص (١٤).

أحكام النّحو مستنبطًا الفروق بينها، عارضًا لأسرار المزية والحسن والبلاغة فيها[1].

تحجز الألفاظ المختصة لنفسها مكانًا مهمًّا في التراكيب اللّغوية، كالفعل العامل في الفعل، وحروف الجر العاملة في الأسماء، وحروف النصب والجزم العاملة في الفعل، وغيرها. فهذه الألفاظ تقع في دائرة ما اصطلح القدماء على تسميته بـِ"العامل اللفظي"، أو"البؤرة"، و"المركز"، و"المتحكِّم"، و"المسيطر" و"المتسلّط" في اللّسانيّات الحديثة، فالعامل يمثل الاختصاص، أو بعبارة أدق" الاختصاص"سمة في العامل، فهو عبارة عن فكرةٍ أو معنى؛ إذ ليس له تمثيل صوتي أو كتابي، ولكن تطبيق هذه الفكرة لا يكون إلا بتضام الألفاظ المختصة مع غيرها من الألفاظ داخل السّياق، والتّراكيب اللّغويّة المختلفة، فيما يعرف بـِ"النظم"، و"شبكة العلاقات والعلامات"، أو ما يقابلهما عند المحدثين من مصطلحات كـَ: "سّياق الحال"، و"التّضام والموقعيّة"؛ إذ لا قيمة لهذه الألفاظ منفردة؛ لأنها لا تؤدي معنى مفيدًا وحدها.

إنّ نظريّة "العامل" مبنية في الأساس على تسلّط الأشكال النّحويّة بعضها على بعض تسلّطًا يضبط وضع الحركات على أواخر الكلمات في الجمل[2]، وهنا يطرح الباحث السؤاليين الآتيين:

هل تتأثر الأشكال النحوية (المختصة) بالتقديم والتأخير في تمرير المعنى وإيصاله من المتكلم إلى المخاطب بيسر ووضوح؟ وهل يتأثر تسلط هذه الأشكال - وجودًا أو عدمًا - ببعضها تبعًا للتقديم والتأخير فيما بينها؟

ولتوضيح الصّورة وتجليتها، يقول كمال بشر في كتابه (التّفكير اللّغوي بين القديم والحديث) منسجمًا مع ما جاء به الجرجاني في نظرية "النظم"[3]: "إنّ المعنى في النّحو نتيجة مرور كلمات الجملة في أربع مراحل متتالية، ومتداخلة هي:

الاختيار – والضّم والموقعيّة – والتّعليق – والإعراب.

---

١ انظر عبدالقاهر الجرجانيّ في: "دلائل الإعجاز"، ص (٣٥، ٣٦، ١٩٩، ٢٤٦). وأسرار العربيّة، ص(٨٢).

٢ يرى خليل عمايرة أنّ قوّة إحساس نحاة العربيّة بالحركة الإعرابيّة دفع بعضهم إلى حدّ النّحو بأنّه: "علم وضع الحركات على أواخر الكلمات في الجمل "انظر: خليل أحمد عمايرة، "دعوة إلى قراءة جديدة للنّحو العربيّ "، مجلّة جذور، النّادي الثّقافي بجدّة، ج٤، مج ٢، ص(١٤١)، بتصرّف. وانظر: حسن خميس الملخ، "الثّابت والمتحرّك في البنية النّحويّة للجملة العربيّة "، مجلّة عالم الفكر، الكويت، العدد ٤، مج ٣١، ٢٠٠٣م، ص (٢٤٤، ٢٤٥).

٣ كمال بشر، "التّفكير اللّغوي بين القديم والحديث، ص(٣٤).

١. الاختيار: أي اختيار كلمات الجملة.

٢. الضّم والموقعيّة: أي تأليف الكلمات وَفْقَ أحكام النّحو مع مراعاة الموقع عند التّقديم والتأخير.

٣. التّعليق: ويتمّ بمراعاة قوانين الرّبط بين الكلمات أوّلًا، ثمّ الجمل ثانيًا.

٤. الإعراب: وهو أمارات على الموقع".

ويمكن توضيح هذه المراحل – كما يقول كمال بشر – بالشّكل الآتي[1]:

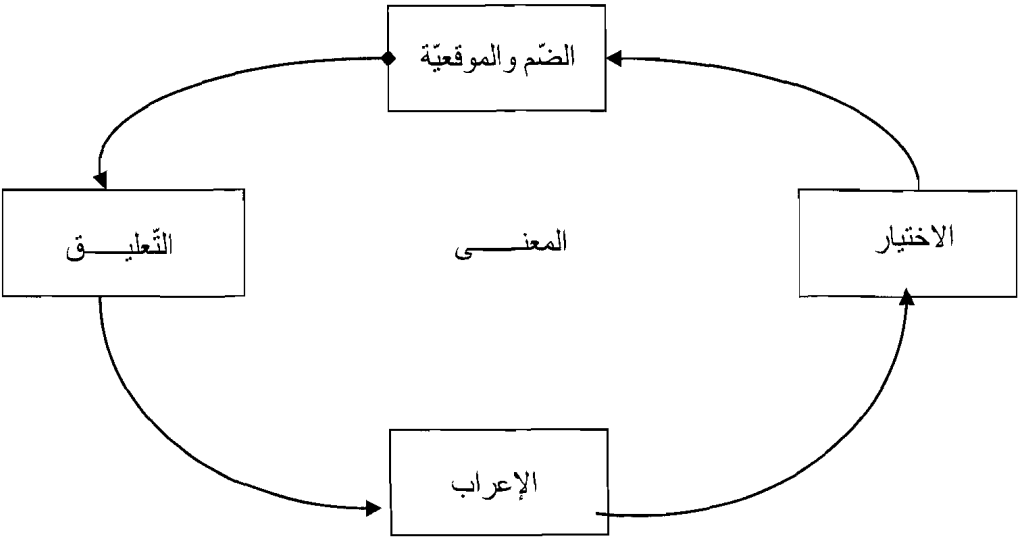

يركّز عبدالقاهر في حديثه عن ظاهرة "التّقديم والتأخير" على مبدأ (العناية والاهتمام) بشكل خاص؛ إذ يفسّر ما ذهب إليه بهذا الخصوص بقوله: "قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول "كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أعنى، وإن كان جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"، ولم يذكر في ذلك مثالًا، وقال النحّويّون: "إنّ معنى ذلك أنّه قد يكون من أغراض الناسّ في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجيّ، يخرج فيعيث في الأرض ويفسد فيكثر منه الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه. فإذا قتل وأراد

---

١ المصدر نفسه، والصّفحة نفسها.

مُريد الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي، فيقول: "قتل الخارجيَّ زيدٌ"، ولا يقول: "قتلَ زيدٌ الخارجيَّ"؛ لأنّه يعلم من حالهم أنّ الّذي هم متوقعون له، ومتطلّعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجيّ..."[1].

وتعقيبًا على رأي عبدالقاهر يستخلص المتوكّل أنّ للتّقديم –أيًّا كان- دلالة، وأنّه ليس هناك تقديم "مفيد" (ذو دلالة) وتقديم "غير مفيد" ويعني هذا بلغة المتوكّل أمرين:

- أنّ ترتيب المكوّنات داخل الجملة محكوم دلاليًا (اقرأ: إخباريًّا).

- التّقديم الّذي يقتضيه "الإيقاع" في النصوص الشّعرية مثلًا[2].

إنّ المبدأ الّذي ينطلق منه عبدالقاهر في وصفه لظاهرة التّقديم سليم في عمومه – في نظر المتوكّل- إلاّ أنّه مع ذلك يبقى في حاجة إلى إيضاحين[3]:

١. إن التّقديم لا يؤثّر في "البنية الإخباريّة"، فنحن نتبنّى رأي الجرجاني شريطة أن نفهم المفردتين "مفيد"،و"يدلّ" على أنهما حاملتان لمفهومين "بلاغيّين" مرتبطين بعلاقة "المقال"-"المقام"، وأنهّما تعنيان بلغتنا: "مؤثّر في البنية الإخباريّة".

٢. يعلّل عبدالقاهر التّقديم انطلاقًا من المفهوم العام "العناية والاهتمام"، وهذا المفهوم غير كافٍ في وصف هذه الظّاهرة، إذ يؤدّي إلى عدم التّمييز بين التّقديم في المجال الّذي يلي الفعل، والتّقديم في المجال الذي يسبق الفعل، ومن ثمّ إلى الخلط بين جمل ذات خصائص متباينة.

نموذج للتّطبيق(١):

ويُمثَّل لهذا الخلط بالجملتين الآتيتين:

- قابلَ هندًا خالدٌ.

---

١ عبدالقاهر الجرجاني، "دلائل الإعجاز "، ص (٨٠)، وانظر: أحمد المتوكل، "دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ١٩٨٦م، ص (٧٢). وانظر: حافظ إسماعيلي علوي، "قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة"، مجلّة عالم الفكر، الكويت، العدد ٢، مج٣٣، ٢٠٠٤م، ص(٢١٦).

٢ أحمد المتوكل، "دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي، ص (٧٢).

٣ انظر: المرجع السابق، ص(٧٣).

فعل مختصٌ (عامل)+اسم/ مفعول به (معمول) + أثر إعرابي (النّصب بالفتح الظّاهر)+اسم/فاعل (معمول)+أثر إعرابيّ (الرّفع بالضّم الظّاهر) = ١+٣+٢.

- هنداً قابلَ خالدٌ.

اسم/ مفعول به (معمول) + أثر إعرابيّ (النّصب بالفتح الظّاهر) + فعل مختص (عامل) + اسم / فاعل+ أثر إعرابيّ (الرّفع بالضّم الظّاهر) = ٣+١+٢.

وفي تحليله للتّفسير الّذي يسوّغ به الجرجاني تقّدم المفعول(العنصر٣) على الفاعل (العنصر٢) حين يُراد الاهتمام والعناية به، يلحظ المتوكّل أنّ المفهوم الذي يمكن أن يقابل مفهوم "الاهتمام" هو مفهوم "البؤرة"، غير أنه عدل عن هذا التّأويل بعد إعادة النّظر فيما ذهب إليه الجرجاني وتدبّره، فقاده ذلك إلى التّأويل الآتي، يقول: "يفهم من النّص أنّ "المهتمّ به" هو ما يتقاسم المتكلّم والمخاطب معرفته، ويشكّل محطّ اهتمامهما. هاتان الخاصيّتان من مقوّمات التّعريف الّذي يعطى في الدّرس الحديث للوظيفة المحور"[١].

ويستطيع الباحث أن يؤكّد هنا أنّ "الاختصاص" في الفعل (ف) يجعله عاملًا – دائمًا- في الفاعل (فا)، والمفعول (س) إن وجد، من خلال علاقة (التّلازم والاقتران)، سواء أكان المفعول متقدمًا (س)، أم كان الفاعل متأخرًا (فا) كما في الجملة الأولى (قابل هندًا خالدٌ)، ولا يتعطّل عمله بسبب ذلك ولو تقدّم عليه (س) كما في الجملة الثّانية (هندًا قابل خالدٌ)، فالفعل (ف) مختصّ / عامل أينما كان موقعه في الجملة، وهو مرتبط وظيفيًّا ومعنويًّا بالفاعل (فا) أولًا والمفعول (س) ثانيًا، ولكن حاجة السّياق من (اهتمام وعناية)، أو غيرها تفرض موقع كلٍّ منهما تقديمًا وتأخيرًا دون أن يؤثّر ذلك في اختصاصه وعمله.

يتّضح مما تقدم أنّ المتوكّل في حديثه عن ظاهرة التّقديم والتّأخير ينطلق من رأي نحويّ عربي هو الجرجاني، ثمّ يستدل على صحّة بعض ما ذهب إليه هذا النّحوي، وبعض ما لم يحالفه فيه النّجاح، ثمّ يعرض للجوانب التي يمكن أن نتدارك بها على تصوّرات القدماء مستلهمًا في ذلك معطيات النّحو الوظيفي، كما هو الشّأن بالنّسبة إلى

---

١ انظر: أحمد المتوكل، "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي "، ص (٧٣).

مقولة "التّعقيد المقولي"، وبكّل ذلك يبني استدلاله على الجمع بين ما هو قديم، وما هو حديث[1].

وبعد أن عرض الباحث لموضوع (التّقديم والتّأخير) في بعض الأشكال النحوية المختصة في محاولة منه للربّط بين نظر القدماء ممثّلا بالجرجاني ونظريّة "النّظم"، وغيره من اللسانيّين المُحدثين كالمتوكّل ومحاولاته في (النّحو الوظيفي)، وعرض نموذج تطبيقي عليه. يعرض للتّقديم والتّأخير أو ما يمكن تسميته "إعادة الترتيب"[2] من وجهة نظر محدثين آخرين كحسن الملخ وغيره، مستفيدين من معطيات مدرسة (تشومسكي) في (النحّو التّوليدي التّحويلي).

فبناءً على ما قدّمه الجرجاني في "النّظم" وما توافق معه من نظريّات لغويّة حديثة، يقول الباحث: إنّ العامل اللّفظي المختصّ – فعلًا كان أم اسمًا أم حرفًا – يشكّل ركناً ومكوّنًا هامًا، وجزءًا لا انفكاك عنه في السّياق اللّغوي، فلا وجود له إلا بترابط وتضامّ الألفاظ بعضها ببعض، ولكن السّؤال الملحّ هنا، هل هنالك عامل أو عوامل في السّياقات اللّغويّة؟ وأين "الاختصاص" من هذه العوامل إن وجدت فعلًا؟

وللإجابة عمّا تقدّم، يخرج الملخ بنتيجة مؤدّاها: أنّ "العامل النحّوي" وهو مختصّ بجلب الأثر الإعرابي، غير"العامل المعجميّ"، الّذي يراقب حركة الكلمات داخل الجملة، وهو ما يسمّيه بِـ"المراقب" أو"المتحكّم". ثمّ يبيّن أنّ العامل المؤثّر في(التّقديم والتّأخير)، وجود مرجعيّة للكلمة الأساس في الجملة مؤكداً بقولة تشومسكي: "لا يمكن أن تكون عوامل إلا المقولات المعجميّة وإسقاطاتها"[3].

وهذا يفسّر ثبات الكلمة أو الجملة عند الاقتران بحرف يفتقر إلى جذر معجمي يكفل له معنى مستقلًا في اللّغة.

وبذا يمكن القول: إنّ العامل النحويّ يخرج من دائرة "التّحكّم" إلى دائرة

---

١ انظر: حافظ علوي،" قضايا اللّغة العربية"، ص(٢١٧).

٢ انظر في إعادة الترتيب وقواعدة: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، ١٩٨٦ م، ص (١٥٤-١٥٧). وميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣ م، ص (٢٦ - ٢٨).

٣ انظر: حسن الملخ، "الثّابت والمتحرّك "، ص (٢٤٦)، وانظر: تشومسكي،" المعرفة اللّغويّة، طبيعتها وأصولها واستخدامها "، ترجمة: محمّد فتيح، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٣م، ص (٣٠٠).

"التّعطيل"، إذا لم يكن جذرًا معجميًا، وهو ما يطلق عليه الملخ مصطلح "المعطّل"[1].

نموذج للتّطبيق(٢):

ولتوضيح فكرة مصطلحي "التحكم" و"التعطيل" وارتباطهما بالاختصاص نلحظ في الجملتين الآتيتين:

ما أجملَ السّماءَ !

وإنْ تدرسْ تنجحْ.

أنّهما تضمّنتا اسمًا مختصًّا (ما التّعجبيّة)، وحرفًا مختصًّا – (إنْ) الشرطية الجازمة - عاملًا جالبًا أثرًا إعرابيًّا (الجزم) لفعل الشّرط وجوابه(إنْ)، فقد قام كل من هذين المختصين بتعطيل إمكانيّة التّقديم والتّأخير في الجملتين السّابقتين؛ لأنهّما عنصران معطّلان غير معجميّين؛ لهذا تصدّرا التّعبير، بدليل أنّ (ما التّعجبية) و(حرف الشّرط) الجازم (من الأدوات غير المعجميّة)، الّتي لا يوجد لها معنى محدّد في المعجم العربيّ يسافر معها تقديمًا وتأخيرًا"[2].

ويتّضح ممّا تقدّم أهميّة "الاختصاص" بوصفه أحد العلاقات السّياقيّة الّتي تتشكل منها الأنساق اللّغوية وتؤدي إلى المعنى المطلوب للجملة أو التركيب، من خلال تنوّع العلامات الإعرابيّة، فنظريّة "العامل" تضبط العلامات على العناصر النّحوية المعربة، وقديماً قال الرّضي الأستراباذي: "العوامل علامات"[3]، فهذا القانون الإعرابيّ ينطبق على الفعل المختصّ –دائماً- والحروف المختصّة، في حال توفّر شرط (التلاّزم والاقتران)؛ وبذلك فرض منطق السّببيّة.

وهذا الحكم أو القانون الإعرابيّ ينسحب على الاختصاص من باب القياس؛ لأن "الاختصاص" فرع العامل، وما يحكم به على الأصل يحكم به – في المقابل- على الفرع، كما بيّنا سابقًا في الفصل الثّاني في بعض قواعد الأصل والفرع.

ولتوضيح الفكرة الّتي يقدّمها الباحث في موضوع (التّقديم والتأخير)، فإنّه يعرض

---

١ انظر: المرجع السابق، ص(٢٣٨، ٢٣٩).

٢ انظر: حسن الملخ، "الثّابت والمتحرك"، ص(٢٣٦).

٣ الرّضى الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، "شرح الرّضى على الكافية "، ج١، ص(٥٧،٦٦).

لشقّها الآخر؛ ليلتئم الشقّان، ويبين المقصود، وهنا يقتطف بعضًا ممّا جاء به الملخ في هذا السّياق، فيقول في:

"شاهدَ زيدٌ خالدًا". و"مَنْ شاهدَ زيدٌ؟".

يجيزُ النحّاة التّقديم والتّوسّط للمفعول به في الجملة الأولى، ولكن عندما تحوّلت إلى الجملة الاستفهاميّة – الثّانية- منعوا حركة المفعول به (أداة الاستفهام)؛ لأنه اسم مختصٌّ مبهم (معجميًّا)، ومشترك يدخل على الاسم والفعل، فما الّذي حدث؟

العنصر الأوّل في الجملة الأولى (شاهدَ) –مختصٌّ-، وهو عنصر معجميٌّ يتمتّع بجذر في المعجم العربي يكفل له وجود مرجعيّة معرفيّة في المعنى، ومعناها هو الأساس في الجملة؛ لأنّ مفهوم الجملة يدور حول المشاهدة، وكلمة (زيدٌ) – مخصوص مرفوع- تدلّ على الفاعل لا على معناها المعجمي- أي الزّيادة- وكذلك فإنّ كلمة (خالدًا) – مخصوص منصوب- تدلّ على معنى المفعوليّة، لا على معنى الخلود؛ أي إنّ معنى الجملة في الكلمة الأولى (شاهد)، ولو انتقلت هذه الكلمة وأصبحت ثانية لبقي معناها كما هو، في نحو: (خالدًا شاهدَ زيدٌ)، ولا يوجد في الجملة ما يكفّ هذه الكلمة عن معناها ويعطّلها عن تحديد الفاعل والمفعول. أمّا في الجملة الاستفهاميّة (مَنْ شاهدَ زيدٌ؟)، فإنّ الفعل (شاهد) لم يتمكّن من تحديد المفعول به تحديدًا صريحًا، وأداة الاستفهام (مَنْ) لا يوجد لها معنى مستقلّ في المعجم؛ لعدم وجود جذر لها، وهي غير محدّدة الدّلالة إلاّ في السّياق؛ لهذا فالعنصر النّحويّ غير المعجميّ يتقدّم الجملة، ويتصدّرها ما لم يكن ضميرًا متّصلًا؛ لهذا نسمّيه (العنصر المعطّل) أي الذّي يعطّل إمكانيّة التّحرّك بينه وبين سائر عناصر الجملة[1].

وخلاصة القول: إنّ "الاختصاص" قسمان:

الأوّل: "اختصاص" أصل في الفعل، وعلّة عمله تأتي من جهتين:

الأولى: من ناحية نحويّة، فالعمل حقٌّ له بالأصالة؛ ولذلك فهو عامل قويّ مسيطريترك أثره الإعرابيّ على ما بعده رفعًا ونصبًا، وبذلك فهو "عامل نحويٌّ"، نطلق عليه مصطلح "المتحكم".

---

١ انظر: حسن الملخ، "الثّابت والمتحرك "، ص(٢٣٥، ٢٣٦).

الثّانية: وجود محدّد (جذر) له في المعنى، أي مرجعيّة معرفيّة في المعجم، فهو بذلك "عامل معجميّ"؛ ولذلك يبقى الفعل – دائمًا – في دائرة "التحكّم "والسّيطرة تقدّم أم تأخّر، ومن ثمّ نطلق عليه وصف "المتحكّم"؛ لتوافر هاتين العلّتين فيه؛ ولذا فهو يحتفظ بحقّه في الوجود بهذه الدّائرة، ولا ينتقل أبدًا إلى الدّائرة المقابلة دائرة "التّعطيل"، فلا يمكن وصفه بِـ "المعطلّ" تقدّم أم تأخرّ.

الثّاني: "اختصاص" فرع:

أ. في الاسم، فعلّة عمل الاسم نحويًّا، كما في اسم الفعل واسمي الفاعل والمفعول، والمشتقّات عمومًا الشّبَه بالفعل.

ب. في بعض الأسماء المعجمة كـ (ما التّعجبيّة)، وحرف الشّرط الجازم (إنْ) وغيرهما ممّا يجمع بينهما عدم وجود المحدّد (الجذر) في المعجم والمعنى؛ ولذلك فهي تلعب دورين مختلفين في الجملة العربيّة بِحسب تقدّمها وتأخّرها، فهي تارةً "متحكّم" في الجملة نحويًّا ومعنويًّا، وتارةً "معطلّ" لتركيب الجملة نحويّاً ومعنويًّا أيضًا. فالمعنى يتعطلّ تبعًا لتعطلّ التركيب أو الشّكل النّحوي، فلا يجوز أن نقول:

- أجَملَ السّماءَ ما !

- أو: تدرس تنجح إنْ.

فهذه التّراكيب مستقبحة وغير صحيحة في العربيّة، ومن ثمّ فالمعنى فيها مشّوش غير صحيح أيضًا؛ ولذا فلا سيطرة لهذه الألفاظ، ولا تحكّم إلاّ إذا تصدّرت الكلام وتقدّمته، وتأخّرت عنها الألفاظ المختصّة بها. فالمعجم هو الّذي يتحكّم بإمكانات التّقديم والتّأخّير بينهما غالبًا.

وبذلك، يستطيع الباحث أن يؤكدّ وجود عامل آخر في مثل هذه التّراكيب غير العامل النّحوي، وهو العامل المعجمي.

ويستنتج الباحث: أنّ الآثار الإعرابيّة مرحلة من مراحل تشكّل المعنى؛ لهذا كان من المصادرة تحكّمها بالمراحل الأُخرى، وكان من الإنصاف الدّعوة إلى النّسبيّة بديلًا

عن الحتميّة، فقد يربط المعنى بالعامل، وقد ينفكّ عنه؛ لأنّ وظيفة آثار المعمولات الميْز بين المواقع النّحويّة. فالمعنى هو النّظم وفق الخطوات السّابقة التّي أدركها عبدالقاهر الجرجاني في نظريّة النّظم.

وهذا ما يؤكّده (الملخ) بعد الاتّكاء على قولة سيبويه في الكذب المحال: "سوف أشرب ماء البحر أمس "، وبيان أنّها صحيحة نحويًّا، ولكنّ معناها مُحال، وغيرها مما ورد عن العرب كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ... فليس، بنظريّة العامل وحدها يحيا المعنى؛ لأنّ العناصر المعجميّة تحدّد صواب الملاءمة بين عناصر التّركيب "[1].

خامساً: الشكل والمضمون:

يقف الباحث في هذا المحور عند ثنائيّة (الشكل والمضمون)، أو كما يسميها بعضهم بـِ (اللفظ والمعنى) أو (المبنى والمعنى) وعلاقتها بالاختصاص، وينطلق في حديثه من سؤالين كبيرين هما:

ما علاقة اللفظ والمعنى أو الشكل والمضمون أو المبنى والمعنى بالاختصاص؟ وهل هنالك وجود أصلًا للّفظ والمعنى دون سياق؟ ثمّ يكون هذا السؤال مدخلًا للسؤال الثّاني الذّي لا يقل أهميّة عن سابقه، وهو:

هل "الاختصاص" شكل ومبنى – ومحل- أم مضمون ومعنى؟

ومن ثمّ، ما أركان الاختصاص الّتي يتشكّل منها؟

وقبل الخوض في مناقشة فكرة "المبنى والمعنى" أو "اللّفظ والمعنى" أو "الشّكل والمضمون"، وعلاقتها بالاختصاص، يجب التأكيد على ما أشار إليه الباحث في

---

١ انظر: حسن الملخ،" الثّابت والمتحرك"، ص(٢٤٥، ٢٤٦)، وانظر: إحالات الباحث على سيبويه، "الكتاب"، ج١: ص (٢٦). وانظر: تحليل محمّد حماسه عبد اللّطيف لجملة سيبويه في مناقشته التفاعل بين الوظائف النّحويّة والمفردات في كتابه: "النّحو والدّلالة: مدخل لدراسة المعنى النّحوي – الدّلالي "، دار الشّروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص(٨٢ -٨٥).

وانظر على سبيل الموازنة مع سيبويه: حديث تشومسكي عن درجات الصّحّة القواعديّة ضمن حدود النّحو والدّلالة في كتابه: "جوانب من نظريّة النّحو العربيّ "، ترجمة: مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٥م، ص (١٨٥-١٨٧).

وانظر: تشومسكي، "المعرفة اللّغوية"، ص (١٣٦).

المحور السّابق في "التّقديم والتّأخير" كما جاء في نظريّة "النظم" عند عبدالقاهر الجرجاني وغيره من المحدثين؛ إذ إنّ المعاني لا تتأتّى إلا بتضام الألفاظ بعضها مع بعض، التي لا نستطيع الفصل بينها، فالفكرة تخرج من المرسل فكرة وتصل للمستقبل فكرة في وسط وبيئة محدّدة تسمّى "السّياق"، وهذا ما اصطلح عليه نحاتنا الرّواد بـِ "المقام" و "المقال"؛ ليسبقوا بذلك أحدث ما توصّل إليه الدّرس اللسانيّ العربيّ الخديث. والفكرة في (بنيتها العميقة) هي التّركيب الذّهني في عقل صاحبها الذي يترجمها إلى تركيب لغوي مفيد وهو (البنية السطحية)، التي لا يمكن أن تتشكّل دون تضافر اللّفظ مع المعنى وتركيبهما.

يجمع عبدالقاهر الجرجاني العوامل اللّفظية والمعنويّة، ويعدّدها في كتابه "العوامل المئة"[1]، ويساهم مساهمته الكبيرة بكتابيه،"دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" في العناية بقرائن أخرى غير العامل، كالمقام والعناية بالمعنى وأبواب الجمل[2].

يقول تمّام حسّان: "ولقد كانت مبادرة العلامة عبدالقاهر - رحمه الله – بدراسة النّظم وما يتّصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربيّة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السّياق أو التّركيب"[3].

وفي آخر كتاب "دلائل الإعجاز" يقرّر عبدالقاهر أمرين خطيرين هما[4]:

الأول: الألفاظ لا تستعمل للأشياء المتعيّنة بذواتها، وهذه هي نظريّة "الرّمزيّة" في اللّغة والّتي أوضح المفكّر الألماني "كانت" حدودها، وخلاصتها: أنّ الدّنيا صورة ذهنيّة لكل شيء، ولكل حدث، وإنما نضع ألفاظ اللّغة ونستعملها؛ لنحرّك هذه الصّورة الذهنيّة الكامنة، فلا يمكن أن يثير لفظ "طفل" -مثلًا- في نفوسنا شيئًا ما لم يكن في ذهننا صورة للطفل، اللّفظ رمز لها ومحرّك[5].

---

١ ذكر السّيوطي الكتاب في "بغية الوعاة"،ج٢،ص(١٠٦).وقد شرحه خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي (ت ٩٠٥ هـ) باسم،"العوامل المئة النّحويّة في أصول العربيّة"،ونشرته دار المعارف في القاهرة،ط١،،١٩٨٣م،بتحقيق البدراوي زهران.

٢ انظر: الكندي،"التّعليل النّحوي في الدرس اللغوي"، ص(١٥٣).

٣ انظر: تمّام حسّان،"اللّغة العربيّة معناها ومبناها"،ص(١٨).

٤ وانظر: محمّد مندور،"في الميزان الجديد"،ص(١٤٨).وكذلك: مدخل إلى أسرار البلاغة، شرح وتعليق: محمّد عبدالمنعم خفاجي،مكتبة القاهرة،ط٢، ١٩٧٦م،ص(١٤).وكذلك: دلائل الإعجاز،للجرجاني،تعليق: أحمد المراغي، ص(٢٤١).

٥ دلائل الإعجاز، ص (١٤١).

الثّاني: إننا لا نستخدم ذلك اللّفظ؛ لنحرّك الصّورة الذهنيّة تحريكًا لذاته، وإنما ذلك؛ لأنّنا نعتزم أن نخبر عن "الطفل" بشيء ما، وهنا تتقاطع مع عبد القاهر الجرجاني[1] مدرسة لسانيّة أخرى في تحليلها للغة، وهي مدرسة العالم الشّهير، رائد علم اللّسان الحديث "فرديناند دي سوسير"، واللّغوي "أنتوان مييه".

فعلى هذا العلم الشّريف، والأصل العظيم فرّع عبد القاهر الجرجاني كلّ آرائه، ومجملها أمران[2]:

الأوّل: إنكاره لفصاحة الألفاظ باعتبار تلك الفصاحة صفة في اللّفظ ذاته، وثورته على مذهب البديعيّين في المحسنات اللفظيّة.

والثاني: تعليقه جودة الكلام بخصائص في النّظم. فالعلاقات الأُسلوبية بين الألفاظ هي في رأي عبدالقاهر موطن البلاغة، وهي ما عبّر عنه بالنّظم، وما يعبّر عنه النّقاد والمحدثون بالشّكل أو الصّورة، فمن مجموع العلاقات بين الألفاظ في النّص الأدبي تتكوّن الصّورة، وفيها تظهر البلاغة أو الجماليّة، وهذه هي أساس نظريّة التّحليل القوي عند (دي سوسير)، الّذي يذهب إلى أن اللّغة ليست مجموعة من الألفاظ والأصوات بل هي مجموعة من العلاقات، وهي نظريّة سبق إليها عبد القاهر.

ويلحظ الباحث في هذا الصدد:

أنّ استجلاء المعنى كان الدّافع للتأليف في موضوع حروف المعاني التي نجد فيها حيزًا كبيرًا للاختصاص، خاصّة في الحروف العاملة، فما كان منها مختصًّا جاء عاملا، وما كان منها غير مختص لم يكن عاملًا على الأغلب في الحالتين.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في خطبة الزّجاجي، في كتابه "حروف المعاني"، أو "حروف المعاني والصّفات " كما أسماه في آخره: قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي: "أمّا بعد...، فإنّك سألتني أن أضع لك كتابًا أشرح فيه جميع معاني الحروف وعلى كم وجه يتصرّف الحرف منها، فأجبتك عليه، وأحسنت عونًا عليه..."[3].

---

١ انظر: مدخل إلى أسرار البلاغة،ص(١٦).
٢ انظر: مدخل إلى أسرار البلاغة،ص(١٧).
٣ انظر: الزّجاجي،"حروف المعاني"،ص(٢١،٢٢).

فقد بيّن المصنّف – الزّجاجي- أنّه وضع الكتاب استجابة لسائل طلب منه توضيح المعاني الّتي يؤدّيها كلّ حرف على حدة، وعزّز ذلك بالشّواهد، ووضّحه بالأمثلة، وقد أدرك المصنّف أنّ معنى الكلمة يستفاد من التّركيب والتضام، فلم يكتفِ بإيراد المعاني المعجميّة وهذا ما يؤيّده علماء السانيّات المحدثون؛ إذ يرون أنّ المعنى يستفاد من النّظرة الأفقيّة في التّركيب، من خلال النّظر إليها مع غيرها في السّياق، وليس النّظر إليها في نفسها منفردة[1]، وهذا ينطبق على أي لفظةٍ كانت مختصة أم غير مختصة.

فالباحث في حركة التّأليف النّحوي الكبيرة سواء أكان في كتب العوامل والتّعليل، أم الحروف والأدوات، أم الخلاف النّحوي، أم غيرها، يكتشف مدى الفهم العميق عند علمائنا ونحاتنا لعلاقة التّكامل ما بين اللّفظ والمعنى في إيصال الأفكار بأيسر الطّرق وأفصحها وأبلغها.

ويلحظ أنّ معظمهم كانوا على وعي بأهميّة تلك الألفاظ داخل السّياق، فالمعاني المطلوبة هي داخل السّياق، وليست خارجه منفردة، وما هو خارج السياق معانيه في المعجم وليس في التراكيب، فالألفاظ مفردة تذهب باتجاه علم "الدّلالة والمعجم"، والتراكيب تذهب باتجاه نحويّ – بلاغي في "علم النّحو"، و "علم معاني النّحو".

والاختصاص في الأفعال أو الأسماء أو الحروف، يعدّ من أهمّ العلاقات السّياقيّة والتّركيبيّة التي تبنى عليها الأشكال اللّفظيّة المختلفة؛ لتؤدّي بعد ذلك المعاني اللّغويّة المقصودة.

والباحث ليس معنيًّا في هذه الدراسة بمعنى اللفظ "الدلالي" أو "التركيبي"، ولكنه معنيٌّ بتأثير اللفظ الشكلي بالدرجة الأولى، فالحديث في موضوع الاختصاص ينصبُّ في تأثير اللفظ في غيره بسبب اختصاصه، وهذا ما سيتضح في الصفحات القليلة القادمة.

يقول "أولمان" في السّياق: "إنّ المعنى الوحيد الّذي يهمّ مشكلتنا في الحقيقة، هو معناها التّقليدي، أي النّظم اللّفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النّظم"[2].

---

١ والكلام لعلي الحمد (المحقّق)، حروف المعاني، للزجّاجي، ص(٢٢).

٢ أولمان،" دور الكلمة في اللّغة"- ترجمة: كمال بشر،ص(٥٤،٥٥).

ونقرأ في عبارة أخرى لـِ "أولمان"؛ إذ يقول: "فالسّياق وحده هو الّذي يستطيع أن يبيّن لنا ما إذا كانت الكلمة (قريب) مثلاً، تعني قرابة الرَّحم أو القرب في المسافة"[1]. وهذا مثال على واحد من اللسانيّين المحدثين الذين تمثلوا أو قرروا ما أدركه – قبلهم بكثير– اللغويون العرب القدماء كالزجاجي والجرجاني وغيرهما.

و لكمال بشر رأي شبيه في "المعنى اللّغوي"، يتلخّص في قوله: "إنّ هناك من يظنّ أنّ علم المعنى يهتمّ بدراسة المعنى على مستوى اللّفظة، على نحو ما يجري في المعجمات، وما يشبهها من كتب الثّروة اللّفظيّة، التي تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه،غير أنّ المدقّقين يرون أنَّ هذه النّظرة نظرة ضيّقة قنعت بالأُمور السّطحيّة، ولم تأتِ بجديد في هذا الشأن"[2].

ويحدّد – كمال بشر – موقفه من القضيّة بجلاء في قوله: "فالكلمة منعزلة ضرب من العبث، فلا بدّ من سياق يبرز دلالتها، وهو ما اصطلحوا على تسميته بسياق الحال"[3].

فهذا الرَّأي يؤكّد أهميّة السّياق في جلاء المعنى اللّغوي للألفاظ، فلا تتّضح الدّلالة المقصودة للّفظة إلا داخل السّياق، وقد يختلف من تركيب لآخر؛ وبسبب ذلك يكون للّفظة أكثر من معنى، ويتحدّد المعنى المقصود منها في التّركيب.

وفي خضم مناقشة الباحث لفكرة "السّياق" الّتي تطوّرت فيما بعد على أيدي علماء اللّغة واللّسانيات الحديثة، فإنّه يشير إلى أنّ المصطلحات الآتية: علم اللّغة الاجتماعي، أو اللسانيّات الاجتماعيّة، أو علم الاجتماع اللّغوي، أو نظريّة السّياق، أو مدرسة لندن، أو مدرسة (فيرث) الإنجليزي... كلّها مصطلحات لسانيّة، وأسماء لعلم واحد.

يجد الباحث أنّ (دي سوسير) يعرّف اللّغة بقوله: "إن اللّغة ظاهرة اجتماعيّة"، وهذه النّظرة هي جزء من نظريّته العامّة للّغة، الّتي تقوم على أنّ "الأبعاد الاجتماعيّة "جزء من أيّ لغة في العالم، و"علم اللّغة الاجتماعي"أو "نظريّة السّياق" تدرس الأشياء الاجتماعيّة في اللّغة حسب، وهذا على عكس ما في التّوليديّة الّتي تدرس

---

١ المرجع السّابق، ص(٥٧)، وانظر: ما وضّحه المترجمّ في هوامش الفصل الخامس من ذلك الكتاب أيضاً.
٢ انظر: كمال بشر،" دراسات في علم اللّغة"، القسم الثّاني، دار المعارف بمصر، ص(١٥٣).
٣ المرجع السّابق، ص(١٥٣)

كل شيء في اللّغة، وتفسيرها أيضًا؛ أي إنّ اللّغة أوسع من مجرّد النّظر إلى الأبعاد الاجتماعيّة دون غيرها.

ومثالًا على ذلك؛ فلو وضعنا إنسانًا مع حيوانات، فإنّه لن يستطيع الكلام معها بينما لو التقى إنسان بإنسان في حديقة حيوانات أو غابة أو أيّ مكان آخر، فإنهما يمكن أن يشكّلا نظامًا لغويًّا.

وعليه؛ فاللّغة ضمن هذا الإطار وسيلة للتّضام الاجتماعي، وهي أداة للتّفاهم، ولذلك فهي لا بدّ أن تنشأ - بطبيعتها – في سياق اجتماعي.

وضمن هذا التّصوّر للّغة فإنّها تنشأ بين ثلاثة أطراف على أقلّ تقدير، وهم مرسل، ومستجيب، وواسطة (مجتمع)، فالمرسل أمامه اختيار:

- الكلمات.
- الأفكار.
- الأصوات.
- السّياق الذي يتكلّم فيه / البيئة.
- ما يتوقّعه من المستقبل.

وهذه العناصر/ الاختيارات مرتبطة جميعها بعضها ببعض ارتباطًا عضويًّا، وهي مهمّة في دراسة اللّغة اجتماعيًّا، وعلاقتها مباشرة بالدّين والعادات والتّقاليد والثّقافة المجتمعيّة. كما أنّ الأبعاد الاجتماعيّة ليس لها قوانين تواضعيّة سياقيّة.

إنّ اختيار المرسل للكلمات يتأثّر بالعوامل الأربعة الأُخرى الباقية، وهو الأهمّ في هذه المجموعة من الاختيارات، وهذا يتفق مع ما اصطلح العلماء على تسميته بمناسبة (المقال للمقام)، وهذه الدراسة تعنى بالعامل اللّفظي، أو الشكل اللّفظي لبعض تراكيب اللّغة من خلال اتكائها على علاقة"الاختصاص" في بناء هذه الأشكال أو الأنساق اللّغويّة المختلفة التّي يشكّلها المرسل، كالفعل التّام المختصّ بالاسم (فاعلًا كان أم نائبًا عنه)، أو الفعل النّاقص المختصّ بالمبتدأ أو الخبر، أو الاسم الّذي له حقّ الصّدارة كاسم الشّرط (مَنْ) المختصّ في الدّخول على جملتي الفعل والجواب، أو الاسم المشتق العامل عمل فعله لعلّة المشابهة، أو حرف الجرّ المختصّ بالاسم وتعلّقهما بغيرهما من

الكلام ليتم المعنى، وغيرها من أنساق وأشكال الاختصاص.

فالاختيار بحدّ ذاته مرحلة من مراحل تشكّل المعنى، وهو ليس عشوائيًا أو اعتباطيّاً – وفقاً لمصطلحات المحدثين – ولذلك فإنّه يتمّ اختيار الأشكال اللّفظيّة المختلفة للاختصاص، ضمن سياق معيّن، ومعنى معيّن.

ومن ذلك على سبيل المثال، قوله تعالى: **"ومن يتّقِ الله يجعل له مخرجًا ويرزقه من حيث لا يحتسب"**[1].

وهذا التّركيب أو النسق اللّغوي دلّ مباشرة على (الشّرط) من خلال اسم الشّرط (مَنْ) المختصّ بالدّخول على فعلي الشّرط وجوابه (يتّقِ، ويجعل...) والعامل فيهما الجزم، وكان الضّابط السّياقي في جملة الشّرط في الآية السّابقة "التّقديم والتّأخير"، حيث يجب أن يتصدّر اسم الشّرط(مَنْ) الكلام؛ ليكون مختصًّا وعاملًا، فمكانه (سابق)، وفعله وجوابه (لاحق) وجوبًا، ولو حاولنا غير ذلك لفسد المعنى، لفساد الشّكل أو التّركيب اللّفظي.

ويؤكد البدراوي زهران على علاقة السّياق بالمعنى بقوله: " إن المعنى الدّلالي يتأثّر بنوع البنية الشّكلية ويرتبط بها، وهذا ما يذهب إليه اللّغويّون المحدثون"[2].

ويقول في موضع آخر: "من مكان الكلمة في الجملة، يتبيّن المعنى ويدق"[3]. وتأتي هذه الآراء منسجمة مع ما جاء به عبدالقاهر في نظريّة النّظم، فهو يورد رأيًا في منتهى الدّقة والصّواب؛ إذ يقول: "إنّ من شأن المعاني أن تختلف بها الصّورة"[4].

فهو يؤكّد أنّ كلّ صورة لتركيب معيّن تعطي معنى خاصًّا به، وكل تغيير أو تبديل في ذلك التّركيب من النّاحية الشّكليّة يؤدّي إلى تغيير في المعنى، فالمعاني – في رأيه - تختلف باختلاف الصّور.

ولعلّه سبق في ذلك المحدثين الّذين بحثوا علم المعنى، وقد أشار الباحث إلى

---

١ ٣،٢/ الطلاق.

٢ انظر: البدراوي زهران،عالم اللّغة: عبدالقاهر الجرجاني المفتنّ في العربيّة ونحوها،ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٨١م، ص(٢٣١).

٣ المرجع السّابق،ص(٢٣٢).

٤ انظر: عبدالقاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز،ص(٣٨٦).

بعضهم فيما تقدّم، حينما أشار إلى قول الجرجاني: "ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين، نحو قعد، وجلسَ، ولكن فيما يفهم من مجموع كلام، ومجموع كلام آخر"[1].

فالجرجاني هنا يؤكّد على أنّ السّياق هو الّذي يبرز المعنى اللّغوي للّفظة، ولا يأبه في هذه القضيّة بمعنى الكلمة المفردة المنعزلة خارج السّياق أو التّركيب. وبذلك يكون هذا النّظر للسّياق محطّ اتّفاق بين القدماء والمحدثين من غربيّين وعرب.

ولتوضيح علاقة "الاختصاص" على اعتبار أنّه إحدى العلاقات الشكلية في التراكيب اللغوية المختلفة التي قد تؤدي إلى معنى في سياق محدد، يذكر الباحث مثالًا على ذلك من كتاب"حروف المعاني"للزجّاجي، الذي يقول في "عند" إنّها: "أداة لحضور الشّيء ودنوّه، كقولك: كنت عند زيدٍ، أي بحضرته. وكان هذا عند منتصف النّهار، فتحتمل الزّمان والمكان"[2].

فيلحظ أنّ "عند" اسم (ظرف) مختص بالاسم الذي يليه وعامل فيه، يجلب الأثر الإعرابي (الجرّ) له دائمًا. وقوله (تحتمل الزمان والمكان) استخلصه وقرّره بعد ذكر تركيبين (سياقين) مختلفين، فهي في الأوّل دلّت على المكان، وفي الثاني دلّت على الزمان. وهكذا فلا بدّ من وضع اللّفظة في تركيب وسياق، حتى نفهم دلالتها الدقيقة المعينة.

شكلانية الاختصاص:

وبعد هذه التّقدمة لفكرة "السّياق" وعلاقتها باللّفظ والمعنى أو الشّكل والمضمون من جهة، و"الاختصاص" من جهة أخرى، يأتي الباحث على تحليل السّؤال الهام الّذي طرحه في بداية هذا المحور وتفكيكه، وهو: هل "الاختصاص" شكل ومبنى أم محلّ أم مضمون ومعنى؟

والجواب؛ يكون بعرض بعض الأبنية والأشكال اللّفظيّة (الأنساق) القائمة على علاقة الاختصاص من خلال "التّلازم والاقتران" بين ألفاظ الاختصاص والألفاظ المخصوصة، ومقابلتها بما يسمّى حالة (التّنافي والتّجرد) ولبيان ذلك، فلننظر التّراكيب

---

١ المرجع السّابق، ص(٢٧١).
٢ الزّجّاجي، "حروف المعاني"، ص(٢٤).

والمعادلات الآتية:

- التّلازم والاقتران:

١. أ- حضَر زيدٌ إلى المدرسة:

فعل/ لازم/ تام (عامل لفظي مختص)+ اسم/ فاعل (معمول) ← حالة رفع (أثر)= جملة فعليّة.

ب- كُتِبَ الدَّرسُ:

فعل/ مبني للمجهول/ تام (عامل لفظي مختص) + اسم /نائب فاعل(معمول) ← حالة رفع (أثر) = جملة فعليّة.

ج- أكلَ عليٌّ التّفاحةَ:

فعل متعدٍّ/ تام (عامل لفظي مختص) + اسم /فاعل (معمول) ← حالة رفع (أثر) + اسم / مفعول به(معمول) ← حالة نصب (أثر) = جملة فعليّة.

٢. أ- كان خالدٌ مجتهدًا:

فعل/ناقص(عامل لفظي مختص) + اسم/ مبتدأ في الأصل(معمول) ← حالة رفع (أثر) + اسم / خبر في الأصل (معمول) ← حالة نصب (أثر) = جملة فعليّة + جملة اسميّة/ (مركّبة).

٣. أ- حذار النّار[1]:

اسم فعل / أمر(عامل لفظي مختص) + اسم / فاعل/ ضمير مقدّر/ هو (معمول) ← حالة رفع / مقدّر (أثر) + اسم / مفعول به (معمول) ← حالة نصب (أثر) = جملة اسميّة(شكلًا) / فعليّة (معنى).

ب- الكتابُ فوقَ الطّاولةِ: اسم /ظرف مكان (عامل لفظي مختص) + اسم

---

١ حذار: اسم فعل أمر بمعنى (بَعُدَ)؛ لذلك كانت الجملة فعليّة من حيث المعنى.

(معمول) ← حالة جرّ بالإضافة (أثر) = شبه جملة ظرفية ← المعنى(التّخصيص).

٤. أ- أنْ تدرسَ خيرٌ لكَ:

حرف ناصب (عامل لفظي مختص) +فعل مضارع (معمول) ← حالة نصب (أثر) = جملة فعليّة.

ب- لم تفِ بوعدك:

حرف جازم (عامل لفظي مختص) + فعل مضارع (معمول) ← حالة جزم (أثر)= جملة فعليّة.

- التّنافي والتجرّد:

٥. يقرأُ محمّدٌ الصّحيفة:

تجرّد من النّاصب أو الجازم (عامل معنوي/غير مختص)+ فعل مضارع (معمول) ← حالة رفع (أثر) = جملة فعليّة.

وبعد التمعّن في الأنساق والأشكال اللّغويّة السّابقة يخرج الباحث بمجموعة من الملحوظات الآتية:

أولا: تعمل الحروف والأسماء المختصّة أنواع الإعراب الأربعة[1]، بينما عمل الفعل الرّفع والنّصب فقط، وقد أشار الباحث لعلّة ذلك سابقاً في حديثه عن العامل اللّفظي، فلن يكرّر الكلام فيه.

ثانياً: الحروف والأدوات المختصّة في النّحو هي مؤشرات على المباني، على عكس ما هو في البلاغة والفقه فهي مؤشرات على المعاني، فالعمل بذلك مختلف.

ثالثاً: المعادلات في (١،٢،٣،٤) عبارة عن أبنية لغويّة وأشكال لفظيّة للاختصاص بأقسامه الثّلاثة، في (الفعل والاسم والحرف)، وهي قائمة على تضافر هذه الألفاظ وتضامها مع بعضها بعضاً، وتأثير الأوّل فيها بالثّاني وتحكّمه به، فالاختصاص بذلك

---

١ انظر: المرادي (ت٧٤٩هـ)، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص(٢٨).

علاقة سياقيّة تركيبيّة "لفظيّة" بالدّرجة الأولى؛ أي إنّه مبنى وشكل، وما ينتج عنه قد يكون له أحيانًا علاقة بالمعنى، والنّظر إلى الاختصاص من هذه الزاوية لا يتناقض مع فكرة "النّظم" وتطبيقاتها كـ"التّقديم والتّأخير"، واللّغة عبارة عن مبنى ومعنى.

ويلحظ في الحالات /المعادلات (١،٢،٣،٤) – الموجبة للاختصاص – أنّ الباحث ليس معنيًا بما تؤديه أفعال وأسماء وحروف الاختصاص من معان، بل ما يعنيه – في موضوع الدّراسة– بيان علاقة "الاختصاص" القائمة على "التلازم والاقتران" إحدى مكوّنات شبكة العلاقات والرّبط بين الألفاظ، مما تؤدّي إلى معانٍ مختلفة حسب سياقاتها اللّغويّة المتنوّعة، وهذه هي وظيفة الاختصاص الذي يقع في دائرة التّركيب النّحوي، أي علم "النّحو"، وما ينتج عن هذا الاختصاص وأثره داخل النّسق اللّغوي يذهب به إلى دائرة أخرى مكمّلة لعلم النّحو، وعلم آخر هو علم "معاني النّحو" أو نحو النّص وبلاغة الخطاب؛ ولذا فالاختصاص يكون في الشّكل لا في المعنى والمضمون.

رابعًا : وللتأكيد على شكلانيّة الاختصاص، فإنّ الباحث يقدّم الاستدلالين الآتيين على ذلك:

١. فلو نظرنا إلى المعادلة الأولى من المعادلات الّتي عرضناها آنفًا، وهي: حضَر زيدٌ إلى المدرسة.

أي: فعل لازم/تام(عامل لفظي مختص) +اسم/فاعل(معمول) ← حالة رفع (أثر)= جملة فعلية.

ورمزنا إلى عناصر بنائها بالرموز الآتية:

حضر (س) + زيدٌ (ص) = جملة فعليّة (ع)

فهذا يعني الاحتمالات الآتية:

- فعل + فاعل = جملة فعليّة

س + ص = ع

- جملة فعليّة = فعل + فاعل

ع = س + ص

- جملة فعليّة - فعل = فاعل

ع - س = ص

- جملة فعليّة – فاعل = فعل

ع - ص = س

والاحتمالان الأخيران يقودان إلى:

- فعل – فاعل ≠ جملة فعليّة

س – ص ≠ ع

- وفاعل – فعل ≠ جملة فعليّة

ص – س ≠ ع

وأيضا فإن"التّقديم والتّأخير"هام في الاختصاص كما في:

- فاعل + فعل ≠ جملة فعليّة

ص + س ≠ ع

- جملة فعليّة ≠ فاعل + فعل

ع ≠ ص + س

وبناء عليه؛ فهذه الرّموز هي عبارة عن خانات[1] ومواقع شكليّة تؤدّي بتضامّها مع بعضها بعضًا ضمن ما يعرف بـِ"التّضام والموقعيّة" إلى نتائج ومخرجات محدّدة، ومعان مختلفة أيضًا، كلّ حسب سياقها اللّغوي بغض النّظر عن الألفاظ المعبّأة فيها. فلو أخذنا بدلًا من المعادلة الأولى

---

١ انظر في التوزيع الخاني: نهاد الموسى، "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث"، ط٢، دار البشير، الأردن، ١٩٨٧ م، ص (٤٨ - ٥٠).

حضر عليّ إلى المدرسة، ورمزها: س + ص = ع

جملة جلس محمّد على الكرسي، لبقي الرّمز هو: س + ص = ع

فلا يعنينا في ذلك ما تؤدّيه الجملتان من معنى؛ لأنّ الفعل سواء أكان حضر أم جلس، والفاعل سواء أكان عليًّا أم محمّدًا، فإنّ الجملة الفعليّة من النّاحية الشّكليّة الّتي تبنى عليها علاقة الاختصاص، تبقى كما هي وبالرّموز نفسها من خلال تلازم (س) بـِ (ص) واقترانه به وتحكّمه وعمله فيه؛ لتؤدّي إلى تشكّل (ع). بينما الحضور من علي، غير الجلوس من محمّد من حيث المعنى، وهذا موضوع آخر غير الاختصاص، يدخل في علمي الدّلالة والمعاني.

٢. تأمّل المثال الآتي:

من قوله تعالى: **"وكفى باللهِ وكيلاً..."**[١].

نلحظ أنّ الفعل (كفى) وهو عامل لفظيّ مختص يجب أن يستلزم فاعلًا ويقترن به، وهو لفظ الجلالة (الله)، ولكنّه جاء مجرورًا بحرف الجرّ الزّائد (الباء)، وهو عامل لفظي مختص بالاسم، حيث جاء زائدًا في المبنى، ولكن أفاد (التّأكيد) في المعنى.

والسّؤال؛ كيف يمكن الجمع بين أن يكون لفظ الجلالة (الله) فاعلًا مرفوعًا للفعل (كفى) وهو العامل المختص الأوّل في الجملة، واسمًا مجرورًا بحرف الجرّ الزائد (الباء) وهو العامل المختص الثّاني في الوقت نفسه؟

ولفضّ التّنازع بين العاملين[٢]، يشير الباحث إلى وجود الأثر الإعرابي (الكسرة) للعامل المختص الثّاني (الباء)؛لأنّه العامل الأقرب والملاصق للاسم لفظ الجلالة (الله)،ومع ذلك فقد احتفظ الفعل (كفى)العامل المختص الأوّل بحقّه الأصيل في التّأثير والعمل؛ لأنّه لا بدّ له من فاعل فهو كجزء منه، فقالوا: (الله): لفظ الجلالة، اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًا على أنه فاعل، فظّل الفعل (كفى) متحكّمًا ومسيطرًا في الجملة من النّاحية الشّكليّة، فلو سألنا ببساطة من الفاعل في الجملة؟ لكان الجواب (الله) مع جرّه، وهذا يؤكّد فكرة الخانات والمواقع الشّكليّة الّتي أشرنا إليها آنفاً في بناء "علاقة الاختصاص".

---

١ ١٣٢/النّساء.

٢ قد يعمل العامل في أكثر من معمول كما في الفعل وإنّ وغيرهما، ولكن لا يقبل المعمول إلاّ عمل عامل واحد فقط.

وهنا؛ يشير الباحث إلى أن البناء الشّكلي للاختصاص يتضمّن اللّفظ أو المحل أو كليهما، فالأصل أن يظهر الأثر الإعرابي للعامل اللّفظي المختص على معموله في محلّه وموقعه، ولكن في مثل هذه الحالة يأخذ العامل الأوّل المحلّ دون الأثر، ويأخذ الثّاني الأثر دون المحل، فينسجم الشّكل (المبنى) مع (المعنى).

ومن القضايا الّتي نلحظها في التّراكيب السّابقة، وتحديدًا في الجملة (٥): "يقرأ محمّدٌ الصّحيفة"، أن التّنافي والتجرّد (من الجازم والناصب في الفعل المضارع يقرأ) كان مقابلًا للاقتران والتّلازم فيما سبقها من الجمل، فالوجود والعدم (للتّلازم والاقتران) يتحكّمان بالاختصاص فإذا تجرّد الفعل المضارع -مثلًا- من النّاصب أو الجازم كان مرفوعًا؛ لانعدامهما فانعدم بالتّالي الاختصاص.

ويقود ذلك إلى قضيّة خلافيّة بين النّحاة، وهي: عامل الرّفع في الفعل المضارع معنوي أم لفظي؟ وما علاقة ذلك بالاختصاص؟ فلو ذهب الباحث إلى الرّأي القائل بأنّ عامل الرّفع في الفعل المضارع معنويّ لحسم الأمر، وقلنا أنْ لا علاقة للاختصاص برفع الفعل المضارع، ولو ذهب إلى أنّ العامل في رفع الفعل المضارع لفظي لأختلف الأمر، ويتضح الأمر من خلال المناقشة الآتية:

في رفع الفعل المضارع أقوال، منها:

يرتفع الفعل المضارع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم[١]، يقول ابن مالك: "يرفع المضارع لتعرّيه عن النّاصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم خلافًا للبصريّين"[٢].

والفرّاء يقول: "إنّ الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النّواصب والجوازم... فرفعت "تعبدون" لأنّ دخول (أنْ) يصلح فيها، فلمّا حذف النّاصب رفعت، وفي قراءة عبد الله **"ولا تمنن أن تستكثر"** فهذا وجه من الرّفع، فلمّا لم تأتِ بالنّاصب رفعت"[٣].

---

١ انظر الزّجّاجي: الإيضاح في علل النّحو،ص(٨٠)،باب: القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثّلاثة الّتي هي الأسماء والأفعال والحروف.وانظر: المقتصد: ص(١٢٠،١٢١)،والإنصاف في مسائل الخلاف: ج٢، ص (٥٤٩)،مسألة (٧٤)، والمقتضب: ج٢، ص (٥)، والتّوضيح: ج٢،ص(١٦٣)، وشرح جمل الزّجّاجي: ج١،ص(١٣٠) باب الأفعال،وأسرار العربيّة: ص(٢٩)،وابن الورّاق، علل النّحو: ص(٢٦٥،٢٦٦)،والكتاب: ج١،ص(٤٠١)،باب ما ينتصب من الأسماء والصّفات لأنّها أحوال تقع فيها الأمور.

٢ انظر ابن مالك في: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص(٦٤،٢٢٨)-باب إعراب الفعل وعوامله.

٣ انظر الفرّاء في: معاني القرآن،ج١،ص(٥٣)،الإنصاف،ج٢،ص(٥٥٣)،٧٤،مسألة القول في رفع المضارع،وشرح جمل الزّجاجي،ج١،ص١٣،والتّوضيح بشرح التّصريح،ج٢،ص(٢٨٩)،وشرح الأشموني بحاشية الصبّان، بولاق، ج٣، ص(٢٣٤)...

وعند الكسائي عامله لفظيّ، وهو حروف المضارعة أي إنّه يرتفع بما في أوّله من الزّوائد[1].

ويذهب إلى رأي الكسائي ثعلب من الكوفيين، والزّجّاج من البصريّين[2]. وردّ على قول الكسائي البغدادي في خزانة الأدب عند قرب الانتهاء من الحديث على الشّاهد رقم (٦٣٧)، فقال: " وأما قول الكسائي: إنّه يرتفع بالزائد في أوّله فهو فاسد من وجوه:

أحدها: إنّه كان ينبغي أن لا يدخل عليه عوامل النّصب والجزم؛ لأنهما لا يدخلان على العوامل.

ثانيها: كان ينبغي أن لا ينتصب، ولا يجزم بدخولهما؛ لوجود الزّائد في أوّله أبدًا.

ثالثها: إن هذه الزّوائد بعض الفعل لا تنفصل منه، بل هي من تمام معناه فلو عملت لزم أن يعمل الشيء في نفسه"[3].

وتعليقًا على قول الكسائي وكلّ من يرى أنّ حروف المضارعة هي عامل الرفع في المضارع، فيمكننا الخروج بقول: إنّ حروف المضارعة تدخل من النّاحية الشّكليّة ضمن قائمة الحروف المختصّة العاملة (عامل لفظيّ)، وتسميتها"حروف الرّفع" للفعل المضارع، قياسًا على"حروف النّصب"، و"حروف الجزم" العاملة المختصّة.

ولكن بعد الذي قدّمه الباحث في خلاف رفع الفعل المضارع يرى أنّ عامل الرّفع فيه معنوي، وهو"التجرّد" من العامل اللّفظي (النّاصب والجازم)، وهو ما عليه رأي الجمهور.

---

١ انظر: ابن الورّاق، علل النحو، ص (٢٦٨،٢٦٧).

٢ انظر: السّيوطي (ت٩١١هـ) في: الأشباه والنّظائر،ج١،ص (٢٥٨)، وانظر كذلك: المعجم المفصّل في النّحو العربيّ، ص (٦٢٨).

٣ انظر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب،ج٨، ص(٣٨٢)، وانظر كذلك، أسرار العربيّة، ص(١٤)، والإنصاف، ج٢، ص(٥٥٣)، مسألة ٧٤- القول في رفع الفعل المضارع، وعلل النّحو، لابن الورّاق(٢٦٨،٢٦٧).

أركان الاختصاص:

تكلّم الباحث فيما سبق عن شكلانيّة الاختصاص، وبيّن أنّه مبنى وشكل فهو فكرةٌ تقوم على علاقة شكلية هي الاتّحاد (التّلازم والاقتران) بين لفظين يعمل الأوّل – عامل لفظي- فيهما بالثاني، ويجلب له الأثر الإعرابي رفعًا أو نصبًا أو جرًا أو جزمًا، وقد تؤدي هذه المباني والأشكال في كثير من الأحيان إلى المعاني المطلوبة في سياقاتها المختلفة. والفكرة المطروحة لمفهوم الاختصاص في هذا البحث تُعنى بتأثير اللفظ في غيره بسبب اختصاصه، لا بما تؤديه تلك الألفاظ من معانٍ، وهو بذلك بحث في"التأثير" لا في "المعنى".

وبناءً على ذلك نستطيع القول إن "الاختصاص" علاقة لغويّة شكليّة تتكوّن من أربعة أركان هي:

الأوّل: المختصّ: وهو اللّفظ الأوّل- العامل اللّفظي- الملازم للّفظ الثّاني والمقترن به والمؤثر فيه كالفعل وحروف الجرّ، والنصّب والجزم وغيرها.

الثّاني: المخصوص: وهو اللّفظ الثّاني –المعمول- المتأثّر بالأوّل، والّذي لا ينفكّ عنه، كالفاعل والاسم المجرور والفعل المضارع المنصوب أو المجزوم...وغيرها.

الثّالث: اشتراط "الوجود" واتّحاد اللّفظين؛لتتشكّل علاقة "الاختصاص"؛لأنه بانتفاء أحدهما ينتفي الاختصاص وينعدم.

الرّابع: الأثر الإعرابي: وهو وجود الإعراب والعمل رفعًا أو نصبًا أو جرًا أو جزمًا، واتضاح علاماته على اللّفظ الثّاني بناءً على تأثير الأوّل فيه، تبعًا لمنطق السّببيّة وتحكّم الأوّل بالثّاني وتسلّطه وسيطرته عليه.

سادساً: الخلاف النّحوي:

قيل: إنّ اختلاف الأئمة رحمة بالأُمّة، ونحن نلمس هذا الأمر بشكل واضح في أُمور الفقه الّتي تعدّدت الآراء في كثير منها، فمنحنا ذلك التعدّد فسحة ما، وهامشًا كبيرًا في حريّة الاختيار.

ولكن؛ لم يلقَ اختلاف النّحاة ترحيبًا يماثل ما لاقاه اختلاف الفقهاء، وكان الأَوْلى أن ينظر في مسائل الخلاف نظرة أقلّ تشاؤمًا ممّا هي عليه، فليس الخلاف في تطبيق مسألة ما كارثة على نحو ما حدث في قضية "العامل" مثلًا، بل هو أمر طبيعي تقتضيه طبيعة علم النّحو؛ إذ إنّ موضوعه ظاهرة بشريّة ليس من اليسير التّوصّل في شأنها إلى نتائج يقينيّة، وحقائق لا مجال للشّك فيها؛ ولذا لا مناص من أن تتعدّد في شأنه وجهات النّظر وتتنوّع التّصوّرات[1]، وحدث فعلًا أن تنوّعت وجهات النّظر في قضيّة أساس في النّحو العربي ألا وهي قضيّة العامل، وانعكس ذلك على "الاختصاص" فرع العامل فاعتمده أكثرهم، ورفضه غير واحد منهم، ولكن الّذين اعتمدوه اختلفوا في بعض المسائل[2].

فكان أن وسّعت"نظريّة الاختصاص"مساحة الخلاف النّحوي وزادت مباحثه، والخلاف النّحوي باب كبير أُلّفت فيه مؤلفات كثيرة، لعلّ أهمّها كتاب أبي البركات الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين".

وقبل أن نعرض لبعض نماذج الخلاف بين النّحاة، يتوقّف الباحث عند أمرين ملحين هما: طبيعة العامل، وبعض الملحوظات الموضوعيّة.

طبيعة العامل:

لا شَكَّ في أنَّ "العامل" كان ولا يزال يعدُّ من أبرز القضايا الخلافيّة في النّحو العربي، فقد اختلف نحاة العربيّة – قديمهم وحديثهم – ما بين مؤيد أو رافض للعامل، ومن بين نقاط الخلاف بين الفريقين "طبيعة العامل"، فقد اختلفت الآراء حولها، نلخصّها بالآتي:

١. يرى سيبويه أنّ للعامل قوّة في إحداث الإعراب.

٢. أَرجَع ابن جنّي العامل إلى المتكلّم نفسه.

٣. رفض ابن مضاء رأي كلٍّ من سيبويه وابن جنّي. وفي رأيه -ابن مضاء-أنّ العامل

---

١ انظر: عبد القادر المهيري، "نظرات في التراث اللغوي العربي"، ص(١٥١).

٢ انظر: مهدي المخزوميّ، "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو"، ط٣، دار الرّائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ص(٢٨٢-٢٩٢).

هو من فِعْلِ الله سبحانه وتعالى، متأثراً بالمذهب الكلامي الفلسفي، القائل: "إنّ العامل هو الله ".

٤. يرى آخرون أنّ مسألة العامل تعود إلى الاستعمال اللّغوي عند العرب، فقالوا: "هكذا نطقت العرب"[١].

الملحوظات الموضوعيّة:

أوّلاً: يرى الخليل أنّ أثر العامل يتعدّى الأسماء المعربة إلى الأسماء المبنية، كقوله تعالى: **"لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ"**[٢].

فقبلُ: ظرف مبنيّ على الضّم في محلّ جر بـ "مِنْ"، وهذا ينسجم مع أصل القاعدة في "اختصاص" حروف الجرّ بالاسم، وإعمال الجرّ فيه تبعًا لاختصاصها.

ثانياً: قد يكون اللّفظ عاملًا من جهة ومعمولًا من جهة أخرى، كقوله تعالى: **"والّذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليمٌ"**[٣]. رسولَ ": مفعول به (معمول). للفعل "يؤذون" التّام المختصّ العامل في الفاعل رفعًا والمفعول نصبًا، وعاملٌ في لفظ الجلالة (الله) الجرَّ بالإضافة (مركب إضافي).

ثالثاً: صنّف النّحاة العامل – كما أشار الباحث – إلى درجات من حيث (القوّة والضّعف)، واختلفوا في قوّته وضعفه، فقالوا: عامل قويّ كالفعل التّام "المختصّ" بالاسم (الفاعل ونائبه)، وعامل ضعيف كأخوات ليس المختصّة "بالجملة. وعامل قويٌّ حينًا، وضعيف حينًا آخر، مثل: "أنْ" النّاصبة قبل أن تسبقها اللّام، ثمّ بعد أن تدخل عليها، وهي حرف "مختصّ عامل في الفعل المضارع"[٤].

وفيما يلي بعض نماذج "الخلاف" بن النحويين على سبيل الذّكر لا الحصر، من باب التّطبيق عليها على أساس "الاختصاص"، ولمن أراد الاستزادة فعليه بمظانّ

---

١ انظر: عزيزة بابتي، "المعجم المفصّل "، مج٢، ص (٦٢٤).
٢ من الآية ٤ / الرّوم.
٣ من الآية ٦٢ / التّوبة.
٤ انظر: عزيزة بابتي، "المعجم المفصّل: مج ٢، ص(٦٢٥).

الخلاف؛ لتعميق القياس الّذي بدأه الباحث.

ففي النمّوذج الأوّل، يتناول الباحث الخلاف في عمل "اللام" النّصب في الفعل، وهو ما يخالف أساس النّظريّة ظاهرًا. والثّاني، يتناول فيه الخلاف في علّة عمل "ما" مع أنّ الأصل فيها أن لا تعمل، والثّالث، يقف فيه على اختلاف العلماء في كتابة "إذن" تبعاً لإعمالها أو إهمالها. والرّابع، يتبين فيه الخلاف في عمل الاسم المرفوع بعد لولا.

النّموذج الأوّل: الخلاف في عمل "اللام":

فاللّام وفقًا للنّظريّة حرف مختص بالاسم يجرّه، ولا يعمل غير الجرّ، ولا يدخل على غير الاسم، لكنّنا نجده في واقع الاستعمال الفصيح قد دخل على الفعل، فنصبه في مثل قولنا: يضحي المسلم ليحرّر أرضَه.

"والاختصاص" يفسّر هذا الخروج العملي على الأصل النّظري بأنّ هناك حروفًا تنتصب بعدها الأفعال، وليست النّاصبة، وإنمّا أنْ بعدها مضمرة[1].

فأصل الكلام في المثال السّابق: يضحي المسلم (لأَنْ يحرّرَ) أرضه.

أي: يضحي المسلم (لتحريرِ) أرضه.

وهنا افترق الكوفيّون والبصريّون فذهب الكوفيّون إلى أنّ لام "كي" هي العاملة بنفسها من غير تقدير "أنْ"؛ لأنّها قامت مقام "كي" واشتملت على معناها، فكما أنّ كي تنصب بنفسها كذلك ما قام مقامها[2].

ويذهب البصريّون إلى أنّ العامل "أنْ" مقدّرة بعدها لأنّ "اللّام" من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال غالبًا[3]. وإنمّا وجب تقدير "أنْ" دون غيرها؛ لأنّ "أنْ" تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الّذي يحسن أن يدخل عليه حروف الجرّ، وهي أم الباب، فكان تقديرها أوْلى من غيرها[4].

---

١ انظر: المبرّد، أبو العبّاس، ص (٦، ٧).
٢ انظر: الأنباري، "الإنصاف"، ج٢، ص (٥٧٥)، مسألة (٧٩).
٣ الزّبيدي، "الائتلاف "، ص (١٥١).
٤ انظر: الأنباري، "الإنصاف "، ج٢، ص (٥٧٦)، مسألة ٧٩.

النّموذج الثّاني: الخلاف في عمل "ما":

تدخل "ما" على الجملتين الاسميّة والفعليّة، فهي غير عاملة؛ لعدم اختصاصها، فلمّا عملت في الخبر النّصب، علّل البصريّون ذلك بمشابهتها "ليس"، وهذا الشّبه جعلها تعمل عمل "ليس" فهي ناصبة بنفسها. وقال الكوفيّون: "إنّ النّصب بحذف حرف الجرّ"[1]، والتقدير: "ما زيدُ بقائمٍ"، أي: "ما زيدٌ قائمًا".

وأمّا بنو تميم فإنّهم لا يعملونها، ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة "هل"، و"الهمزة"، ونحوهما ممّا لا عمل له لعدم الاختصاص[2].

وهكذا، انطلق كلّ فريق من أنّ الحرف المشترك لا يعمل، ثمّ اتّسقت وجهة نظر البصريّين وبني تميم مع "الاختصاص" وانفصمت عند الكوفيّين عنه.

النّموذج الثّالث: الخلاف في إعمال "إذن" أو إهمالها:

أشارَ الباحث فيما تقدم من هذه الدراسة إلى أن القاعدة التي بُني عليها الاختصاص تقوم على عمل المختصّ، وإهمال عدم المختص، أي (المشترك) غالبًا، ولكن الخروج على هذه القاعدة كعمل عدم المختص، وإهمال المختص سبّب اضطرابًا واختلاطًا في اختصاص الحرف وعمله؛ لأنه عامل لفظي فرعي ضعيف، بينما لا نجد ذلك في الفعل؛ لأنه عامل لفظي أصيل وقوي، ومن الأمثلة على ذلك الاضطراب "إذن" التي اختلف العلماء في كتابتها تبعًا لإعمالها أو إهمالها، فهي تدخل في باب "الشّاذ" الذي لا يُقاس عليه، ولكن لا يوجد ما يمنع من البحث في تفسيره، لإثباته أو نفيه بناءً على المسموعات والمرويّات العربية، وتتلخص اجتهاداتهم في أربعة آراء:

١. تكتب "إذًا" دائماً بدون "نون" وبالتّنوين، سواءً أكانت عاملة النّصب في المضارع بعدها أم مهملة، وبذلك قال المازني، وحجّته أنّها رُسمت كذلك في المصحف.

٢. ويرى المبّرد أن تكتب "إذن" بالنّون سواء أكانت عاملة أم مهملة حتّى إنّه يقول: أشتهي أن أكوي يد من يكتب "إذن" بالألف؛ لأنّها بمنزلة "أنْ" و"لَنْ".

---

١ العُكْبُريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت ٦١٦ هـ)، "التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين"، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرّياض، ٢٠٠٠م، ج١، ص (١٠٩).

٢ انظر: ابن يعيش، "شرح المفصّل "، ج١، ص (١٠٩).

٣. ويرى البعض أنّها تكتب بالنّون "إذن" إذا كانت عاملة النّصب في المضارع، وتكتب بالألف إذا كانت مهملة.

٤. تكتب "إذن" بالنّون إذا كانت في حشو الكلام، أي: غير مصدّرة، سواء أكانت عاملة أم مهملة، وإذا وقف عليها تكتب بالألف "إذًا"؛ لأنّها عندئذ تشبه الأسماء المنقوصة الّتي تنّون في حالتي الرّفع والجرّ إذا كانت نكرة، مثل: "فتًى" و"دُمًى"[١].

ونلحظ في مثل: "ادرسْ إذنْ تنجحَ" أنَّ "إذنْ" أداة نصب مختصة بالفعل المضارع "تنجحَ"، وقد عملت فيه النّصب، بينما في مثل:

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذاً حرامُ

جاءت "إذًا" غير عاملة؛ لأنّها لم تقع بعد مضارع مسبّب عمّا قبله كما في جملة: "ادرس إذن تنجحَ"، وقد تلاها اسم، ودخولها على الفعل تارةً، والاسم تارةً أخرى منعها من العمل في مثل هذه الحالة أيضًا – لعدم الاختصاص – وكتبت بالتّنوين "إذًا"، أي بدون كتابة النّون[٢].

النّموذج الرّابع: الخلاف في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا[٣]:

"ذهب الكوفيّون إلى أنّ "لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيدٌ لأكْرَمْتُك" وذَهب البصريّون إلى أنّه يرتفع بالابتداء.

أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنمّا قلنا إنّها ترفع الاسم بعدها؛ لأنّها نائبة عن الفعل الّذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنّ التّقدير في قولك "لولا زَيْدٌ لأكرمتك" لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلاّ أنّهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا "لا" على "لو"، فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصار هذا بمنزلة قولهم "أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك"، والتّقدير فيه: أن كنت مُنْطلِقًا انْطَلَقْتُ معك، قال الشّاعر:

أبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فَإنَّ قومي لم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

١ عزيزة بابتي، "المعجم المفصّل "، مج١، ص(٧٧، ٧٨، ٧٩).
٢ عزيزة بابتي، "المعجم المفصّل "، مج١، ص(٧٧، ٧٨، ٧٩).
٣ انظر: الأنباري، "الإنصاف "، ص(٧٠-٧٨).

والتّقدير فيه: أنْ كنت ذا نفر، فحذف الفعل، وزاد "ما " على أنْ عوضًا عن الفعل، كما كانت الألف في اليماني عوضًا عن إحدى ياءي النّسب[1]، والّذي يدلُّ على أنّها عوض عن الفعل أنّه لا يجوز ذكر الفعل معها؛ لئلا يُجمع بين العوض والمعوض، ونحن إن اختلفنا في أنّ "أَنْ" ها هنا هي بمعنى الشّرطيّة أو أنّها في تقدير لأنْ، فما اختلفنا في أنّ "ما "عوضٌ عن الفعل، وكذلك أيضًا قولهم "إمّا لا فافعل هذا" تقديره: إنْ لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا؛ لأنّ الأصل في هذا أنّ الرّجل تلزمه أشياء، فيطالب بها، فيمتنع منها، فَيُقْنَعُ منه ببعضها، فيقال له "إمّا لا فافعل هذا "أي": إنْ لم تفعل لم ما يلزمك فافعل هذا، ثمّ حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت "ما" على "إنْ" عوضًا عنه فصارا بمنزلة حرف واحد، والّذي يدلُّ على أنّها صارت عوضًا عن الفعل أنّه يجوز إمالتها فيقال: "إما لا" بالإمالة كما أمالوا "بلى"و"يا" في النّداء، فلو لم تكن كافية من الفعل وإلاّ لما جازت إمالتها؛ لأنّ الأصل في الحروف أن لا تدخلها الإمالة، فلمّا جاز إمالتها ها هنا دلّ على أنّها كافية من الفعل، كما كانت "بلى" و"يا" كذلك، وكذلك أيضًا قالوا: "مَنْ سلَّمَ عليك فسلِّم عليه ومَنْ لا فلا تعْبَأْ به" وتقديره: ومن لا يسلّم عليك فلا تعبأ به، قال الشّاعر:

فطلِّقها فَلَسْتَ لها بِنِدٍّ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أراد: وإلاّ تطلّقها يَعْلُ، وكذلك قالوا "حينئذ الآن" تقديره: واسمع الآن، ومعناه أنّ ذاكرًا ذكر شيئًا فيما مضى يستدعي في الحال مثله، فقال له المخاطب "حينئذٍ الآن" أي: كان الّذي تذكره حينئذٍ، واسمع الآن، أو دَعِ الآن ذكره أو نحو ذلك من التّقدير، وكذلك قالوا: "ما أغفله عنك شيئاً" وتقديره: انظر شيئًا، كأن قائلًا قال: "ليس بغافلٍ عنّي" فقال المجيب: ما أغفله عنك شيئًا، أي انظر شيئًا، فحذف. والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحصى؛ فدلّ على أنّ الفعل محذوف ها هنا بعد "لولا"، وأنّه اكتفى بلولا، على ما بيّنا- والكلام للأنباريّ-؛ فوجب أن يكون مرفوعًا بها.

والّذي يدلُّ على أنّ الاسم يرتفع بها دون الابتداء أنّ "أنّ" إذا وقعت بعدها كانت

---

١ انظر: الأنباريّ، "الإنصاف"، والكلام للمحقّق: اليمانيّ: نسبة إلى اليمن، وأصل القياس أن يُقال "يمنيّ" بلفظ المنسوب إليه مضافاً إليه ياء مشدّدة، ولكنّهم حذفوا إحدى الياءين وعوّضوا منها ألفاً بعد الميم، ونظيره قولهم شآم في النّسبة إلى الشّام.

مفتوحة نحو قولك "لولا أنّ زيدًا ذاهب لأكرمتك"، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة؛ فلمّا وجب الفتح دلّ على صحّة ما ذهبنا إليه[1].

وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأنْ قالوا: إنمّا قلنا إنّه يرتفع بالابتداء دون "لولا"، وذلك لأنّ الحرف إنمّا يعمل إذا كان مختصًّا – وهذا هو الشاهد - ولولا لا تختصُّ بالاسم دون الفعل؛ بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، قال الشّاعر:

قالت أُمامةُ لمَّا جئْتُ زائرَهَا: هلاّ رَمَيْتَ ببعض الأسُهم السُّودِ

لادرّ درُّكِ؛ إنّي قد رميتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا غُذْرى لمحدُودِ

فقال "لولا حُدِدْتُ" فأدخلها على الفعل، فدلَّ على أنّها لا تختص؛ فوجب أنْ لا تكون عاملةً، وإذا لم تكن عاملةً وجَبَ أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء[2].

والّذي يدلُّ على أنّه ليس مرفوعًا بلولا بتقدير لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتُك أنّه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعطف عليها بلولا؛ لأنّ الجحد يُعطف عليه بلولا، قال الله تعالى: **"وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظّلمات ولا النّور، ولا الظِّلُّ ولا الحرور، وما يستوي الأحياء ولا الأموات"**[3] ثمّ قال الشّاعر:

فما الدّنيا بباقاةٍ لحيٍّ ولاحَيٌّ على الدُّنيا بباقِ(٤)

---

١ انظر: الأنباريّ، "الإنصاف، ص(٧٢).

٢ يعلّق محقّق كتاب "الإنصاف" على ذلك بقوله: واستشهاد المؤلّف – الأنباري بهذا البيت للبصريّين في قوله "لو حُدِدْتُ "حيث دخلت لولا على الفعل، وقد دخلت على الاسم في شواهد كثيرة، وذلك يدلّ على أنّها ليست مختصّة بالاسم ولا هي مختصّة بالدّخول على الفعل – وهذه إشارة مباشرة إلى موضوعنا – بل تدخل على واحد من القبيلين – مشترك – ومتى سلم أنّها ليست مختصّة بأحد القبيلين لم تكن عاملة؛ لأنّ من المقرّر عندهم أنّ كلّ حرف مشترك لا يعمل في أحد القبيلين، وهذا الكلام منقوض من ثلاثة أوجه: الأوّل أنّا لا نسلم أنّ "لولا "في هذا الشّاهد هي لولا الّتي نقول نحن يا معشر الكوفيّين إنّها ترفع الاسم الّذي يليها، بل هي مؤلّفة من حرفين الأوّل لو الّتي هي حرف امتناع لامتناع والثّاني لا النافية، وهذا هو الوجه الّذي ذكره المؤلّف – ابن الأنباري – والوجه الثّاني: نسلّم أنّ "لولا" الّتي في هذا الشّاهد هي لولا الّتي وقع الخلاف بيننا وبينكم بشأنها لكن لا نسلّم أنّها داخلة على الفعل في اللّفظ والتّقدير جميعاً. بل هي داخلة على الاسم عند التحقّيق، وذلك أنّ الكلام على تقدير أنّ المصدريّة الّتي تنسبك مع هذا الفعل بالاسم، وأصل الكلام لولا أنْ حددت، فحذف الشّاعر أنْ وهو ينويها، والتّقدير لولا الحدّ، أي لولا المنع والحرمان، وحذف أنْ المصدريّة مع نيّتها واقع في كلام العرب، والوجه الثّالث: أنّا لا نسلّم ما أصّلتموه من القاعدة القائلة إنّ الحرف المشترك لا يعمل في أحد القبيلين، فكم من الحروف المشتركة وهو عامل، مثل ما ولا النّافيتين، وبعض الحروف المختصّة لا يعمل شيئاً مثل ألـ، فالقاعدة غير مطرّدة ولا منعكسة.

٣ ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢ / فاطر.

٤ الأنباري، "الإنصاف"، المصدر السابق، يقول المحقّق: قول الشّاعر "بباقاةٍ "أراد بباقية، اسم فاعل من البقاء، ولغة جمهرة العرب تقتضي بقاء هذه الياء على حالها مثل راغية وثاغية وراضية وحامية... انظر: تفسير ذلك، ص(٧٥).

قوله "بباقاة" أراد بباقية، فأبدل من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفًا، وهي لغة طيء، وقال الآخر:

وما الدّنيا بباقيةٍ بحزنٍ أجلْ، لا، لا، ولا برخاء بالِ(١)

فلمّا لم يجز أن يقال "لولا أخوك ولا أبوك" دلَّ على فساد ما ذهبوا اليه". ويعلّق الأنباري على ذلك بقوله:

"والصّحيح ما ذهب إليه الكوفيّون".

ويتابع الأنباري تعليقه:

"وأمّا الجواب عن كلمات البصريّين: أمّا قولهم: "إنّ الحرف إنمّا يعمل إذا كان مختصًّا، ولولا حرف غير مختص "قلنا: "نسلّم أنّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًّا ولكن لا نسلّم أنّ لولا غير مختص "قولهم: "إنّه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم، كما قال الشّاعر:

لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فأدخلها على الفعل "قلنا: لو الّتي في هذا البيت ليست مركّبة مع "لا" كما هي مركّبة مع لا في قولك: "لولا زيد لأكرمتك" وإنّما "لو" حرف باقٍ على أصله من الدّلالة على امتناع الشيء؛ لامتناع غيره، و "لا" معها بمعنى لم؛ لأنَّ لا مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل، فكأنّه قال: "قد رميتهم لو لم أحد"، وهذا كقوله تعالى: **"فلا اقتحم العقبة"**، أي: لم يقتحم العقبة، كقوله تعالى: **"فلا صدّق ولا صلّى"**، أي: لم يصدّق ولم يصلِّ، كقول الشّاعر:

إنْ تَغْفِرِ اللهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وأيُّ عَبْدٍ لكَ لا ألَمَّا

وكقول الآخر:

وأيُّ أمرٍ سيّءٍ لا فَعَلَهْ

---

١ المصدر السّابق، يقول المحقّق: أصل الرّخاء: سعة العيش، وفعله من أبواب كَرُمَ ودعا وسعى ورضى، وهو راخ ورخى، ويقولون "فلان رخى البال" يريدون أنّه في نعمة وأنّه واسع الحال. والاستشهاد بهذا البيت في قوله "ولا برخاء البال "فإنّ هذه الكلمة معطوفة على قوله: "بحزن" وقد قرن بواو العطف حرف النّفي كما ترى.

أي: لم يفعله، فكذلك ها هنا قولهُ "لولا حُدِدْتُ" أي لو لم أُحدّ، فدلّ على أنّ "لولا" هذه ليست لولا الّتي وقع فيها الخلاف، فدلَّ على أنّها مختصّة بالأسماء دون الأفعال، فوجب أن تكون عاملة على ما بينّا".

وأمّا قولهم: "لو كانت لولا هي العاملة لأنّ التّقدير لو لم يمنعني زيد لكان فيها معنى الجَحْدِ، فكان ينبغي أن يعطف عليها بلولا؛ لأنّ الجحد يعطف عليه بلولا إلى آخر ما قرروه" قلنا: "إنمّا لم يجز ذلك لأنّ "لولا" مركّبة من لو ولا، فلمّا ركّبتا خرجت لو من حدّها ولا من الجحد؛ إذ ركّبتا فصيّرتا حرفًا واحدًا؛ فإنّ الحروف إذا ركّب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأوّل، وحدث لها بالتّركيب حكم آخر، كما قلنا في "لولا" بمعنى التّحضيض، ولَوْما و ألاّ وما أشبهه، وكذلك هاهنا؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بلولا، والله أعلم"[1].

وبعد ما سبق، يعتقد الباحث أنّ هذا الخلاف الّذي أحدثته نظريّة الاختصاص ليس سببًا كافيًا لرفضها، فقد يكون ذلك راجعًا لقصور في الاستنتاج عند بعض النّحاة، أو عدم توظيف استخدام هاته النظرية بالشّكل الأمثل، وليس إلى عيب كامنٍ فيها.

---

١ الأنباري، "الإنصاف "، ص(٧٧، ٧٨).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخاتمة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حاولت هذه الدراسة أن تقدم عملًا ناضجًا قدر الاستطاعة، وَفْقَ ما توفر لنا من إمكانيات ومصادر ومراجع قديمة وحديثة. وسعت منذ البداية إلى الإجابة عن أسئلة رئيسية ثلاثة، وهي:

الأول: ما مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين؟ وكيف نشأ وتطور في كتب النحو؟ وما هي المصادر التي يمكن البحث فيها عن فكرة الاختصاص؟

قدمت الدراسة مفهومًا شاملًا للاختصاص من وجهة نظر القدماء والمحدثين.ثم تتبعته تاريخيًا عند النحاة الأوائل، وتسلسلت في ذلك، ووقفت على كتب النحو التي تحدثت عنه أو أشارت إليه، وحاولت أن تؤرخ لحركة التأليف في هذا الموضوع نشأة وتطورًا.

وقد بينت الدراسة في هذا الفصل ما يأتي:

أولًا: (مفهوم الاختصاص) يقوم على تلازم واقتران بين كلمة وما بعدها، ينتج عنه تغير في الكلمة الثانية غالبًا. فهو اقتران بين عنصرين من عناصر تصنيف الكلمات في العربية، ينتج عنه تلازم بينهما في الوجود والعدم، مثل اختصاص الفعل التام بالدخول على الفاعل والمفعول، وتحكّمه بهما إعرابيًا، فيرفع الأول وينصب الثاني دائمًا، وكاختصاص الفعل الناقص بالدخول على الجملة الاسمية (اسمها وخبرها)، فيرفع الأول وينصب الثاني دائمًا أيضًا؛ وقد علّلوا ذلك تشبيهًا له بالفعل التام الذي رفع الفاعل ونصب المفعول. وكاختصاص حروف الجزم والنصب بالدخول على الاسم، ولكن في حالة دخول "لام التعليل" -وهي حرف جر- على الفعل كما في: "لتلعبَ" فإنّا نضطر هنا إلى التأويل بتقدير (أن المضمرة) بعدها عند نصب الفعل المضارع بها عملًا بمبدأ "الاختصاص" في نظرية النحو، واتباعًا للقياس النحوي الذي أصبح الاختصاص أحد مقاييسه.

ثانيًا: موضوع الاختصاص كان من ضمن المواضيع التي شهدت حركة تأليف كثيفة في مؤلفات النحاة، وخاصة في كتب: العلل والعوامل، والحروف والأدوات، والخلاف النحوي.

وعند الإجابة عن السؤال الثاني: ما مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص؟ وما علاقته بالأصل والفرع؟

بيّنت الدراسة ما يأتي:

أولًا: حسب قاعدة ثنائيّة (الأصل والفرع) فإنه يمكن اعتبار الاختصاص أصلًا وفرعًا في آن، فالنظرة للأمر بهذا الشكل نسبيّة؛ لأن الأصل له أصل أكبر منه، والفرع يمكن أن يتفرع عليه فروع أخرى، فالنظرية النحوية – مثلًا – أصل والعامل فرع عليها، والعامل أصل والاختصاص فرع عليه، والاختصاص في الفعل أصل وفي الأسماء فرع عليه، والاختصاص في الحرف العامل – المختص – كحروف الجر في الأسماء، والنواصب والجوازم في الأفعال أصل، وفي الحرف غير العامل – لعدم الاختصاص – فرع عليه.

ثانيًا: أنّ الاختصاص عامل لفظي، وأشكاله:

١. اختصاص الفعل: والفعل أكبر المختصات في العربية؛ لأنه يؤثر نحويًّا في ما بعده بشكل ثابت؛ لأنّ العمل حقّ له بالأصالة، فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به، أو غير ذلك مما هو فضلة في الجمل كالحال والنعت، ويذهب الباحث الى أن هذه الميزة في التأثير (العمل) بعلة الاختصاص – دائمًا – لم تتوافر إلا في الفعل، بحيث كان له القدرة على العمل في مساحات كبيرة من تراكيب الكلام وسياقاته في العربية، وكانت هذه الديمومة في اختصاص الفعل وعمله سببًا كما - يظن الباحث- في إغفال الكلام فيه، والتوجه بالمقابل إلى اختصاص الحرف المختلف فيه، فما هو واضح ومتفق عليه يقل الحديث حوله قياسًا بالخلافي؛ ولذلك فإنّ الدعوة إلى رفض الاختصاص غير مسوّغة، فالقبول والرفض حسب قواعد القياس اللغوي(النحوي) مبني على الأخذ بالأغلب، والشاذ لا يقاس عليه، أو نحاول تفسيره.

٢. اختصاص الاسم: كالمصدر، والمشتقات – والعمل فرع فيها – العاملة عمل فعلها بعلة مشابهته، ومن الأسماء العاملة أيضًا، أسماء الشرط، وأسماء العدد، وأسماء الكناية، وهي":

كم "و "كأين"، والمضاف، والاسم التام الجامد الذي يدل على شيء من المقادير، وينصب ما بعده على التمييز، نحو: "حصدت محصول فدان قمحًا "، فكلمة "فدان" تدل على مساحة، ونصبت "قمحًا" على التمييز.

٣. اختصاص الحرف: وأقسام الحرف في العربية بحسب اختصاصه من عدمه ثلاثة، وهي:

- قسم يختص بالاسم: كحروف الجر وحروف النداء.
- وقسم يختص بالفعل: عامل كحروف النصب والجزم، وغير عامل كالسّين سوف.
- وقسم مشترك (غير مختص) وغير عامل يدخل عليهما: كهل، وبل، وحروف العطف.

والاختصاص العامل في الحرف على ضربين:

- اختصاص بالوضع: كاختصاص (في) بالاسم، و(لم) بالفعل، وهو الجانب المتفق عليه.

- اختصاص بالشبه: كاختصاص (ما)، وهو الضرب المختلف فيه.

ثالثًا: الاختصاص نظرية نحوية فرعية تنتظم عمل الفعل بالاسم، وعمل الحروف، وعليها جمهور العلماء.

رابعاً: تلخصت مواقف العلماء من الاختصاص بالمواقف الثلاثة الآتية:

- المؤيدون.
- المنتقدون.
- الرافضون.

وبيّن الباحث أنّ الرافضين للاختصاص -غالبًا- هم منتقدو نظرية العامل والرّافضون لها، ولم يستطيعوا أن يقدموا لنا البديل المقنع الخالي من العيوب مع الإقرار بوجود هفوات بهاته النّظريّة.

أما الموضوع الأهم في الدراسة، فالإجابة عنه في السؤال الثالث، وهو:

ما (آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي؟).

وقد أثبتت الدراسة ما يأتي:

أولًا: الاختصاص نظرية نحوية تفسيرية ساهمت في حفظ اللغة وضبط قوانينها، وترسيخ قواعدها، لا تشعيبها وتعقيدها، فكانت بذلك معيارًا من معايير القياس النحوي.

ثانيًا: الدعوة إلى تسهيل أو تيسير النحو، تقوم على فكرة مقبولة، فالعصر عصر السرعة، ومن سماته الجنوح نحو السهولة، وعدم التعقيد، والاختصار في كل المجالات، وخاصة العملي واليومي منها، فاللغة -ونقصد الفصيحة- هي وسيلة للتخاطب في أحد مستوياتها، ولكن وسائل تطبيق هذه الفكرة وأدواتها ليست في مستوى المأمول منها إلى الآن.

ثالثًا: تعدّ ظاهرة "التقديم والتأخير" في اللغة العربية أحد تطبيقات نظرية "النظم" عند عبدالقاهر الجرجاني، وهي ترتبط بنظرية الاختصاص من خلال دراسة "تأثر وتأثير" الألفاظ المختصة في الأنساق اللغوية حسب تقديمها أو تأخيرها، فالاختصاص في الأفعال أو الأسماء أو الحروف يحجز لنفسه مكانًا مهمًا في التركيب اللغوي، فهو يمثل ما اصطلح القدماء على تسميته بِـ "العامل اللفظي" عند القدماء، أو "البؤرة" و"المركز" و"المتحكم" و"المسيطر" و"المتسلّط" عند اللّسانيّين المحدثين، وهو جزء رئيس في الجملة ولا قيمة له منفردًا؛ لأنه لا يؤدي معنى مفيدًا إلا إذا تضام مع غيره داخل السياق، والأنساق اللغوية المختلفة، فيما يعرف بـِ "النظم" و"شبكة العلاقات والعلامات"، أو ما يقابله في الدرس اللسانيّ الحديث من مصطلحات كـ"سياق الحال"، و"التضام والموقعية"، وغيرهما.

رابعًا: يمكن الإفادة من معطيات الدرس اللسانيّ الحديث، وتطبيقها على ظواهر مختلفة في اللغة العربية، كظاهرة الاختصاص.

خامسًا: "العامل النحوي"، وهو مختص بجلب الأثر الإعرابي، غير "العامل المعجمي" الذي يراقب حركة الكلمات داخل الجملة، ويسمى بِـ "المراقب" أو

"المتحكم"، والعامل المؤثر في (التقديم والتأخير) وجود مرجعية للكلمة الأساس في الجملة، كما يقول تشومسكي: "لا يمكن أن يكون عوامل إلا المقولات المعجمية وإسقاطاتها"، وهذا يفسر ثبات الكلمة أو الجملة عند الاقتران بحرف يفتقر إلى جذر معجمي يكفل له معنى مستقلًا في اللغة، وبذلك فإنّ العامل النحوي يخرج من دائرة "التحكم" إلى دائرة "التعطيل"، إذا لم يكن جذرًا معجميًا، وهو ما أطلق عليه وصف/ مصطلح "المعطل".

سادسًا: الآثار الإعرابية المترتبة على عمل الألفاظ المختصة، هي مرحلة من مراحل تشكل المعنى، وهذه المراحل هي: الاختيار، والضمّ والموقعية، والتعليق، والإعراب؛ لهذا كان من المصادرة تحكّمها بالمراحل الأخرى، وكان من الإنصاف الدعوة إلى النسبية بديلًا عن الحتمية، فقد يربط المعنى بالعامل، وقد ينفك عنه؛ لأنّ وظيفة آثار المعمولات الميز بين المواقع النحوية. يقول سيبويه في الكذب المحال: "سوف أشرب البحر أمسِ"، فهذه الجملة صحيحة نحويًّا، ولكن معناها مُحال، فليس بنظرية العامل وحدها يحيا العامل؛ لأنّ العناصر المعجمية تحدد صواب الملاءمة بين عناصر التركيب.

سابعاً: التأكيد على أنّ علم النحو يدرس ظاهرة بشرية ليس من اليسير التوصل في شأنها إلى نتائج يقينية وحقائق؛ ولذا لا مناص من أن تتعدد في شأنه وجهات النظر وتتنوع التصورات، وهذا ما حدث في قضية أساس في النحو العربي، وهي قضية العامل، وقد انسحب ذلك على الاختصاص لأنه فرع عليه، فاعتمده أكثرهم ورفضه غير واحد منهم، ولكن الذين اعتمدوه اختلفوا في بعض المسائل، فكان خلافًا حميدًا، أي إنه خلاف في التطبيق أكثر من كونه رفض لفكرة العمل نفسها في اللغة، فوسعت "نظرية الاختصاص" مساحة الخلاف في النحو العربي وزادت مباحثه، وخاصة في موضوع (اختصاص الحرف)، فألفت فيه مؤلفات كثيرة من أهمها كتاب الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين".

ثامنًا: صنف النحاة العامل إلى درجات، واختلفوا في قوته وضعفه، فقالوا: عامل قوي كالفعل التام المختص بالاسم (الفاعل ونائبه)، وعامل ضعيف كأخوات "ليس" المختصة بالجملة، وعامل قوي أحيانًا وضعيف أحيانًا أخرى، مثل: "أنْ" الناصبة

قبل أن تسبقها اللام، ثم بعد أن تدخل عليها، وهي حرف "مختص" عامل في الفعل المضارع.

وبعد؛ فقد حاولت هذه الدراسة أن تقدم لنا "نظرية الاختصاص" بجانبيها النظري والتطبيقي، ونرجو أن نكون قد وفقنا في ذلك.

وتوصي الدراسة بما يلي:

أولاً: عود النظر في كثير من إشكاليات نحونا العربي، وخاصة الخلافية منها (الاختصاص أنموذجاً)؛ لأنه قد تتشكل أحكام جديدة على غير تلك التي جاءت عليها.

ثانياً: الإفادة من المناهج والمدارس اللغوية الحديثة، كما في النحو الوصفي، والوظيفي، والتوليدي التحويلي، وغيرها حسب ما يتلاءم مع طبيعة لغتنا،على قاعدة (عالمية المعرفة وخصوصية الثقافة).

وختام القول، إن غاية ما يطمح إليه هذا البحث، المساهمة في بناء "نظرية نحوية عربية" تحفظ اللغة، وتجدّد وتطور في وسائل وأدوات تعاطينا معها؛ لتستوعب متغيرات العصر وتواكبها.

وأن يكون قد أجاب عن بعض الأسئلة، ويفتح الباب أمام أسئلة أخرى، تخدم البحث العلمي، واللغة العربية.

- انتهى الكتاب بحمد الله -

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصادر و المراجع:

المصادر:

١. القرآن الكريم.

٢. ابن مالك، جمال الدّين محمدّ بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمدّ كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنّشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

٣. ابن السرّاج، أبو بكر محمدّ بن السّري (ت٣١٦هـ)، الأُصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤. ابن الطّراوة، سليمان بن محمدّ (ت٥٢٨هـ)، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م.

٥. ابن النّديم، محمدّ بن إسحاق (ت آخر القرن ٤ هـ)، الفهرست، تحقيق: الشّيخ، إبراهيم رمضان، ط٢، بيروت، دار الفتوى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٦. ابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي الأسدي (٤٥٦هـ)، شرح اللّمع، تحقيق: فائز فارس، مطبعة الكويت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٧. ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ):

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- اللّمع في العربيّة، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٨. ابن خلكان، أبو العبّاس أحمد بن محمدّ (٦٨١هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عبّاس، ط٢، دار صادر، بيروت.

٩. ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، المخصص، تحقيق: الشّنقيطي بولاق، ١٣٢٠هـ.

١٠. ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الدّينية في الجمهوريّة، مطبعة مديريّة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠م.

١١. ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق: محمدّ محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، مصر، ١٩٩٤م.

١٢. ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرّحمن محمدّ القرطبي (ت٥٩٢هـ) الردّ على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٣. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمدّ بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت،١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

١٤. ابن هشام، أبي محمدّ عبدالله جمال الدّين (ت٧٦١هـ):

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦ م.

- شرح قطر الندى وبل الصدر، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، طبعة ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.

- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمدّ محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة، د.ت.

١٥. ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

١٦. أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن

العرب في كلامه، تحقيق: عمر فاروق الطّباع، دار المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١٧. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي (ت٩٠٥هـ)، شرح التّصريح على التّوضيح، دار الفكر، القاهرة، د.ت.

١٨. الأشموني، علي بن محمدّ بن عيسى (ت٩٢٩هـ):

- شرح الأشموني على الفيّة ابن مالك، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- منهج السّالك إلى الفيّة ابن مالك، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

١٩. الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمدّ (ت ٥٧٧ هـ):

- أسرار العربيّة، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّن البصريّن والكوفيّن، تحقيق: محمدّ محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة الكبرى، القاهرة.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٠. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السّلام هارون، طبع الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٦م -م/٨٣.

٢١. الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمدّ بن علي السّيد الزّين (ت٨١٦هـ) التّعريفات، نشر دار الشؤون الثّقافية العامّة، بغداد، ١٩٨٦م، وطبعة شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م.

٢٢. الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ):

- أسرار العربية، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٢، مكتبة القاهرة، بمصر، ١٩٧٦ م.

- دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، مصر، د.ت.

- العوامل المئة النحوية في أصول العربية، تحقيق: البدراوي زهران، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣ م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، دار الرّشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م. طبع في المطبعة الوطنيّة بالأردن.

٢٣. الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ)، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢٤. الرضي الأستراباذي، رضي الدّين محمدّ بن الحسين (ت ٦٨٨ هـ)، شرح الرّضي علي الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

٢٥. الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ):

- رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤ م.

- الحدود في النّحو (ضمن كتاب رسائل في النّحو واللّغة)، تحقيق: مصطفى جواد، ١٩٨٩م.

٢٦. الزّبيدي، أبو بكر محمدّ بن الحسن الأندلسي (ت٣٧٩هـ) طبقات النحّويين واللّغويين، تحقيق: محمدّ أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.

٢٧. الزّبيدي، عبد اللّطيف بن أبي بكر (ت٨٠٢هـ)، ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٨. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ):

- الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣م.

- حروف المعاني، تحقيق وتقديم: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- اللامات، تحقيق: مازن المبارك، طبعة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٢٩. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، طبع الهيئة المصريّة والعامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦م/٧٧.

٣٠. السّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله البغدادي (٣٦٨هـ)،أخبار النّحويّين البصريّين، تحقيق: مجموعة، ط١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٥م.

٣١. السّيرافي، يوسف بن أبي سعيد (ت٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمدّ علي الرّيح هاشم، القاهرة، ١٩٧٤م.

٣٢. السيوطي،جلال الدّين محمدّ (ت ٩١١ هـ):

- الإتقان في علوم القرآن، ط٣، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٠ هـ، ١٩٥١ م.

- الأشباه والنّظائر في النّحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١ م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمدّ قاسم، ١٩٧٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م.

٣٣. الشنتمرّي، الأعلم يوسف بن سليمان (ت٤٧٦هـ) النّكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بغداد، ١٩٨٥م.

٣٤. الصّبان، الشّيخ محمدّ بن علي (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على الفيّة ابن مالك، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د. ت.

٣٥. الصّفدي، خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: محمدّ بن إبراهيم بن عمر وآخرون، ط٢، دار النّشر فرانز شتايز، فيسبادن، ١٣٨٩هـ، ١٩٧٠م.

٣٦. العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ):

- التّبيين عن مذاهب النّحويين والبصريّين والكوفيّين، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرّياض، ٢٠٠٠م.

- اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

- المتبع بشرح اللّمع، تحقيق: عبد الحميد حمد الزّوي، ط١، قاريونس، بنغازي، ١٩٩٤م.

٣٧. الفرّاء، أبو زكريّا (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٨. الفيروز آبادي، محمدّ بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، البلغة في تراجم أئمة اللّغة، تحقيق: محمدّ المصري، جمعيّة إحياء التّراث الإسلامي، الكويت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٩. القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، إنباه الرّواة على أنباه النحّاة، تحقيق: محمدّ أبو الفضل إبراهيم، د.ط، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، د.ت.

٤٠. القيسي، أبو محمدّ مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، ط٤، حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٤١. الكفوي، أبو البقاء (ت١٠٩٤هـ)، الكليّات، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢م.

٤٢. المالقي، أحمد عبد النّور (ت٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمدّ الخرّاط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

٤٣. المبرّد، أبو العّباس محمدّ بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، القاهرة، ١٩٧٩م.

٤٤. المُرادي، الحسن بن القاسم (ت٧٤٩هـ)، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ومحمدّ نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٥. المطرّزي، أبو الفتح ناصر الدّين بن عبد السّيد بن علي (ت٦١٠هـ)، المصباح في علم النّحو، تحقيق: عبد الحميد سيّد طلب، ط١، مكتبة الشّباب، القاهرة، د.ت.

٤٦. الهروي، علي بن محمدّ (ت٤١٥هـ)، الأُزهية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٩٧١م.

٤٧. الوّراق، أبو الحسن محمدّ بن عبد الله (ت ٣٨١هـ)، علل النّحو، تحقيق: محمود محمدّ محمود نصّار، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٢م.

٤٨. اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد (ت ٦٢٦هـ)، إشارة التعّيين في تراجم النّحاة واللغويين، تحقيق: عبد المجيد ، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

المراجع:

أ. العربية:

١. إسماعيل، عزّ الدّين، الأدب وفنونه، دار الفكر العربي، ١٩٦٧م.

٢. إلياس، منى، القياس في النّحو مع تحقيق باب العسكريّات لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٣. البجّة،عبد الفتّاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللّغة بين علماء اللّغة القدامى والمحدثين، ط١، دار الفكر، عمّان، ١٩٩٨م.

٤. بشر، كمال:

- التفكير اللّغوي بين القديم والحديث، مكتبة الشّباب، الإسكندرية، د. ت.

- دراسات في علم اللّغة، القسم الثّاني، دار المعارف بمصر.

٥. حسّان، تمّام:

- الأُصول، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ١٩٨١م.

- اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، دار الثّقافة، المغرب، ١٩٨٠م –وعالم الكتب، القاهرة، طبعة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثّقافة الدّار البيضاء، طبعة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٦. حسن، عبّاس:

- اللّغة والنّحويّين القديم والحديث، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١ م.

٧. الحلواني، محمدّ خير، أصول النّحو العربي، جامعة تشرين، اللّاذقيّة، ١٩٧٩م.

٨. الرّاجحي، عبده، النّحو العربي والدّرس الحديث، بحث في منهج، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٩م.

٩. راشد، الصّادق خليفة، دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٦٦م.

١٠. الزّبيدي، سعيد جاسم، القياس في النّحو العربي، نشأته وتطوّره، ط١، دار الشّروق، عمّان، ١٩٩٧م.

١١. زكريا،ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

١٢. زهران، البدراوي، عالم اللّغة، عبد القاهر الجرجاني المفتنّ في العربيّة ونحوها، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٨١م.

١٣. سليمان حمّودة، طاهر، القياس في الدّرس اللّغوي بحث في المنهج، الدّار الجامعيّة، مصر، ١٩٩٢م.

١٤. السّيّد طلب، عبد الحميد، تاريخ النّحو وأُصوله، تقديم: عبد السّلام هارون، مكتبة الشّباب، مصر، د. ت.

١٥. شمس الدّين، جلال، التّعليل اللّغوي عند الكوفيّين مع مقارنة عند البصريّين، دراسة أبستمولوجيّة، مؤسّسة الثّقافة الجامعيّة، الاسكندرية، ١٩٩٤م.

١٦. الصّيداوي، يوسف، الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد العربيّة، دار الفكر، ط١، دمشق،١٩٩٩م.

١٧. عبد اللّطيف، محمدّ حماسة:

- العلامة الإعرابيّة في الجملة، بين القديم والحديث، ط١، جامعة الكويت، ١٩٨٤م.

- النّحو الدّلالة: مدخل لدراسة المعنى النّحوي – الدّلالي، ط١، دار الشّروق، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٨. العبيدي، رشيد عبد الرّحمن، أبو عثمان المازني ومذاهبه في النّحو والصّرف، مطبعة الأعظمي، بغداد، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

١٩. علي محمدّ، أحمد، تسليط العامل وأثره في الدّرس النّحوي، دار الثّقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١م.

٢٠. فوّال بابتي، عزيزة، المعجم المفصّل في النّحو العربي، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢١. قبش، أحمد، الكامل في النّحو والصّرف والإعراب، ط٢،دار الجيل، بيروت، ١٩٧٤م.

٢٢. الكندي، خالد بن سليمان، التّعليل النّحوي في الدّرس اللّغوي القديم والحديث، ط١، دار المسيرة، عمّان، ٢٠٠٧م.

٢٣. اللّبدي، محمدّ نجيب، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – دار الفرقان، عمّان، ١٩٨٥م.

٢٤. المبارك، مازن، النّحو العربي، العلّة النّحويّة: نشأتها وتطوّرها، دار الفكر، بيروت/ القاهرة، ط٣، ١٣٩٣هـ ١٩٧٤.

٢٥. المتوكّل، أحمد، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ١٩٨٦م.

٢٦. المخزومي، مهدي:

- في النّحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، دار الرّائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ط٣، دار الرّائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٧. مصطفى، إبراهيم، إحياء النّحو، د.م، ١٩٧٣م.

٢٨. الملخ، حسن خميس:

- التفكير العلمي في النّحو العربي، ط١، دار الشروق، عمّان، ٢٠٠٣م.

- نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي، ط١، دار الشّروق، عمّان، ٢٠٠١م.

- نظريّة التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط١، دار الشّروق، عمّان، ٢٠٠٠م.

٢٩. المهيري، عبد القادر، نظريات في التّراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

٣٠. الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضَوْء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط٢، دار البشير، الأردن، ١٩٨٧ م.

ب. المترجمة:

١. أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللّغة، ترجمة وتقديم وتعليق: كمال بشر، مكتبة الشباب، ١٩٧٥م.

٢. برودي، باروخ، قراءات في فلسفة العلوم (مجموعة مؤلفين)، ترجمة نجيب الحصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٢ م.

٣. تشومسكي، نعوم:

- جوانب من نظريّة النّحو العربي، ترجمة: مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٥م.

- المعرفة اللّغويّة، طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة: محمدّ فتح، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٣م.

ج. الأجنبية:

Chomsky , N:

- Barries. Cambridge.MITpress.1986.

- Structures syntaxiques.Seuil,Paris ,1975.

د. الدوريات:

١. علوي، حافظ إسماعيلي، قضايا العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج ٣٣، العدد ٢، ٢٠٠٤م.

٢. عمايرة، خليل أحمد، دعوة إلى قراءة جديدة للنّحو العربي، مجلّة جذور، النّادي الأدبي الثّقافي بجدة، ج٤، مج ٢.

٣. الملخ، حسن خميس،الثّابت المتّحرك في البنية النّحوية للجملة العربيّة، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج ٣١، العدد ٤، ٢٠٠٣م.

هـ. الرسائل الجامعية:

١. الأنصاري، وليد عاطف، نظريّة العامل في النّحو العربي عرضًا ونقدًا، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، اليرموك، إربد، ١٩٨٨م.

٢. النجّار، لطيفة إبراهيم، منزله المعنى في نظريّة النّحو العربي، رسالة دكتوراة، كليّة الآداب، الجامعة الأردنيّة، عمّان، ١٩٩٥م.

٣. النّجار، منال محمد هاشم، الإعراب التّقديري بين مقتضى النّظريّة والتّطبيق، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، الجامعة الأردنيّة، عمّان، ٢٠٠٠م.

و. المخطوطات:

١. الأُبُذي، شهاب الدّين، حدود النّحو، مصوّر في الجامعة الأُردنيّة من مجموعة مكتبة باريس الوطنية، رقم "الملف" ١٤٠٧، ورقة ٢٥٧، (مخطوط).

ز. المحاضرات العلمية:

١. الطّاووسي، محمدّ إبراهيم، قضيّة التيسير اللّغوي وأبعادها، (محاضرة ألقيت في ندوة النّحو العربي – مشكلات وحلول)، التي أقامتها كليّة المعلّمين بحائل، في ١٤١٥/٧/٨هـ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عبدالله محمود عياصرة

نظريّة الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيّات الحديثة

دراسة

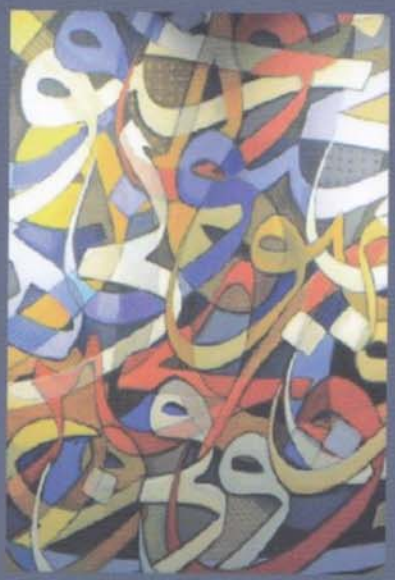

Designed By Yousef
SARARA
لوحة الغلاف للفنان
فهد خليف / السعودية